التقرير السنوي
للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
سنة 2010

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

EDITIONS
LA CROISEE DES CHEMINS

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

التقرير السنوي
للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
سنة 2010

محتويات التقريـر

مـقـدمـة 13

المحور الأول: الممارسة الاتفاقية وملاءمة التشريعات الوطنية 15

أولا : الممارسة الاتفاقية ورصد التطورات التشريعية الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان 15

1. الممارسة الاتفاقية 15

1.1. تقديم التقارير الدورية أمام اللجان الاتفاقية 15

2.1. مواصلة الانضمام للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان 15

2. متابعة ورصد التطورات التشريعية ذات الصلة بحقوق الإنسان لسنة 2010 17

ثانيا : عمل المجلس الاستشاري في مجال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان 17

1. استكمال دراسة ملاءمة المنظومة الجنائية 17

2. إنجاز دراسة حول ظاهرة الاتجار بالبشر 18

3. إنجاز دراسة حول موضوع الاحتجاج 19

4. متابعة موضوع عقوبة الإعدام 20

المحور الثاني: في مجال الحماية والتصدي للانتهاكات 21

أولا : تحليل ومعالجة الشكايات الواردة على المجلس 22

ثانيا : دراسة الشكايات التي تندرج ضمن اختصاص المجلس 23

ثالثا : رصد بعض الانتهاكات من خلال ما ينشر في تقارير المنظمات غير الحكومية أو الصحف 25

رابعا : أحداث مدينة العيون 25

1. انشغال المجلس وتتبعه للأحداث 26
2. خلاصات واستنتاجات 27
2.1. على مستوى الوقائع وطبيعة التجاوزات 27
2.2. على مستوى دور مختلف الفاعلين 28
خامسا : متابعة الأوضاع بالمؤسسات السجنية 29
1. تحليل الشكايات ومعالجتها 29
2. تنظيم زيارات ميدانية لبعض المؤسسات السجنية 31
سادسا : حماية الأشخاص في وضعية إعاقة 32
سابعا : تحليل الشكايات ذات الصلة بمواضيع مختلفة 33
المحور الثالث : في مجال النهوض بحقوق الإنسان 40
أولا : إعداد الخطة الوطنية في مجال الد يمقراطية وحقوق الإنسان 40
1. مميزات مسلسل إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. 40
1.1. لقاءات تشاورية جهوية 40
2.1. لقاءات تشاركية 41
2. مجموعات العمل الموضوعاتية 43
ثانيا : النهوض بثقافة حقوق الإنسان 45
1. تفعيل مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان 45
2. التكوين والتحسيس بحقوق الإنسان 46
3. النهوض بثقافة حقوق الإنسان من خلال الإبداع الفني 47
ثالثا : النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 48
1. إنجاز دراسة حول الحق في التنمية 48
2. ملتقى حول الحقوق الثقافية 48
المحور الرابع : في مجال التعاون والعلاقات الخارجية 50
أولا : التفاعل والتعاون مع المنظمات الدولية 50
1. المشاركة في أشغال مجلس حقوق الإنسان 50
1.1. المشاركة في أشغال الدورة 13 لمجلس حقوق الإنسان 50
2.1. تنظيم نشاط مواز حول جبر الضرر الجماعي على هامش أشغال الدورة 13 مجلس حقوق الإنسان 51

3.1. المشاركة في الاجتماع السنوي لمجلس حقوق الإنسان حول حقوق الطفل 51
4.1. المشاركة في نقاشات مراجعة عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان 52
2. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «يونيسيف» 53
1.2. إبرام اتفاقية للشراكة والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة 53
2.2. إنجاز دراسة مشتركة بين المجلس ومنظمة اليونيسيف 53
3. التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 54
4. التفاعل مع الهيئات الاتفاقية 54
1.4.اللجنة المعنية بحقوق الإنسان 54
2.4. تعزيز العلاقة بين المؤسسات الوطنية واللجان الاتفاقية 55
ثانيا : التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 56
1. المشاركة في الندوة العاشرة للجنة التنسيق الدولية 56
2. الحوار العربي ـ الأوربي لحقوق الإنسان 57
1.2. المشاركة في اللقاء السنوي الخامس للحوار العربي–الأوربي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 57
2.2. المشاركة في اللقاء الأول لمجموعة العمل المعنية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسيين وورشة الحق في الوصول إلى المعلومة 58
3.2. المشاركة في اللقاء الثاني لمجموعتي العمل المعنيتين بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، وحقوق العمال المهاجرين 59
3. احتضان اللقاء السنوي السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان 60
4. الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 61
1.4. ورشة إقليمية إفريقية حول الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان 61
2.4. ورشات تكوينية 62
3.4. التعاون والتفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية 63
4.4. إعداد استراتيجية للتواصل 64
5.4. تطوير استراتيجية لتعبئة الموارد البشرية 64
6.4. تحديد الأولويات الموضوعاتية 64
7.4. مناهضة التعذيب 64

5. إطلاق الحوار العربي الإيبيرو-أمريكي الأول للمؤسسات الوطنية 65
ثالثا : المشاركة في أنشطة ولقاءات وطنية ودولية 66
1. الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي 66
2. المؤتمر الدولي لكلية جون جاي الأمريكية 66
3. المشاركة في المنتدى الرابع لحقوق الإنسان بمدينة نانت 67
رابعا : استقبال الوفود والبعثات الأجنبية 69
خامسا : في مجال الدبلوماسية الموازية والدفاع عن الوحدة الترابية 70
المحور الخامس: البرامج ذات الصلة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة 73
أولا : في مجال جبر الضرر الفردي 73
1. الإدماج الاجتماعي 73
1.1. المقاربة المعتمدة في تنفيذ توصية الإدماج الاجتماعي 77
2.1. آليات تنفيذ التوصية 78
3.1. نتائج تنفيذ توصية الإدماج 79
4.1. مجالات الإدماج المقترحة من طرف اللجان 80
5.1. ملاحظات حول عمل اللجان 80
2. تسوية الأوضاع الإدارية والمالية 81
3. التغطية الصحية 81
4. استكمال مقررات تحكيمية 82
ثانيا : في مجال جبر الضرر الجماعي 83
1. الإشراف والمواكبة لأشغال الأجهزة المؤسساتية للبرنامج 83
1.1. لجنة الإشراف الوطنية 83
2.1. التنسيقيات المحلية 84
2. تقوية قدرات الفاعلين المحليين 85
3. توسيع نطاق الشراكات 86
4. تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع المصالح الحكومية 87
1.4. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي 87

2.4. مؤسسة التعاون الوطني 88
3.4. وزارة الفلاحة والصيد البحري 90
4.4. وزارة الشباب والرياضة 90
5.4. وزارة التشغيل والتكوين المهني 91
6.4. وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية 91
7.4. وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة و التضامن 91
8.4. الجمعية المغربية الطبية للتضامن 92
5. توقيع اتفاقيات الشراكة 92
6. التتبع والتقييم 96
7.دراسة حول نظام معلومياتي جغرافي 99
8. مخيم عيون المستقبل 3 لصيف سنة 2010 99
ثالثا : في مجال استكمال الكشف عن الحقيقة 99
1. إصدار ملحق خاص بحالات الاختفاء القسري 99
2. إجراء المراسيم الدينية 100
1.2. إقامة الشعائر الدينية بالناضور 100
2.2. وضع الشاهدة على قبر المرحوم امحمد المراكشي 101
3.2. نقل رفات المرحوم عبد السلام الطود إلى القصر الكبير 101
3. تهيئة القبور وإقامة النصب التذكارية 101
1.3. إقامة النصب التذكاري لضحايا الصخيرات 101
2.3. بناء مقبرة ضحايا أحداث يناير 1984 بالناظور 102
3.3. بناء مقبرة ضحايا أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء 102
4.3. تهيئة قبور ضحايا الاختفاء القسري 102
رابعا : في مجال الأرشيف وحفظ الذاكرة 102
1. برنامج الأرشيف والتاريخ والذاكرة 103
2. إعادة هيكلة وتنظيم الأرشيف في المجلس 104
المحور السادس: اجتماعات المجلس ومجموعات العمل 105
أولا : اجتماعات المجلس 105

1. الاجتماع الخامس والثلاثون 105
2. الاجتماع السادس والثلاثون 106
3. الاجتماع السابع والثلاثون 107
ثانيا : اجتماعات لجنة التنسيق ومجموعات العمل 108
1. لجنة التنسيق 108
2. مجموعات العمل 108
المحور السابع: الشؤون الجهوية 109
أولا : المساهمة في متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على الصعيد الجهوي 109
1. الحالات الواردة على المكاتب المتعلقة بالإدماج الاجتماعي 109
2. الحالات المتعلقة بالتغطية الصحية 110
ثانيا : إحداث المكتب الإداري الجهوي لجهتي تادلة ازيلال ومراكش تانسيفت الحوز 111
ثالثا : تنظيم لقاءات دورية للمكاتب الإدارية الجهوية 111
رابعا : حصيلة أنشطة المكاتب الجهوية 112
1. المساهمة في الاحتفال بالذكرى العشرين لإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 112
2. تنظيم أنشطة تحسيسية ودورات تكوينية ولقاءات دراسية 116
1.2. المكتب الإداري الجهوي لأكادير 116
2.2. المكتب الإداري الجهوي لوجدة 118
3.2. المكتب الإداري الجهوي لبني ملال 120
4.2. المكتب الإداري الجهوي لميدلت 121
5.2 . المكتب الإداري الجهوي للعيون 122
6.2. المكتب الإداري الجهوي لورززات 123
المحور الثامن: التوثيق والنشر 124
أولا : التوثيق 124
ثانيا : الطباعة والنشر 125
1. نشر إصدارات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 125

2. ترجمة إصدارات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 126
المحور التاسع: التـواصـــل 127
أولا : ماهية الإعلام والتواصل 127
ثانيا : حصيلة عملية التواصل برسم سنة 2010 128
1. التواصل الداخلي 128
2. التواصل الخارجي 129
المحور العاشر: الاحتفال بالذكرى العشرين لإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان 131
المحور الحادي عشر: تدبير الموارد البشرية والمالية وإحداث نظام معلومياتي 133
أولا : تدبير الموارد المالية 133
1. مصادر مالية المجلس 133
2. تنفيذ ميزانية المجلس برسم سنة 2010 134
1.2. نفقات التسيير 135
2.2. نفقات التجهيز 139
ثانيا : تدبير الموارد البشرية للمجلس 139
1. البنية الهيكلية لموظفي المجلس 140
1.1. الهرم العمري للموظفين 140
2.1. الفئات المهنية لموظفي المجلس 140
2. توزيع موظفي المجلس حسب البنيات الإدارية 141
1.2. التوزيع حسب الشُعب 141
2.2. التوزيع حسب جنس الموظفين 141
3.2. التوزيع حسب الدرجة والمهام 141
ثالثا : النظام المعلومياتي 142
1. المشاريع المنجزة 142
2. مشاريع في طور الإنجاز 142

مـقـدمـة

يصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان*، في نطاق المادة الثانية من الظهير الشريف الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001، المتعلق بإعادة تنظيمه، تقريره السنوي عن حصيلة عمله عن سنة 2010.

وهذا التقرير هو سابع تقرير سنوي يصدره المجلس منذ أن بدأ ممارسة صلاحياته طبقا للظهير المذكور.

وقد اعتمد المجلس، في إعداده لهذا التقرير، مقاربة خاصة تم من خلالها اختيار تناول مختلف أنشطة المجلس خلال نفس السنة.

يستعرض هذا التقرير مختلف الأنشطة التي قام بها المجلس خلال سنة 2010، وواصل عبرها عمله في شتى مجالات النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، على المستويين الوطني والدولي، بشراكة وتعاون مع قطاعات حكومية، ومؤسسات وطنية، وجمعيات المجتمع المدني، وهيئات دولية وإقليمية، ومؤسسات وطنية مماثلة.

فقد ساهم المجلس في عدة منجزات أساسية، من أبرزها تعزيز الممارسة الاتفاقية وملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الاتفاقية لبلادنا، حيث تمت معالجة هذا المحور من خلال تتبع الممارسة الاتفاقية والمبادرات الحكومية المتصلة بها، ورصد التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان وفحص مدى ملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فضلا عن محورين آخرين يتعلق أحدهما بحماية حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكاتها وتلقي الشكايات ودراستها وتحليلها وتتبعها، ومتابعة الأوضاع داخل المؤسسات السجنية، والثاني بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان، إن في عمومها أو من خلال كل من الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة

* ـ تم إعداد هذا التقرير من لدن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان قبل أن يتم إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر بتاريخ فاتح مارس 2011. وينشر المجلس الوطني هذا التقرير كما أعد من طرف المجلس الاستشاري.

حقوق الإنسان. كما يرصد التقرير مواصلة المجلس متابعة تفعيل برامجه ذات الصلة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لاسيما عبر جبر الضرر الفردي والجماعي واستكمال الكشف عن الحقيقة والأرشيف وحفظ الذاكرة.

ويتناول التقرير، فضلا عن ذلك، اجتماعات المجلس ومجموعات العمل المحدثة طبقا لقانونه الداخلي، وسير الشؤون الجهوية عبر رصد المهام والوظائف التي تقوم بها مختلف المكاتب الإدارية الجهوية للمجلس في مجالات الحماية والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

وعلى المستوى الدولي، يبرز التقرير مجمل أنشطة المجلس في مجال تعزيز علاقات التعاون مع الهيئات الدولية، والإقليمية، والمؤسسات الوطنية المماثلة، ومشاركاته في أشغالها، ومجهوداته الرامية إلى التعريف بتجربته في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بعامة، وفي مجال العدالة الانتقالية بخاصة. علاوة على ما يقدمه التقرير في مجالات الإعلام والتواصل والتوثيق والنشر، وفعاليات تخليد الذكرى العشرين لإحداث المجلس.

ويتناول التقرير، في ثاني تجربة للمجلس في هذا الصدد، الشق المتعلق بتدبير موارده البشرية والمالية ونظامه المعلومياتي باعتبارها آليات اشتغال أساسية للنهوض بالمهام الملقاة على عاتقه باعتباره مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

المحور الأول
الممارسة الاتفاقية وملاءمة التشريعات الوطنية

أولا : الممارسة الاتفاقية ورصد التطورات التشريعية الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان

انسجاما مع التطورات التي تعرفها المنظومة التشريعية الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، واصل المجلس خلال سنة 2010 متابعته للتشريعات الوطنية المتعلقة بمجال حقوق الإنسان، من خلال مجموعة من الآليات المتجسدة أساسا في رصد ودراسة القوانين وملاءمتها مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، والمعايير المتعارف عليها دوليا في هذا المجال. وبالموازاة مع ذلك عمل المجلس على المساهمة في إعداد التقارير الدورية حول حقوق الإنسان طبقا لالتزامات بلادنا في هذا الشأن، كما أن المجلس حرص على متابعة تقديم هذه التقارير أمام اللجان الاتفاقية.

1. الممارسة الاتفاقية

1.1. تقديم التقارير الدورية أمام اللجان الاتفاقية

عمل المجلس ،في إطار مساهمته في إعداد التقارير الدورية التي يقدمها المغرب أمام اللجان الاتفاقية ،على المساهمة في إعداد التقريرين الوطنيين 17 و18 حول الميز العنصري. كما انخرط المجلس في مساعدة الحكومة في إعداد التقرير الوطني المقبل بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل.

2.1. مواصلة الانضمام للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

وفي إطار عمله المتعلق بتشجيع الحكومة على مواصلة الانضمام إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، قام المجلس بدراسة وتشخيص وضعية الانضمام والمصادقة على الاتفاقيات الدولية، كما درس مجالات الخصاص على مستوى الممارسة الاتفاقية للمملكة، لاسيما فيما يخص تقديم التقارير وتتبع وتنسيق الممارسة الاتفاقية لبلادنا.

وفي هذا الصدد، أعد المجلس مذكرة حول تعزيز الممارسة الاتفاقية لبلادنا تم عرضها على الدورة 37 للمجلس، والتي رفعت، عقب ذلك، إلى جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، وهي المذكرة التي خصصت لتدارك الخصاص على مستويين، أولهما يتعلق بمواصلة الانضمام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من خلال التوصية بالمصادقة والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الملحقة التي لم ينخرط فيها المغرب بعد، والاعتراف باختصاص بعض اللجان الأممية بتلقي الشكايات، وكذا استكمال الإجراءات المسطرية المتعلقة بسحب التحفظات المسجلة بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، تنفيذا للقرار الملكي السامي الوارد في الرسالة الملكية بمناسبة تخليد الذكرى الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 10 دجنبر 2008.

أما المستوى الثاني من هذه المذكرة فيخص تعزيز الجهود الوطنية للوفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال مواصلة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتدارك التأخر الحاصل فيما يخص إعداد التقارير الدورية والعمل على نشرها رفقة التوصيات والملاحظات الختامية للجان المعاهداتية ومجلس حقوق الإنسان، والتفاعل الإيجابي والسريع معها، ومواصلة مساهمة بلادنا في المفاوضات الدولية حول اعتماد اتفاقيات حقوق الإنسان وإصلاح وتطوير المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية ومختلف المؤسسات والهيئات المهتمة بحقوق الإنسان في القضايا ذات الصلة بالممارسة الاتفاقية لبلادنا، والعمل على تكثيف الجهود من أجل تطوير التنسيق بين القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية في كافة قضايا حقوق الإنسان، وخاصة في مجال الممارسة الاتفاقية، إضافة إلى تعزيز المجهودات الوطنية المتعلقة بتأهيل الموارد البشرية في مجال متابعة الممارسة الاتفاقية من خلال التكوين والتكوين المستمر.

كما تضمنت هذه المذكرة توصية بإحداث بنية حكومية قارة تتولى تنسيق العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان، وتسند لها مهام تعزيز الانخراط في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتتبع تنفيذ مقتضياتهما، وإعداد التقارير الدورية المتعلقة بإعمال الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الملحقة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن الهيئات المعنية، ومتابعة التقارير والبلاغات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والحكومات والمنظمات الدولية، وتنمية التعاون مع المنظمات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتتبع وتنسيق العمل الحكومي المتعلق بملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان والتربية والتكوين عليها، وتنسيق المشاركة الحكومية في المحافل الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

2 . متابعة ورصد التطورات التشريعية ذات الصلة بحقوق الإنسان لسنة 2010

بالنظر إلى الدينامية التي يعيشها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وما يصاحبها من تحولات مؤسساتية، قانونية، سياسية، ثقافية، اقتصادية واجتماعية، فإن مجال عمل المجلس يتوسع ويتطور بشكل تفاعلي، مما يستدعي إحداث آليات لدى المجلس تكون متلائمة مع مهامه واختصاصاته والأوراش المفتوحة في هذا الشأن من جانبه. وفي هذا الإطار عمل المجلس، باعتباره مساهما في دراسة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، على تطوير نشرة قانونية سنوية المعتمدة منذ سنة 2009، باعتبارها نشرة تعنى برصد وتحليل وتوثيق الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية، وكذا التشريعات الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي تم إصدارها خلال السنة.

وفي العدد الثاني من النشرة القانونية لسنة 2010، عملت شعبة التعاون والعلاقات الخارجية على تطوير مضامين هذه النشرة، لتكون وثيقة تقدم صورة عامة عن تطورات الإطار التشريعي والمؤسساتي لبلادنا في مجال حقوق الإنسان، مع اعتماد مقاربة تحليلية في عرض مواد هذه النشرة، لتكون سندا بيداغوجيا وتوثيقيا يسهل عمل المجلس في مجال دراسة ملاءمة النصوص القانونية والتنظيمية للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

ثانيا : عمل المجلس الاستشاري في مجال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

1 . استكمال دراسة ملاءمة المنظومة الجنائية

تفعيلا لدور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مجال رصد ودراسة التشريعات الوطنية ومدى ملاءمتها للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، وتنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإصلاحات القانونية والمؤسساتية، وانسجاما مع مسلسل الإصلاحات التي باشرها المغرب في المجالات المرتبطة بالعدالة وفي مقدمتها إصلاح جهاز القضاء، الذي أكده الخطاب الملكي السامي في ذكرى 20 غشت حين شدد على الربط بين إصلاح القضاء وتحديث المنظومة الجنائية وملاءمتها، وتتميما لعمل المجلس بخصوص دراسة مشروع القانون الجنائي والتوصيات والخلاصات الواردة في تلك الدراسة، عمل المجلس على إعداد دراسة حول ملاءمة قانون المسطرة الجنائية مع المبادئ والقواعد المعتمدة في منظومة حقوق الإنسان، وهي الدراسة التي تم الانتهاء منها في ماي 2010.

وارتكز المجلس في الدراسة المتعلقة بإصلاح المسطرة الجنائية على ضرورة إخضاعها لقواعد العدالة الجنائية، التجريم، الجزاء والمسؤولية، في انسجام مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، المساواة، الشرعية، عدم رجعية القوانين، البراءة الأصلية، والحق في المحاكمة العادلة، على ضوء مفهوم دولة الحق والقانون.

وعقب الانتهاء من دراسة قانون المسطرة الجنائية، وعلى ضوء عمل المجلس المتعلق بدراسة ملاءمة مشروع القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية مع المعايير الدولية حقوق الإنسان، رفع رئيس المجلس، إلى جلالة الملك محمد السادس، مذكرة حول دراسة إصلاح المنظومة الجنائية، بتاريخ 29 يوليوز 2010، ضمنها ملاحظات واقتراحات وتوصيات المجلس في هذا الشأن.

2. إنجاز دراسة حول ظاهرة الاتجار بالبشر

انسجاما مع الدور الذي يلعبه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان والحريات المرتبطة بها، بهدف إرساء قواعد العدالة والكرامة الإنسانية، واصل المجلس عمله في مجال مكافحة كافة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، والممارسات التي تحط من كرامته، وفي هذا الصدد وأخذا بعين الاعتبار المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، والتزامات في هذا الشأن، أنجز المجلس دراسة حول ظاهرة الاتجار بالبشر.

انطلق المجلس في هذه الدراسة من زاوية حقوق الإنسان، وباعتماد مقاربة تشاركية ومندمجة، تأخذ بعين الاعتبار المجهودات الوطنية لمكافحة الظاهرة وتداعياتها الدولية، وسبل التعاون الدولي والإقليمي، والتجارب الناجحة في المجال، في إطار رؤية حقوقية وتنموية، تهدف لحماية كرامة الإنسان، وحرمة النفس والجسد البشري، مع توفير سبل التنمية والعيش الكريم، وفي إطار الشراكة والتشاور مع القطاعات المعنية بالموضوع، عقد المجلس اجتماعات مع السيد الوزير الأول، والسيد رئيس مجلس النواب، والسيد رئيس مجلس المستشارين، والسيد وزير التشغيل والتكوين المهني، والسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي، والسيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالجالية المغربية بالخارج، والسيد المندوب السامي للتخطيط، والسيد رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج، والسيد الرئيس المنتدب لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة القاطنين بالخارج، وبعض المسؤولين من وزارات العدل والداخلية والشؤون الخارجية والتعاون. كما عقد لقاءات ثنائية مع بعض الجمعيات والمؤسسات المهتمة بالموضوع.

إضافة إلى ذلك نظم المجلس لقاءات تشاورية مع الفرق البرلمانية، ومع ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية، ومع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام حول ذات الموضوع، وذلك لمناقشة المشكلات والتداعيات والتحديات التي يطرحها موضوع الاتجار بالبشر وسبل التعاون بين الفاعلين للقضاء على هذه الظاهرة التي تمس كرامة الإنسان وحقوقه وحرياته.

وقد مكنت دراسة الموضوع والاستشارات المجراة حوله من إعداد توصية عرضت على الاجتماع 37 للمجلس، والتي خلص فيها إلى اعتبار الاتجار بالبشر انتهاك لحقوق الإنسان، انطلاقا من كونه انتهاك يخرق حق الإنسان الشامل في الحياة والحرية والتحرر من الاستغلال بجميع أشكاله، وتم التركيز فيها على الجوانب الحمائية في مقاربته لهذه المشكلة، وذلك من خلال منح الأولوية في جانب الحماية لفائدة الفئات الهشة، وخاصة الأطفال والنساء والمعاقين والمهاجرين واللاجئين، وملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة وتطوير الإطار المؤسساتي المعني بمكافحة الظاهرة. كما استحضرت توصية المجلس جانب النهوض بحقوق الإنسان في العلاقة مع مقاربات مكافحة الظاهرة، من خلال ربط الظاهرة بإشكاليات التنمية والهجرة والنهوض بأوضاع الضحايا، وجوانب التوعية والتحسيس بخطورة الظاهرة وأهمية التكوين والتكوين المستمر والتنسيق والتعاون بين الفاعلين على المستويين الوطني والدولي.

3. إنجاز دراسة حول موضوع الاحتجاج

في إطار الدراسات التي ينجزها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول العديد من القضايا ذات الصلة بمختلف مجالات حقوق الإنسان، تم إنجاز دراسة حول الاحتجاج، من خلال عدة محاور:

- مفاهيم الاحتجاج وأشكاله في محاولة لتقريب مفهوم الاحتجاج؛
- التأصيل القانوني لحرية الاحتجاج في ضوء المقتضيات القانونية المغربية والقانون الدولي والممارسة الاتفاقية؛
- الاجتهاد القضائي الوطني والدولي بخصوص موضوع الاحتجاج مقاربة مقارنة (نماذج دولية من أوروبا وأمريكا وغيرها مثل المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان...)؛

- واقع الممارسة الاحتجاجية اليوم وما تتسم به من انتشار واسع ومستمر من خلال المقاربات السوسيولوجية؛
- الاحتجاج بين مسؤولية الدولة في حفظ الأمن والنظام والسلامة والتزامها باحترام الحريات وضمان ممارستها؛
- سبل معالجة واقع الاحتجاج بالنظر إلى ما آلت إليه الممارسة الاحتجاجية من انتشار في الزمان والمكان، وأثر ذلك على ممارسة الحقوق والحريات؛
- التجمعات الاحتجاجية من زاوية علاقتها بالقوانين الجنائية وبالحريات العامة، وخاصة حرية التعبير بكل أشكاله والمضمونة في الدستور وفي الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وحرية الاجتماع، ومدى ممارستها دون تعارض مع الأمن العام وحقوق وحريات الأفراد....

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الخلاصات والتوصيات، سيتم اعتمادها في بلورة تصور متكامل للمجلس فيما يخص تعزيز الحريات العامة على العموم، وتدبير الاحتجاج على وجه الخصوص.

4. متابعة موضوع عقوبة الإعدام

تنفيذا لتوصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بعقوبة الإعدام، وفي إطار دراسة ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، عمل المجلس على التعاون مع مركز دراسات عقوبة الإعدام بجامعة «ويست منستر» ببريطانيا في إنجاز تقارير وتداريب حول الموضوع. كما استقبل المجلس المدير التنفيذي وكذا ممثلين من منظمة «جميعا من أجل إلغاء عقوبة الإعدام»، من أجل تدارس سبل التعاون والشراكة حول عقوبة الإعدام.

المحور الثاني
في مجال الحماية والتصدي للانتهاكات

تابع المجلس عمله في مجال الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان من خلال معالجة الشكايات ودراستها ورصد الانتهاكات والتصدي لها، وذلك ضمن الإطار العام لمجالات عمله في هذا الموضوع، والذي يتضمن مجالات للحقوق والحريات التي ينبغي التصدي للانتهاكات التي تطالها بشكل تلقائي أو بناء على طلب، وفي هذا الإطار توصل المجلس منذ بداية سنة 2010 إلى غاية 30 نونبر بأزيد من 3330 طلبا وشكاية، بالإضافة إلى استقبال عدد من المواطنين/ات بلغ 5566، وعدد المكالمات الواردة على المجلس 3408 مكالمة، وقد همت مواضيع مختلفة كما هو مبين في الجدول أدناه. كما تم التوصل بالإضافة إلى طلبات التعويض الجديدة المتعلقة بالانتهاكات في الماضي، بشكايات ورسائل تندرج ضمن المهام المرتبطة بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والتوصل بالوثائق اللازمة لتجهيز الملفات فيما يخص التعويض، أو فيما يخص ملفات التغطية الصحية، وقد بلغ مجموع هذه الطلبات والوثائق أزيد من 3203، تمت الدراسة الأولية والتصنيف والحفظ، أو الإدراج بالملف.

الموضوع	العدد
الشكايات الواردة بمختلف تصنيفاتها	3330
الوثائق والطلبات ذات الصلة بعمل لجنة المتابعة	3203
استقبال المواطنين/ات	5566
استقبال المكالمات الهاتفية	3408

أولا : تحليل ومعالجة الشكايات الواردة على المجلس

مكن تحليل الشكايات الواردة على المجلس من تصنيفها حسب مواضيع مختلفة كالتالي:

مواضيع الشكايات	عدد الشكايات	الإجراءات المتخذة
شكايات حول التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان	146	تم عرضها على خلية التواصل والاتصال والاستماع للمعنيين.
شكايات لها علاقة بالمؤسسات السجنية وواردة من سجناء أو عائلاتهم	1002	عرضت على المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أو وزارة العدل حسب طبيعة الشكايات مع إخبار المشتكين.
شكايات ذوي الاحتياجات الخاصة	84	الاستماع إليهم ومعالجة القضايا المعروضة بالتنسيق مع القطاعات الحكومية المختصة، ويعمل المجلس على إصدار توصيات خاصة بهذه الفئات.
شكايات تندرج ضمن اختصاصات ديوان المظالم	139	أحيلت على ديوان المظالم للاختصاص مع إخبار المشتكين.
شكايات واردة من مغاربة مقيمين بالخارج	24	أحيلت على مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، وتم عرض بعض الحالات على وزارة الخارجية والتعاون مع إخبار المشتكين.
شكايات واردة من قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	85	أحيلت على المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير للاختصاص مع إخبار المشتكين.
شكايات تتعلق بمواضيع من اختصاص القضاء	896	أحيلت على وزارة العدل للاختصاص مع إخبار المشتكين.
	461	تم توجيه المشتكين إلى الجهات القضائية المختصة.
شكايات بخصوص مواضيع مختلفة	493	اتخاذ إجراءات مختلفة حسب الحالات.
المجموع	**3330**	

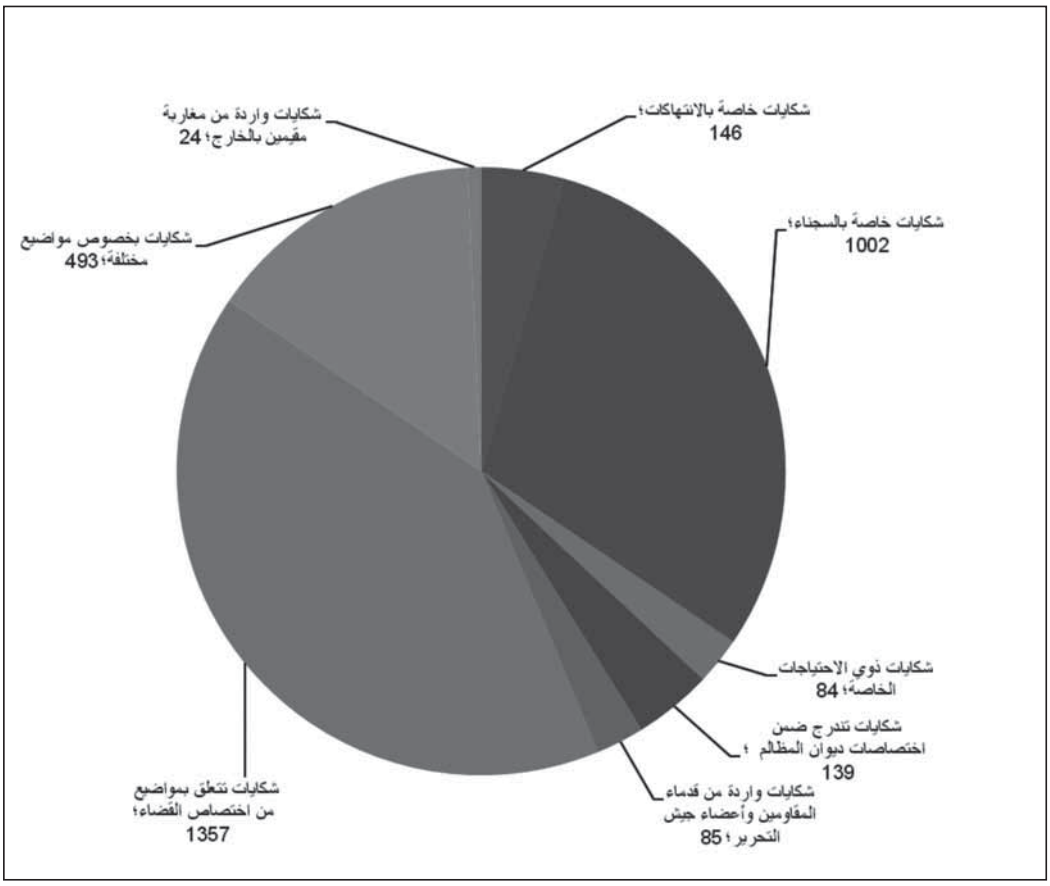

جدول يوضح نوع الشكايات وتصنيفها

وقد مكنت معالجة الشكايات الواردة على المجلس من اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة من خلال التفاعل مع المشتكين والتواصل مع السلطات العمومية، وتم إعداد أجوبة وجهت إلى جميع المشتكين قصد إخبارهم بمآل شكاياتهم، أو توجيههم إلى الجهات المختصة، وإحالة شكايات تدخل مواضيعها ضمن اختصاصات جهات أخرى على هذه الجهات.

كما واصل المجلس ممارسة صلاحية التصدي بناء على طلب من خلال دراسة ومعالجة الشكايات التي يتوصل بها.

ثانيا : دراسة الشكايات التي تندرج ضمن اختصاص المجلس

مكنت دراسة وتحليل الشكايات الواردة على المجلس، من الوقوف على حالات تستوجب التدخل الحمائي للمجلس لكونها تتعلق بادعاءات حول التعرض لانتهاكات لحقوق الإنسان، وقد تم تصنيفها كالتالي:

موضوع الشكاية	العدد
الوفاة بالرصاص	2
الاختفاء وادعاء الاختطاف	25
المساس بالسلامة الجسمانية وسوء المعاملة	40
المنع من الحصول على وثائق إدارية	22
الشطط في استعمال السلطة	24
الحق في تأسيس الجمعيات	7
ممارسة الحق النقابي	2
المساس بحرية التنقل	2
صعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية	2
الحق في بيئة سليمة	9
المجموع	**135**

تمت إحالة كل هذه الحالات على خلية التواصل والاتصال في إطار التنسيق بين المجلس وقطاعي الداخلية والعدل، كما تم الاستماع لبعض عائلاتهم، وتلقى المجلس أجوبة بخصوص بعضها، بحيث اتضح بعد الرجوع إلى الأجوبة أن الأشخاص الذين ادعوا اختفاء ذويهم، يتعلق الأمر باعتقال أشخاص عرضوا على القضاء بتهمة تكوين خلايا تخطط لأعمال إرهابية، وبعض الأجوبة تنفي وقائع سوء المعاملة والمنع من الحصول على وثائق إدارية، والبعض معروض على القضاء ولا يمكن التدخل في القضايا المعروضة على القضاء احتراما لاستقلالية القضاء المكفولة دستوريا.

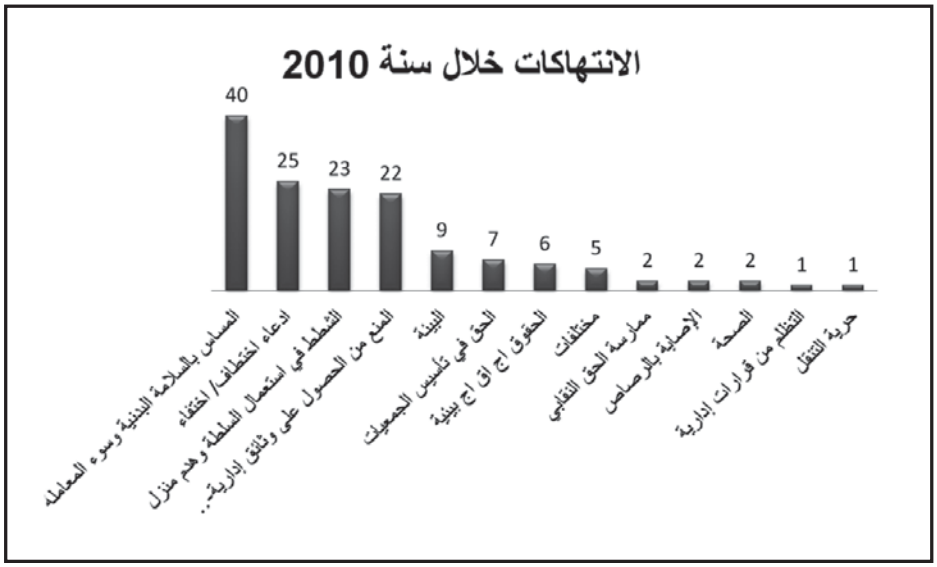

ثالثا : رصد بعض الانتهاكات من خلال ما ينشر في تقارير المنظمات غير الحكومية أو الصحف

انطلاقا من اختصاصاته في مجال رصد أوضاع حقوق الإنسان، عمل المجلس على تتبع قضايا ممارسة الحقوق والحريات، وكذا الادعاءات المتعلقة بحدوث انتهاكات تتعلق بالمساس بالسلامة البدنية وسوء المعاملة أثناء الاعتقال، حيث سجل المجلس أنه على الرغم من المجهودات الملحوظة التي بذلها المغرب على مستوى ملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وكذا الأوراش المفتوحة لاسيما إصلاح القضاء وملاءمة المنظومة الجنائية، فإن تفعيل مقتضيات القانون، من حيث الممارسة، تستوجب انخراط كل الأجهزة الإدارية المعنية والسلطات القضائية في المجهودات المبذولة على مستوى الحماية والحد من الخروقات التي قد تطال الحق في السلامة البدنية والحماية من سوء المعاملة، كما يستوجب الأمر أيضا اهتماما أكبر بالموضوع من طرف المجتمع المدني ووسائل الإعلام، لاسيما من خلال التربية والتكوين المستمر في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد أولى المجلس اهتماما موصولا للتظلمات الكتابية والشفوية للمشتكين، وللبيانات والتقارير التي أصدرتها مختلف المنظمات الحقوقية غير الحكومية الوطنية والدولية، ولما تنشره الصحافة الوطنية في هذا الشأن، مما مكنه من الوقوف عند استمرار بعض حالات سوء المعاملة والمساس بالسلامة البدنية أثناء الاعتقال.

وفي هذا السياق بادر المجلس إلى عرض هذه الحالات على السلطات المعنية والمختصة بغية اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان.

رابعا : أحداث مدينة العيون

عمل المجلس على تتبع أحداث مدينة العيون في إطار ممارسته لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان والتصدي للانتهاكات، وخاصة صلاحية رصد أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام، والتصدي لحالات انتهاكات حقوق الإنسان إما بناء على طلب أو تلقائيا بشكل خاص، طبقا لمقتضيات ظهير 10 أبريل 2001 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس.

1. انشغال المجلس وتتبعه للأحداث

تجلى انشغال المجلس واهتمامه بالموضوع في المستويات التالية:

- متابعة الموضوع منذ بداية الأحداث، سواء من خلال الاتصالات على مستوى الرئاسة أو الأمانة العامة، وكذا بعض الأعضاء مع العديد من الأطراف المعنية؛
- طرح الموضوع في اجتماع لجنة التنسيق حيث تم التأكيد على مواصلة متابعة تطورات الأحداث، وضرورة التحري في ادعاءات تتعلق بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، والحرص على تجميع المعلومات من مختلف المصادر؛
- تشكيل خلية على مستوى إدارة المجلس لتتبع ما ينشر في وسائل الإعلام؛
- تكليف شعبة الحماية ومساعدة ضحايا الانتهاكات بإدارة المجلس والمكتب الإداري الجهوي للمجلس بمدينة العيون بتتبع مجريات الأحداث؛
- حضور السيد الأمين العام للمجلس للقاء الذي عقده السيد وزير الداخلية مع ممثلي الجمعيات الحقوقية الوطنية حيث تم الاستماع إلى عرض حول تسلسل الأحداث وتم تقديم توضيحات عن طبيعة التدخل الأمني وملابساته؛
- اجتماع السيد رئيس المجلس مع السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون للتنسيق فيما يخص دور المجلس في الدبلوماسية الموازية حول الأحداث؛
- تتبع مبادرة مجلس النواب المتمثلة في تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الأحداث تفعيلا لاختصاصات البرلمان ذات الصلة؛
- متابعة البلاغات والتقارير الصادرة عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان التي اهتمت بالموضوع؛
- العمل على تيسير زيارة بعض المنظمات غير الحكومية الدولية لمدينة العيون (منظمة العفو الدولية..)؛
- حضور وتتبع الندوات الصحفية التي عقدتها بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية.

2. خلاصات واستنتاجات

1.2. على مستوى الوقائع وطبيعة التجاوزات

من أجل القيام بدوره بشكل موضوعي والتزام الحياد في مسعاه، حرص المجلس، في رصده للأحداث وتحليله للوقائع، على تجميع كل المعلومات والمعطيات من مختلف المصادر المذكورة أعلاه، مما أمكن معه التوصل إلى الاستنتاجات والخلاصات التالية:

- ارتباط الأحداث التي عرفتها مدينة العيون بمطالب اجتماعية ناتجة عن أوضاع اقتصادية واجتماعية أفرزت إقامة مخيم خارج المدار الحضري بمنطقة «أكديم إيزيك» بضواحي مدينة العيون دام عدة أسابيع، تجمعت فيه شرائح مختلفة من المجتمع للتعبير عن مطالب اجتماعية تتمثل في السكن والشغل؛
- قيام وفد رفيع المستوى من الإدارة المركزية لوزارة الداخلية بزيارة مدينة العيون وإشرافه على إطلاق حوار مع المعنيين؛
- عملت السلطات المحلية على توفير بعض الخدمات الضرورية للمقيمين بالمخيم ولاسيما الخدمات الصحية؛
- عملت السلطات المحلية على فتح حوار مع لجنة من المخيم لدراسة المطالب الاجتماعية للمواطنين المحتجين المقيمين بالمخيم؛
- فشل الحوار نتيجة تسويفات وتماطل اللجنة المكلفة بالحوار من لدن المقيمين بالمخيم بخصوص النقط المتفق عليها مما دفع السلطات العمومية إلى الشروع في تنفيذ المقترحات المتفق عليها، مع دعوة الأشخاص الموجودين بالمخيم إلى الرجوع إلى مساكنهم بمدينة العيون؛
- شروع مجموعة من المقيمين بالمخيم في العودة إلى مساكنهم بمدينة العيون بعد استفادتهم من العروض التي قدمتها السلطات المحلية؛
- تسجيل قيام مجموعة من الأشخاص الملثمين والمسلحين بمنع مجموعة من الراغبين في مغادرة المخيم من القيام بذلك واحتجازهم للشيوخ والأطفال؛
- ومن أجل توفير الحماية والسلامة للأشخاص الراغبين في مغادرة المخيم عملت السلطات العمومية بتاريخ 8 نونبر 2010 على تفكيك المخيم بشكل سلمي في احترام تام للضوابط والمعايير المعمول بها في هذا الباب؛

- قيام عناصر ملثمة ومسلحة بمواجهة عنيفة باستخدام أسلحة بيضاء وقنينات الغاز وقنابل المولوتوف ضد قوات الأمن أثناء عملية التفكيك السلمي للمخيم، مما تسبب في وفاة 12 عنصرا من قوات حفظ الأمن والوقاية المدنية، وشخص مدني توفي نتيجة دهسه بسيارة للدفع الرباعي كانت تستعمل من لدن تلك العناصر المسلحة؛
- تعرض مدينة العيون لأعمال تخريب وعنف ممنهج من طرف عناصر مؤطرة لهذا الغرض استهدفت مؤسسات ومرافق عمومية وخاصة، ونجم عن ذلك صدامات بين قوات الأمن وتلك العناصر، من جهة، وبين هذه الأخيرة ومواطنين يرفضون هذه التصرفات، من جهة ثانية؛
- وجود ادعاءات بارتكاب انتهاكات خطيرة تمثلت في حدوث وفيات، تبين لاحقا أنها لا تستند إلى أي أساس، إذ أكدت مختلف التقارير عدم حدوث أي وفيات في صفوف المواطنين أثناء تدخل القوات العمومية لتفكيك المخيم خلافا لما ادعته جهات أرادت توظيف تلك الأحداث لغايات تخدم أجندتها الخاصة.

2.2. على مستوى دور مختلف الفاعلين

• على مستوى المجتمع المدني

يسجل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به جمعيات المجتمع المدني إزاء مثل هذه الأحداث، ويعتبر ما قامت به بعض الجمعيات تجاه أحداث مدينة العيون إيجابيا سواء من خلال تتبعها للأحداث عبر فروعها أو من خلال وفودها التي انتقلت إلى عين المكان.

• على مستوى البرلمان

يسجل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إيجابية المبادرة التي اتخذها مجلس النواب من خلال تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول أحداث مدينة العيون،على غرار قضايا أخرى ترتبط بحماية حقوق الإنسان مما يكرس توجها مؤسساتيا للاهتمام بجوانب الحماية والبحث وتقصي الحقائق لدى البرلمان عند حدوث وقائع من شأنها أن تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

• على مستوى الحكومة

يؤكد التدخل السلمي لقوات الأمن أثناء تفكيك مخيم اكديم إيزيك احترام السلطات العمومية للمبادئ والقواعد القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال وحرصها على الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما أن استجابة السلطات العمومية للمطالب الاجتماعية للنازحين إلى المخيم يؤكد حرصها على التفاعل الإيجابي مع تلك المطالب بشكل يضمن إلتزامها بتوفير الخدمات الاجتماعية ذات الصلة.

- **على مستوى ممارسة الحق في التظاهر والاحتجاج**

لقد سبق للمجلس أن أكد، في تناوله لهذه الإشكالية، في تقريريه السنويين برسم سنة 2004 و2008 «أن التقيد بالضوابط القانونية أمر لازم سواء لطالبي التجمع أو التظاهر أو بالنسبة للسلطات العمومية، وأنه في حالة وجود ما يستوجب تفريق تظاهرة أو تجمع سلمي بالشارع العمومي، يتعين على السلطات التقيد بالمقتضيات القانونية المنظمة لذلك، وفق ما هو منصوص عليه في المادة 19 من القانون المنظم للتجمعات العمومية، على أن تكون وسائل تدخلها متناسبة مع طبيعة الفعل المراد مواجهته تفاديا للاستعمال المفرط للقوة».

وعليه، فالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في حرصه على ممارسة الحريات والحقوق في إطار حكم القانون وتطوير الثقافة المدنية الديمقراطية، إذ سجل الطابع السلمي لتدخل القوات العمومية في أحداث مدينة العيون، يعبر عن انشغاله بضرورة الإسراع بوضع آليات وتدابير تنظم هذه الممارسة، بما يراعي في نفس الآن حماية حقوق الأفراد والمصلحة العامة والحفاظ على النظام العام.

خامسا : متابعة الأوضاع بالمؤسسات السجنية

يتلقى المجلس شكايات وطلبات متنوعة من بعض السجناء أو ذويهم، ويعمل على تحليلها ومعالجتها مع اتخاذ ما يلزم من إجراءات بخصوصها، وذلك انطلاقا من عمل المجلس في إطار ممارسته لاختصاصاته المتعلقة بتتبع الأوضاع في المؤسسات السجنية، وبالإضافة إلى ذلك يقوم المجلس بتشكيل لجان تقوم بزيارات إلى بعض المؤسسات السجنية لتتبع الأوضاع في هذه المؤسسات، أو التحقق من ادعاءات سوء المعاملة.

1. تحليل الشكايات ومعالجتها

بلغ مجموع الشكايات الواردة على المجلس من سجناء أو من ذويهم والمتعلقة بالأوضاع في المؤسسات السجنية، من بداية سنة 2010 إلى 30 نونبر 2010، 1002 شكاية وطلب، وتبين بعد دراستها وتحليلها أنها تتعلق بمواضيع مرتبطة بحقوق السجناء المنصوص عليها في القانون المنظم للمؤسسات السجنية، والجدول التالي يبين تصنيفها بعد دراستها:

الموضوع	العدد	الإحالة	الجواب
طلبات العفو	431	وزارة العدل	بدون جواب
التظلمات من الأحكام القضائية	84		تتكفل وزارة العدل بإرسال الأجوبة إلى المعنيين بالأمر مباشرة
إدماج العقوبة	7		3
المجموع	**524**		
طلبات الانتقال	128	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	بعض الأجوبة تطبعها العمومية.
طلبات العلاج	20		6
طلبات الرخص الإستثنائية	1		بدون جواب
طلبات متابعة الدراسة أو التكوين المهني	8		3
طلبات الاحتفاظ	23		6
التعذيب وسوء المعاملة	15		5
الوفاة بالسجون أو بمراكز الاعتقال	2		1
الخلوة الشرعية	4		3
المجموع	**201**		
التظلمات من الأحكام القضائية	26	التوجيه	
التظلمات من أوضاع سجنية	57	الاتصال المباشر عبر الهاتف بمديري السجون قصد الاستفسار عن صحة الادعاءات التي يثبت زيفها.	
شهادة العوز	6	الإحالة على وزارة الداخلية	بدون جواب
الفئات الهشة	10	الإحالة على الجهات الوصية	بدون جواب

ذوو الاحتياجات الخاصة	70	الإحالة على الجهة ذات الاختصاص	2
إعادة الإدماج	6	التوجيه إلى مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء	
الحفظ	88		
ذوو الاحتياجات الخاصة	11	الحفظ	
مختلفات	3		
المجموع	277		
المجموع العام		**1002**	

وبعد دراسة هذه الشكايات وتصنيفها تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإحالة على المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- الإحالة على خلية التواصل والاتصال؛
- الإحالة على وزارة العدل؛
- إخبار المشتكين بمآل شكاياتهم.

2. تنظيم زيارات ميدانية لبعض المؤسسات السجنية

قام المجلس بتنظيم زيارات تفقدية لبعض المؤسسات السجنية بناء على طلبات بعض السجناء أو ذويهم أو من خلال رصد ما تم نشره في بعض الصحف الوطنية من ادعاءات حول تعرض بعض السجناء لسوء المعاملة، أو نظرا لكون بعض هذه المؤسسات حديثة الإنشاء، كما قام بزيارات لبعض مراكز حماية الطفولة التي يودع بها الأحداث الجانحون.

ويتضمن الجدول معطيات حول الزيارات التي قام بها المجلس إلى حدود يوليوز 2010.

المؤسسة السجنية	تاريخ الزيارة	الهدف من الزيارة
السجن المحلي بطنجة	الخميس 21 و22 يناير 2010	الاطلاع على أحوال السجناء في إطار زيارة تفقدية.
السجن المحلي بأصيلة	المجمعة 22 ينار 2010	الاطلاع على أحوال السجناء في إطار زيارة تفقدية.
السجن المحلي بواد زم	الثلاثاء والأربعاء 9 و10 مارس 2010	الاطلاع على أحوال السجناء وظروف اعتقالهم والتأكد من مدى مطابقتها للقانون المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية، نظرا لأنه سجن جديد.
مركز حماية الطفولة بالفقيه بنصالح	الأربعاء 10 مارس 2010	
مركز حماية الطفولة بطنجة	الخميس والجمعة والسبت 21-22 و23 يناير 2010	

سادسا : حماية الأشخاص في وضعية إعاقة

انطلاقا من اختصاصات المجلس في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان عمل على إيلاء اهتمام خاص للأشخاص في وضعية إعاقة بحيث يقوم بدراسة الشكايات والطلبات المقدمة، كما يعمل على الاستماع إليهم ومعالجة القضايا المعروضة عليه بالتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، ويعمل على إصدار التوصيات ذات الصلة بهذه الفئات.

كما يتم التنسيق مع عدد من الجمعيات المهتمة بوضعية الأشخاص ذوي الإعاقة، لاسيما من خلال توجيه المعنيين إلى تلك الجمعيات من أجل تقديم المساعدة والدعم لهم.

وقد تلقى المجلس 84 شكاية وطلبا من أشخاص في وضعية إعاقة، إما مباشرة أو من ذوي حقوقهم ، تمت إحالة بعضها إلى الجهات المعنية، أو إلى جمعيات عاملة في المجال أو تم حفظ بعضها لعدم وضوح موضوعها أو الغرض منها أو لورودها من شخص مجهول.

ويوضح الجدول التالي معطيات بهذا الخصوص:

نوع الشكاية	العدد	الإجراءات
ذوو الاحتياجات الخاصة	70	الإحالة على الجهة ذات الإختصاص الإحالة على وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن الإحالة على التعاون الوطني كما يتم التوجيه إلى بعض الجمعيات العاملة في المجال
الحفظ	11	تم الحفظ لعدم الوضوح أو لورودها من شخص مجهول
مختلفات	3	التوجيه
المجموع	**84**	

سابعا : تحليل الشكايات ذات الصلة بمواضيع مختلفة

يعمل المجلس على دراسة الشكايات الواردة علية كيفما كان مصدرها، أو طبيعتها ويقوم بكافة الإجراءات الممكنة من إحالة وتتبع وتوجيه للمشتكين على اعتبار أن أغلبية المواطنين يفضلون اللجوء إلى المجلس من أجل التدخل رغم معرفتهم بعدم اختصاصه، وذلك للثقة في هذه المؤسسة وتجاوب العديد من القطاعات وتعاونهم الإيجابي للنظر في الشكايات المحالة عليهم من طرف المجلس. وتختلف هذه الشكايات من حيث عددها ونوعها وطبيعتها، والجهة المعنية بها، والجدول التالي يوضح طبيعتها وعددها والجهات المعنية والإجراءات المتخذة بشأنها:

الصنف	الموضوع	عدد الشكايات المحالة	الإجراءات المتخذة	الجواب
وزارة العدل	شكاية تتعلق بتظلمات وملتمسات البت في قضايا معروضة على أنظار الجهة القضائية المختصة	18	الإحالة على وزارة العدل	4
	شكاية تتعلق بتنفيذ أحكام قضائية	154	الإحالة على وزارة العدل	
	شكايات تتعلق بتظلمات بخصوص مسار غير عادي لقضايا معروضة على القضاء	129	الإحالة على وزارة العدل	
	شكايات تتعلق بتظلمات من محامين	55	الإحالة على وزارة العدل	
	تحريك مسطرة قضائية	359	الإحالة على وزارة العدل	4
	فتح تحقيق	138	الإحالة على وزارة العدل	
	مصير شكاية	9	الإحالة على وزارة العدل	
	مراجعة حكم قضائي	2	الإحالة على وزارة العدل	
	إخراج شكايات من الحفظ	6	الإحالة على وزارة العدل	
	ضمان محاكمة عادلة	4	الإحالة على وزارة العدل	
	تظلم من تصرفات أعوان التنفيذ	1	الإحالة على وزارة العدل	
	تصرفات مشينة لضابط شرطة	2	الإحالة على وزارة العدل	
	شكاية موجهة إلى السيد رئيس محكمة ابتدائية	1	الإحالة على وزارة العدل	
	ترامي بعد التنفيذ	1	الإحالة على وزارة العدل	
	حفظ شكاية	1	الإحالة على وزارة العدل	
	تظلم من تصرفات الوكيل العام لدى محكمة استئنافية	1	الإحالة على وزارة العدل	
	تظلم من نائب وكيل الملك	2	الإحالة على وزارة العدل	
	عدم الاستفادة من المساعدة القضائية	4	الإحالة على وزارة العدل	
	تظلم حول تعرض طفل للاغتصاب وملتمس تحريك مسطرة قضائية	1	الإحالة على وزارة العدل	
	ملتمس حول توحيد نظام التوثيق	1	الإحالة على وزارة العدل	
	تظلم من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف	1	الإحالة على وزارة العدل	
	تظلم من مستشار	2	الإحالة على وزارة العدل	
	إصلاح خطأ مادي	1	الإحالة على وزارة العدل	
	تظلم ضريبي	1	الإحالة على وزارة العدل	
	معرفة مصير ملف اجتماعي	1	الإحالة على وزارة العدل	
	تظلم من حكم قضائي	1	الإحالة على وزارة العدل	
	المجموع	**896**		**8**

ديوان المظالم	شكايات تتعلق بتظلمات من قرارات إدارية	36	الإحالة على ديوان المظالم	
	شكايات تتعلق بتسوية الوضعية الإدارية أو المالية	29	الإحالة على ديوان المظالم	
	شكايات تتعلق بتسوية الوضعية التقاعدية أو المالية	22	الإحالة على ديوان المظالم	
	شكايات تتعلق بمسطرة نزع الملكية للمنفعة العامة	18	الإحالة على ديوان المظالم	
	مختلفات	34	الإحالة على ديوان المظالم	
	المجموع	**139**		
الداخلية	شكايات تتعلق بأراضي الجموع ونواب الجماعات السلالية	35	الإحالة على وزارة الداخلية	
	تظلمات من موظفي ومنتخبي الجماعات المحلية	36	الإحالة على وزارة الداخلية	
	تظلمات من بعض مسؤولي السلطة المحلية	40	الإحالة على وزارة الداخلية	
	ملتمسات تسوية الوضعية الإدارية	2	الإحالة على وزارة الداخلية	2
	ملتمسات رفع الضرر	3	الإحالة على وزارة الداخلية	
	طلبات الحصول على رخصة سيارة الأجرة	19	الإحالة على وزارة الداخلية	
	مختلفات	71	الإحالة على وزارة الداخلية	
	المجموع	**206**		2
المندوبية	تدخل ضمن اختصاص المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	85	الإحالة على المندوبية	8
	المجموع	85		8
المؤسسة	من مواطنين مغاربة ترتبط مواضيعها بمصالحهم أو أوضاعهم ببلدان المهجر	24	الإحالة على المؤسسة	
	المجموع	**24**		
إدارة الدفاع الوطني	شكايات تتعلق بتسوية الوضعية الإدارية أو المالية	1	الإحالة على إدارة الدفاع الوطني	1
	شكايات تتعلق بتسوية الوضعية التقاعدية والتعويض عن المرض	1	الإحالة على إدارة الدفاع الوطني	1
	المجموع	**2**		2

وزارة التربية الوطنية	تظلم من قرار إداري	3	الإحالة على وزارة التربية الوطنية	
	ملتمس تفويت مساكن إدارية لساكنيها	3	الإحالة على وزارة التربية الوطنية	
	طلب صرف تعويضات	1	الإحالة على وزارة التربية الوطنية	
	تظلم من تصرفات مدير	1	الإحالة على وزارة التربية الوطنية	
	تظلم من أداء قطاع التربية والتعليم بفرعية امنزال	1	الإحالة على وزارة التربية الوطنية	
	إدماج ضمن الأسلاك الإدارية	1	الإحالة على وزارة التربية الوطنية	
	المجموع	**10**		
الجمعية المغربية لحقوق الإنسان	طلب انخراط	1	الإحالة على الجمعية المغربية لحقوق الإنسان	
	المجموع	1		
الديوان الملكي	طلبات مختلفة	4	الإحالة على الديوان الملكي	
	المجموع	4		
وزارة الاتصال	تسوية الوضعية الإدارية	1	الإحالة على وزارة الاتصال	
	المجموع	1		
وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية	ملتمس من أجل دعم إمكانية استفادة ودادية سكنية من عقار	1	الإحالة على وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية	
	المجموع	**1**		

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	تظلم من فقدان أمتعة وجواز سفر أثناء أداء مناسك الحج	1	الإحالة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
	تظلم من رئيس المجلس العلمي لمدينة المحمدية	1	الإحالة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
	تظلم من خطيب مسجد	1	الإحالة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
	ملتمس حول الإذن باستئناف القيام بوظيفة إمام مسجد	1	الإحالة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
	تظلم من تصرفات بعض القائمين على شؤون مسجد	1	الإحالة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
	ملتمس الحصول على تعويض عن تفويت ملك حبسي من طرف نظارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1	الإحالة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
	المجموع	**6**		
وزارة التشغيل والتكوين المهني	طلبات مختلفة	2	الإحالة على وزارة التشغيل والتكوين المهني	1
	المجموع	**2**		
وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن	تسوية الوضعية الإدارية	1	الإحالة على وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن	
	المجموع	**1**		
وزارة الصحة	ملتمس التسجيل ضمن لوائح المستفيدين من خدمة تصفية الدم	1	الإحالة على وزارة الصحة	
	ملتمس الاستفادة من مجانية العلاج	1	الإحالة على وزارة الصحة	
	المجموع	**2**		

الطاقة والمعادن والماء والبيئة	تسوية الوضعية الإدارية والمالية	2	الإحالة على وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	1
	تظلم من عدم الاستفادة من الماء والكهرباء	2	الإحالة على المكتب الوطني للكهرباء	
	طلب التزود بالماء الصالح للشرب	2	الإحالة على المكتب الوطني للماء الصالح للشرب	1
	المجموع	4		1
وزارة الفلاحة والصيد البحري	ملتمس الإدماج ضمن الأسلاك الإدارية	4	الإحالة على وزارة الفلاحة والصيد البحري	
	المجموع	**4**		
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	طلبات مختلفة	1	الإحالة على وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	
	المجموع	**1**		
المديرية العامة للأمن الوطني	تسوية الوضعية الإدارية وإعادة الإدماج	1	الإحالة على المديرية العامة للأمن الوطني	1
	المجموع	**1**		1
التوجيه	تظلمات من أحكام قضائية	246	توجيه وإرشاد المشتكين	
	تظلمات بخصوص نزاعات وملتمسات إنصاف في قضايا من اختصاص القضاء	215	توجيه وإرشاد المشتكين	
	المجموع	**461**		
الحفظ	طلبات مختلفة/غير ذات موضوع	82	الحفظ	
	المجموع	**82**		
مختلفات	**المجموع**	**163**	في طور التحليل	
المجموع العام			**2098**	23

إن الشكايات التي ترد على المجلس سنويا بشكل كبير مرتبط بحسن سير العدالة عموما، وبتظلمات من السلطات المحلية، ويمكن ترتيبها حسب القطاعات كالآتي:

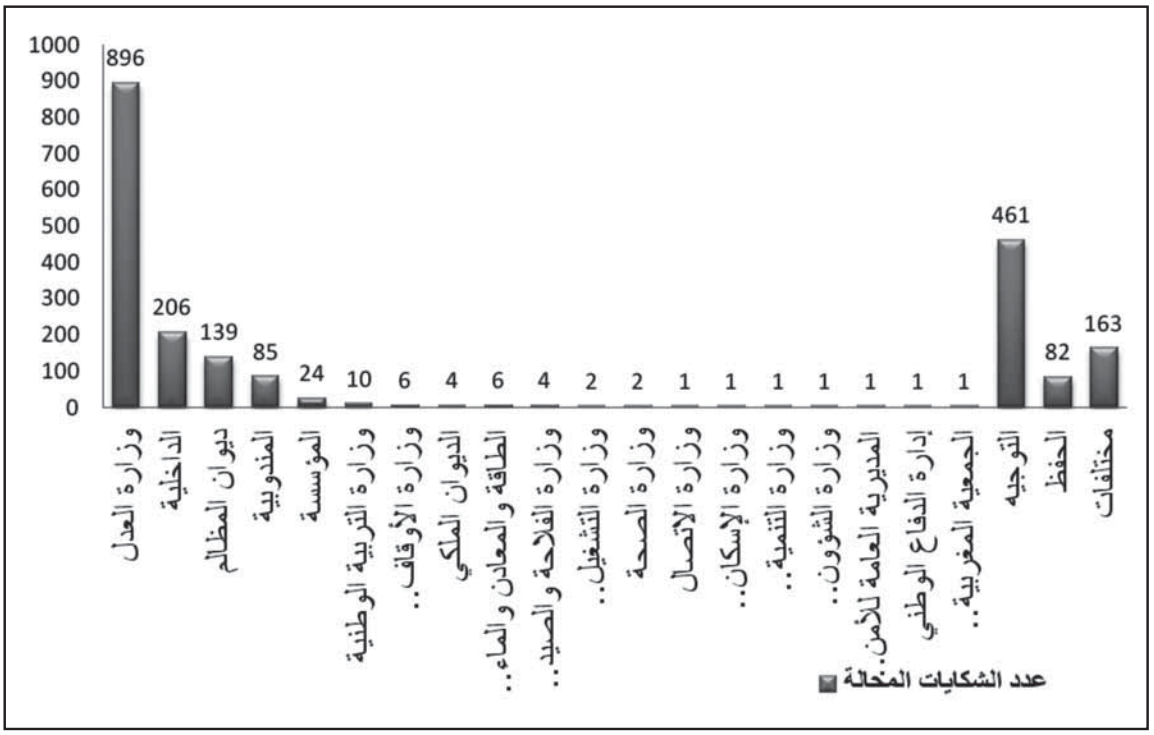

المحور الثالث
في مجال النهوض بحقوق الإنسان

أولا : إعداد الخطة الوطنية في مجال الد يمقراطية وحقوق الإنسان

عرفت سنة 2010 وضع لبنة أخرى في مجال التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان ويتعلق الأمر بالخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تعتبر مشروعا رائدا من خلاله تم اعتماد المقاربة التشاركية في أسمى معانيها، واستحضار كل أساليب الحوار اللازمة لإنجاز المشاريع الحقوقية. وقد أكدت تجارب الدول التي سبقت إلى مجال التخطيط الاستراتيجي أنه من الصعب الفصل بين الخطة والمسار الذي اعتمد في إنجازها.

1. مميزات مسلسل إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الدمقراطية وحقوق الإنسان.

انطلق مسلسل إعداد الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، بلقاءات تشاورية وفق معطيين اثنين، الأول هو اعتماد مقاربة تشاركية تمكن من الانفتاح على كافة فعاليات المجتمع العاملة في مجال حقوق الإنسان، ويتمثل المعطى الثاني في اعتماد مقاربة لا مركزية تتوخى الانفتاح على كافة الجهات المغربية، لهذه الغاية تم تنظيم اللقاءات التالية:

1.1. لقاءات تشاورية جهوية

وهو ما أفضى إلى تنصيب لجنة إشراف وطنية لإعداد الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، متعددة في مكوناتها، تستحضر في كل خطواتها المقاربة التشاركية كأسلوب حضاري يكرس التعددية التي يشهدها المجتمع المغربي.

وقد حددت لهذه اللجنة الأهداف التالية:

- وضع خطة عمل وطنية تساعد على وضع عناصر سياسات عمومية واضحة في مجال حقوق الإنسان؛
- تأمين التنسيق بين مختلف البرامج والخطط القطاعية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- النهوض بثقافة حقوق الإنسان، عبر اقتراح برامج تتوخى تقوية وتعزيز قدرات مختلف الفاعلين في هذا المجال؛
- النهوض بأشكال الحكامة والديمقراطية التشاركية، بوصفها آليات مهمة في مجال التدبير المجتمعي السليم؛
- دمج المقاربة الحقوقية في التنمية البشرية؛
- تعزيز الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان؛

وقد اعتمدت لجنة الإشراف في عملها ثلاث آليات هي:

- التشاور والتشارك على نطاق واسع؛
- الاعتماد على الخبرات والتجارب الدولية؛
- تنظيم مجموعات عمل موضوعاتية من أجل تحديد الأولويات.

2.1. لقاءات تشاركية

نظمت لجنة الإشراف حوارا عموميا ،مكن من إشراك عدد من الفعاليات غير الممثلة في اللجنة، مما ساهم في تحقيق نوع من التواصل حول الخطة على مستوى مختلف الجهات بالمغرب، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات تواصلية مع المؤسسات الجامعية. وقد انطلقت هذه اللقاءات سنة 2009 وتواصلت سنة 2010 على الشكل التالي:

- **لقاء حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

نظم هذا اللقاء بمدينة وجدة ما بين 22 -23 يناير 2010، واستدعيت له فعاليات هامة من الجهة الشرقية، حيث تم استحضار ما تتميز به هذه المنطقة من مقومات طبيعية، وما تعانيه من مشاكل متعددة، من قبيل مواجهة موجات الهجرة الإفريقية غير الشرعية العابرة نحو أوروبا، إلى جانب انعكاسات ما أصبح يدعى ب «اقتصاد الحدود» على التنمية.

- **لقاءات مع أوساط جامعية**

نظرا للأدوار التي تقوم بها الجامعة كمؤسسة موكول لها المساهمة في تكوين الموارد البشرية، التي بإمكانها قيادة عملية التغيير وتعزيز الممارسة الحقوقية، قررت لجنة الإشراف الانفتاح عليها.

وهكذا اجتمعت الكتابة العامة للجنة الإشراف بفعاليات جامعة الحسن الثاني عين الشق وجامعة الحسن الثاني بالمحمدية وذلك يوم الجمعة 5 فبراير 2010 بكلية الطب بالدار البيضاء، وهو الاجتماع الذي حضره بعض العمداء ورؤساء الشعب والوحدات، وبذلك توخت لجنة الإشراف التواصل النوعي مع بعض الفعاليات المغربية خاصة في الوسط الجامعي، نظرا للأدوار المتعددة التي تقوم بها الجامعة خاصة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها.

كما عُقد لقاء مع فعاليات مركز الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية «روابط» للتواصل حول البحث العلمي من خلال عرض انصب حول حقوق الإنسان والتحولات المؤسساتية، وكذا مسألة التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان الذي باشره المغرب من خلال الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- **لقاءات مع مؤسسات وطنية**

نظرا للطابع الشمولي الذي تتسم به الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونظرا لأهمية الأدوار التي تقوم بها بعض المؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، قررت لجنة الإشراف الانفتاح عليها، وإشراكها في هذه الديناميكية التي من المنتظر أن تحدثها الخطة الوطنية، من خلال حملة ترافعية لدى هذه المؤسسات وذلك من أجل:

- مساهمة المؤسسات الوطنية في النقاش الوطني حول هذا الورش الإصلاحي؛
- البحث عن التقاطعات الممكنة مع الخطة الوطنية؛
- تقديم اقتراحات بخصوص تدابير ملموسة تهم المؤسسات الوطنية، كل في مجال اختصاصها، لمراعاتها في مضامين الخطة؛
- التفكير في آليات التتبع والتقييم.

ومن أجل مواصلة الحوار وتبادل وجهات النظر قام وفد عن لجنة تتبع الخطة الإسبانية بزيارة إلى

المغرب خلال الفترة ما بين 28 ـ 31 يناير 2010، حيث اعتبر هذا اللقاء استمرارا للنقاش البناء الذي دار بين وفد لجنة الإشراف ووفد من لجنة تتبع الخطة الإسبانية لحقوق الإنسان يوم 16 نونبر 2009 بمدريد، وقد تمحور النقاش حول ثلاثة محاور هي:

- القضايا المشتركة؛
- التوجهات التي تحتاج لتعميق التبادل والمناقشة؛
- التحديات والإكراهات.

2. مجموعات العمل الموضوعاتية

تواصلت اجتماعات مجموعات العمل الموضوعاتية التي كانت قد انطلقت بالدار البيضاء يومي 16 و17 أكتوبر 2009 في أربع ورشات على الشكل التالي:

- **الحكامة والد يمقراطية**

اهتمت بدراسة القضايا ذات الصلة، بالحكامة الأمنية والسياسية والترابية والتدبير العقلاني والديمقراطية المحلية والحريات العامة.

- **الحقوق الفئوية والموضوعاتية**

وقد درست عددا من القضايا أبرزها تلك المتعلقة بحقوق الطفل، ومقاربة النوع الاجتماعي، وتعزيز حقوق النساء وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى الحقوق الجماعية والحقوق الفردية.

- **الإطار التشريعي والمؤسساتي**

وفي هذه الورشة تم تدارس القضايا المرتبطة بتدعيم وتأهيل المؤسسات الوطنية، التي تندرج حقوق الإنسان ضمن مهامها، من قبيل إصلاح وتقوية السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإصلاح العدالة وملاءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية والممارسة الاتفاقية للدولة المغربية.

- **المقاربة الحقوقية والتنمية البشرية**

تصدت هذه الورشة لعدد من المواضيع أبرزها تلك المرتبطة بإدماج المقاربة الحقوقية في السياسات العمومية، واعتماد مقاربة حقوقية للتنمية البشرية يخرج بها من الإطار اللصيق بالاعتراف بالحقوق إلى بحث الآليات التي تمكن من تفعيلها، ومواءمتها مع التنمية.

وقد عقدت المجموعات اجتماعها الأخير من أجل تقديم التقارير النهائية يوم 6 فبراير 2010، حيث تم التأكيد على ضرورة الحوار الواسع في إعداد المشاريع المجتمعية الكبرى، وأهمية اختيار مجموعات العمل الموضوعاتية كآلية لتحديد الأولويات.

وبعد أن حددت المجموعات الأربع مختلف الأولويات تم تنظيم لقاء بمدينة مراكش يومي 9-10 أبريل 2010 من أجل مناقشة المسودة الأولى، التي تم إغناؤها على ضوء نتائج ما يعرفه المغرب من أوراش إصلاحية في مجالات العدل والتنمية والبيئة.

وقد أوصت لجنة الإشراف على إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، الحكومة بما يلي:

- إدراج هذا المشروع في جدول أعمال المجلس الحكومي والمصادقة عليه في أول اجتماع موالي لتقديمه أمام السيد الوزير الأول؛
- إحداث آلية وزارية تناط بها مهمة تنسيق تنفيذ التدابير المتضمنة في الخطة؛
- إحداث آلية تتبع وتقييم سير إنجاز «خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان»، وتضم إلى جانب القطاعات الحكومية المعنية، ممثلي المؤسسات والهيئات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا حقوق الإنسان وجامعيين؛
- تعيين أعضاء الآليتين بمرسوم صادر عن الوزير الأول؛
- التزام الحكومة بتقديم تقرير سنوي عام عن سير أعمال تفعيل الخطة، وتقارير قطاعية للجنة التتبع والتقييم كل ستة أشهر؛
- تحديد مؤشرات دقيقة لتتبع وتقييم إنجاز التدابير والتوصيات والأنشطة المحددة في نص الخطة وفي المدة الزمنية المخصصة لها، والعمل على تقديم مقترحات التحيين عند الاقتضاء؛
- العمل على إيداع نص «خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان» لدى الأمم المتحدة وفق الإجراءات المعمول بها؛

- العمل على نشر نص الخطة في الجريدة الرسمية والتعريف بها على نطاق واسع وبمختلف الوسائل.

وبتاريخ 9 يوليوز2010 استقبل السيد الوزير الأول لجنة الإشراف التي سلمته وثيقة الخطة، وبذلك يكون مسلسل الإعداد قد وصل إلى محطته الأخيرة في انتظار أن يتم الشروع في تفعيل مقتضيات الخطة بعد أن يوافق عليها المجلس الحكومي ويعتمدها.

ثانيا : النهوض بثقافة حقوق الإنسان

1. تفعيل مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

بعد إنجاز الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وفق عمل تشاركي واسع، وبعد تحديد مستويات التدخل الثلاث المتمثلة في التربية والتكوين والتحسيس، عقدت لجنة الإشراف عدة اجتماعات تمخضت عن وضع مخطط تنفيذي للأرضية المواطنة عبر ثلاث مراحل تتدرج من الإعداد إلى التنفيذ وصولا إلى التقييم. على أن تخصص لكل مرحلة مجموعة من العمليات والأنشطة. وذلك على الشكل التالي:

المرحلة الأولى: مدتها سنة واحدة، تخصص للتحضير لمرحلة التنفيذ الميداني 2011-2014، وتهم مجموع الأنشطة التي برمجت خلال هذه المرحلة المزمع الشروع فيها سنة 2011.

المرحلة الثانية: ستتكفل فيها لجنة الإشراف بتنفيذ عمليات المرحلة والتنسيق بين مختلف الفاعلين ومدتها ثلاث سنوات (2012 – 2013 – 2014).

المرحلة الثالثة: يتم خلالها تقييم المنجزات من طرف جميع الفاعلين والمستفيدين، وتتولى لجنة الإشراف رصدها واقتراح سبل تجاوز الإكراهات والعراقيل التي قد تواجه تنفيذ الأرضية، ودعم المكتسبات التي تحققت من ذلك التنفيذ، ورسم معالم مستقبلية للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

2. التكوين والتحسيس بحقوق الإنسان

انطلاقا من انخراطه في المشروعين المهيكلين، الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

والخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، عمل المجلس على الاهتمام بتقوية قدرات المكونين، من خلال دورات تكوينية لفائدة عدد من الفاعلين العاملين في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار شرع المجلس، من خلال مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان، في التفكير في تطوير التكوين في مجال حقوق الإنسان من خلال الرقي به ليشمل كل المستويات بما في ذلك المستوى العالي المنظم على مستوى الجامعات ومعاهد التكوين، وإخضاعه لكافة الضوابط البيداغوجية، التي تؤطر الدراسات الجامعية سواء من حيث التكوين والشهادات الجامعية المحصل عليها.

وفي نفس السياق يجدر التذكير أن المجلس يستقبل بانتظام مجموعة من الأطر والطلبة والتلاميذ حيث يتم إطلاع هذه الوفود على مختلف الأدوار التي يقوم بها المجلس وكذا على وضعية حقوق الإنسان ومختلف التطورات التي شهدتها وتشهدها بلادنا. كما يسمح ذلك بالوقوف على التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، ومختلف الأوراش المفتوحة في مجالات حقوق الإنسان، مع تزويد تلك الوفود بمنشورات المجلس.

وسيرا على نفس المنوال، سعى المجلس إلى التواصل مع زوار رواقه بالمعرض الدولي للنشر والكتاب بمدينة الدار البيضاء، خاصة منهم الشباب والأطفال، من أجل تحسيسهم بمبادئ وقيم حقوق الإنسان، والتعرف على الآليات الدولية في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب التعرف على مختلف الأدوار التي يقوم بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى، عمل المجلس، من خلال مركز التوثيق والتكوين في مجال حقوق الإنسان، على تنظيم عملية تحسيس حول الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تم خلالها تنظيم مسرحيات موجهة لتلاميذ ينتمون إلى مؤسسات إعدادية وثانوية بمدن وجدة، الجديدة، أكادير، القنيطرة، الشاون وكلميم، قام خلالها التلاميذ أنفسهم بتشخيص الأدوار الأساسية، وذلك بغاية استعمال آليات التعبير الدرامي في مجال التحسيس بحقوق الإنسان.

كما تجدر الإشارة إلى أن المجلس قدم دعما خاصا للعديد من الجمعيات التي نظمت أنشطة وتظاهرات ذات صلة بنشر ثقافة حقوق الإنسان في العديد من مدن المملكة.

3. النهوض بثقافة حقوق الإنسان من خلال الإبداع الفني

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع الائتلاف المغربي للثقافة والفنون، يومي 13-14 أكتوبر 2010 بالرباط، لقاء وطنيا من أجل التربية على حقوق الإنسان والنهوض بها، تحت شعار: «دينامية إبداعية متفاعلة... من أجل مواطنة فاعلة»، وهو اللقاء الذي يعكس التزام المبدعين والفنانين في هذا الشأن، وقد شارك فيه المبدعون في مجالات المسرح والسينما والتلفزيون والأغنية والفن التشكيلي والفوتوغرافي، وتكلل هذا اللقاء بتقديم مشروع ميثاق تعاقدي من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، وذلك بمشاركة القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية والمجتمع المدني والمبدعين، ويروم هذا الميثاق أساسا، خلق دينامية يتعبأ حولها جميع الفاعلين من أجل نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

كما تم بالمناسبة توقيع اتفاقيات شراكة بين المجلس وكل من الائتلاف المغربي للثقافة والفنون والرابطة المحمدية للعلماء لدعم مجهودات مختلف الأشكال الإبداعية في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان.

وتم أيضا، في نفس الإطار، تنظيم أمسية فنية مساء يوم الخميس 14 أكتوبر، بالمسرح الوطني محمد الخامس بالرباط، بمشاركة العديد من الأسماء الفنية والإبداعية، تعبيرا عن الانخراط في نشر وتعميم ثقافة حقوق الإنسان. وجرى لأول مرة تقديم أغنية خاصة بحقوق الإنسان، وعرض شريط قصير في صيغة شهادات مبدعين وفنانين وحقوقيين أنتجا خصيصا بالمناسبة.

وقد تعبأ مختلف الفاعلين في أشكال التعبير الفني: الأغنية، الرقص التعبيري، السينما، التصور الفوتوغرافي، الفن التشكيلي...، وذلك لمواكبة هذا المشروع المهيكل والانخراط فيه. وبنفس المناسبة شهد بهو المسرح الوطني، محمد الخامس، بالرباط تنظيم معرض للصور الفوتوغرافية حول حقوق الإنسان، وكذا معرض للوحات التشكيلية أبدعها طلبة المدرسة العليا للفنون الجميلة بالدارالبيضاء، أعقبها توزيع جوائز على الفائزين في مسابقة نُظمت بهذه المناسبة.

ثالثا : النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1. إنجاز دراسة حول الحق في التنمية

أنجز المجلس دراسة حول الحق في التنمية بالمغرب، بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وتركزت الدراسة حول أربعة حقوق ترتبط أساسا بأربع قطاعات تعتبر ذات أولوية بالنسبة للمغرب، وهي: الشغل، التربية، الصحة والسكن، نظرا لما تتميز به هذه الحقوق باستمرار المطالبة بإعمالها، وبتأثيرها المباشر في عملية السلم الاجتماعي، ولكونها أضحت كذلك تحظى بالأولوية عند وضع الميزانية.

وقد توخت الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

- إدماج حقوق الإنسان في مسار اتخاذ القرار المتصل بالشأن العام، واستحضارها باستمرار في السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بالتنمية البشرية؛
- تطوير آليات لتتبع التقدم، والركود أو التراجعات المحتملة في مجال احترام حقوق الإنسان بالمغرب وقياس أثر السياسات العمومية على التنمية الاجتماعية، من خلال مقاربة حقوقية تعتمد مؤشرات التنمية.

وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المعطيات الكمية، وفحص الوثائق المتوفرة ومجموعات بؤرية، هذا في حين ارتكز التحليل على شبكة من المعايير ترصد التقاطعات بين الأهداف الإنمائية للألفية والحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في علاقة مع المجالات الأربعة المعنية.

انكبت الدراسة على السياسات العمومية القطاعية من خلال عدة مستويات لاسيما الحكامة والتتبع والتقييم وكل ما يتعلق بتوفر الخدمات والولوج إليها وملاءمتها وجودتها، مع التركيز على المكتسبات والصعوبات، علاوة على إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر هشاشة.

2. ملتقى حول الحقوق الثقافية

تعزيزا للتعاون والشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وترسيخا لقيم التعدد والتنوع الثقافيين التي جعل منها المغرب اختيارا استراتيجيا، عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على تنظيم مجموعة من الملتقيات مع مختلف الشركاء للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، حيث تم في

هذا الإطار تنظيم ملتقى دراسي وطني حول الحقوق اللغوية والثقافية بالمغرب يومي 08 و09 يونيو 2010، شارك فيه ممثلو عدد من القطاعات الحكومية وأعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وأعضاء المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إلى جانب فعاليات المجتمع المدني الوطنية والجهوية، وبعض منظمات التعاون الدولي وبعض الباحثين والمهتمين بالموضوع.

وقد تمحور اللقاء حول الحقوق اللغوية والثقافية وعلاقتهما بمسألتي المشروعية والتفعيل، لاسيما ما تطرحانه من إشكالات تتعلق بالدستور والمؤسسات السياسية والتربية والإعلام والعدالة، والحياة العامة.

وقد عرف هذا اللقاء تنظيم ثلاث ورشات، صدر عنها مجموعة من التوصيات والاقتراحات تهدف إلى وضع مخطط استراتيجي في مجال النهوض بالحقوق اللغوية والثقافية يرتكز على:

- إجراء تشخيص شامل وذلك عبر القيام بدراسات ميدانية معمقة من أجل تشخيص الوضع اللغوي بالمغرب في أفق الاستفادة من الاختلالات وتوظيف التراكمات؛
- توفير الحماية القانونية عبر تعزيز وتثمين الإطار القانوني بدءا من الدستور، الذي ينبغي أن يعكس هوية المغاربة، فضلا عن ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية؛
- وضع آليات التفعيل التي من شأنها تحديد الميكانيزمات الكفيلة بحماية وإنقاذ اللغة والثقافة الأمازيغيتين وتسهيل الولوج إليهما لكافة المغاربة ليتم استثمارهما في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المحور الرابع
في مجال التعاون والعلاقات الخارجية

أولا : التفاعل والتعاون مع المنظمات الدولية

بالنظر إلى البعد الدولي الذي تكتسيه حقوق الإنسان، يعمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على مواصلة التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية المهتمة بمجال حقوق الإنسان، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات التي تتفرع عنها، وعلى وجه الخصوص مجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، إضافة إلى المنظمات الحكومية الإقليمية المختصة في مجال حقوق الإنسان، حيث عمل المجلس على المشاركة والمساهمة، إلى جانب هذه المنظمات، في عدد من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان.

1. المشاركة في أشغال مجلس حقوق الإنسان

1.1. المشاركة في أشغال الدورة 13 لمجلس حقوق الإنسان

شارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من 5 إلى 26 مارس 2010 بجنيف في أشغال الدورة 13 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث كان المجلس ممثلا بوفد هام شارك في مختلف اللقاءات المبرمجة خلال هذه الدورة.

وهكذا، شارك المجلس في النقاش السنوي التفاعلي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والنقاش التفاعلي مع مجموعة العمل للأمم المتحدة المعنية بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، ولقاء حول الحق في معرفة الحقيقة، وملتقى حول حقوق الطفل، ولقاء حول تقديم تقرير مجموعة العمل

حول البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، ولقاء حول متابعة تطبيق إعلان وبرنامج عمل فيينا.

2.1. تنظيم نشاط مواز حول جبر الضرر الجماعي على هامش أشغال الدورة 13 لمجلس حقوق الإنسان

بالنظر إلى كون مجموعة من دول العالم، وضعت برامج لجبر الضرر الجماعي لمعالجة الآثار الناتجة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ارتكبت في الماضي، بادر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة، إلى تنظيم نشاط مواز يومي 8 و9 مارس 2010، على هامش أشغال الدورة 13 لمجلس حقوق الإنسان، حول «جبر الضرر الجماعي في سياق العدالة الانتقالية»، بمشاركة مجموعة من الخبراء الدوليين رفيعي المستوى، إلى جانب ممثلين عن الأمم المتحدة، وممثلين عن بعض الدول، وممثل عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية، إضافة إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وتوخى اللقاء إطلاع المشاركين على المستجدات التي يعرفها مجال جبر الضرر الجماعي، وتبادل الخبرات والتجارب الوطنية في هذا المجال.

وتطرق المشاركون إلى موضوع جبر الضرر الجماعي في إطار العدالة الانتقالية، والحق في معرفة حقيقة ما جرى في الماضي من انتهاكات لحقوق الإنسان بالنسبة للدولة التي تعيش مرحلة انتقالية، وكذا الأسباب التي كانت وراء ارتكاب تلك الانتهاكات، وحالات الاختفاء القسري والأشخاص المفقودين، وكشف الحقيقة بالنسبة لمجهولي المصير.

3.1. المشاركة في الاجتماع السنوي لمجلس حقوق الإنسان حول حقوق الطفل

شارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أشغال الاجتماع 13 لمجلس حقوق الإنسان، في جزئه المتعلق بحقوق الطفل، والذي تمحور حول العنف الجنسي ضد الأطفال، وخلق آليات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، وكافة أشكال الانتهاكات التي تطال حقوقهم.

وقد ساهم المجلس في مناقشات هذا الاجتماع، باعتباره طرفا مساهما في النقاش حول إمكانية اعتماد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل لتقديم الشكاوى الفردية.

4.1. المشاركة في نقاشات مراجعة عمل وأداء مجلس حقوق الإنسان

مثل رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بصفته رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من 25 إلى 29 أكتوبر 2010 بجنيف، في أشغال مجموعة العمل المكلفة بمراجعة عمل مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة، المحدثة بموجب قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 12 أكتوبر 2009، إعمالا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 2006 الخاص بإحداث المجلس، والذي نص في مادته 16 على أن يستعرض المجلس أعماله وطريقة عمله بعد خمس سنوات من إنشائه. وقد أكد رئيس المجلس الذي تحدث باسم لجنة التنسيق الدولية على أن هذه اللجنة تعمل على تجسير الهوة بين منظومة حقوق الإنسان الدولية والمنظومة الوطنية وعلى ضرورة أن يكون مجلس حقوق الإنسان أكثر فعالية في استجابته لحالات الأزمة ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان في كل مكان، وأكثر ولوجا بالنسبة للأشخاص والجماعات التي تتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان وبالنسبة للأشخاص الذين يعملون على الدفاع عن هذه الحقوق في بلدانهم. كما أكد على أن عملية إصلاح المجلس ينبغي أن تسعى إلى الاعتراف بالممارسات الفضلى وتحدد الثغرات وتقود إلى مجهود يبذله المجتمع الدولي من أجل سد هذه الثغرات. كما طالب بتعزيز دور المؤسسات الوطنية في عمل مجلس حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة وحلقات النقاش وهيئات مجلس حقوق الإنسان.

يذكر أن لجنة التنسيق الدولية كانت قد قدمت جملة من المقترحات الهادفة إلى جعل المجلس أكثر فعالية وأكثر شمولاً للمساهمات على المستوى الوطني، حيث أوردت أنه يجب تمويل عمل المجلس وأنشطته من الميزانية العامة للأمم المتحدة، كما ينبغي حماية المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال إنشاء صندوق لدعم الأشخاص الذين يتعرضون لخطر الانتقام كنتيجة لتعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وضمان جاهزية المجلس للاستجابة لحالات الطوارئ وتطوير تتبع توصيات الإجراءات الخاصة وتحسين عملية الاستعراض الدوري الشامل من خلال التأكيد على التزام الدول الخاضعة للاستعراض بالإعراب بوضوح عن موقفها في ما يتعلق بكل توصية مقدّمة لها من توصيات الاستعراض الدولي الشامل، مضيفة أنه من الضروري إنشاء قسم لمتابعة كل عملية استعراض. كما أوصت اللجنة بمطالبة الدول بتقديم تقارير شفوية عن تنفيذها للتوصيات بعد سنتين من خضوعها للاستعراض.

2. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «يونيسيف»

1.2. إبرام اتفاقية للشراكة والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

أبرم المجلس اتفاقية شراكة وتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة برسم سنتي 2011/2010، وعقد الطرفان اجتماع عمل بمقر المجلس، من أجل تفعيل مضامين هذه الاتفاقية، الأول يوم 5 فبراير 2010، والثاني يوم 25 فبراير 2010. وتركزت محاور الاتفاقية أساسا على النهوض بثقافة حقوق الطفل، وتقوية قدرات مختلف الفاعلين في مجال حماية حقوق الطفل والنهوض بها.

ومن أهم المحاور التي شملتها الاتفاقية أيضا تلك المتعلقة بإحداث آلية مؤسساتية وطنية تتيح للأطفال ضحايا انتهاكات حقوقهم، إمكانية التظلم لديها، من جانبها التزمت اليونيسيف بتوفير معلومات بخصوص تجارب الدول في ما يخص آلية التظلم لفائدة الأطفال.

2.2. إنجاز دراسة مشتركة بين المجلس ومنظمة اليونيسيف

عمل المجلس بالتعاون مع منظمة اليونسسيف على تكليف خبيرتين لإنجاز دراسة لاقتراح آلية للتظلم للأطفال ضحايا انتهاكات حقوقهم. وتهدف هذه الدراسة إلى تهيئة أرضية للعمل لدعم مسار التفكير الرامي إلى تمكين المغرب من التوفر على آلية مستقلة للتظلم لحماية الأطفال، طبقا لتوصيات الندوة الدولية التي نظمها المجلس بشراكة مع اليونيسيف في الموضوع بتاريخ 10 دجنبر 2009. كما تسعى الدراسة إلى تقديم الإطار المعياري الدولي المعتمد في المجال، مع الاستناد إلى بعض التجارب وكذا اقتراح نماذج لآليات التظلم التي يمكن اعتمادها في المغرب.

وقد تم في هذا الصدد اقتراح ثلاثة نماذج للمؤسسات الوطنية، حيث يتعلق الأول بآلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا الانتهاكات ضمن آلية موجودة، وبما أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وديوان المظالم هما مؤسستان مستقلتان فبإمكانهما احتضان هذه الآلية، مع إعطائها ولاية ذات اختصاصات محددة بما يضمن استقلاليتها ويوضح رؤيتها ويمكن من الولوج لخدماتها بسهولة.

أما النموذج الثاني، فيتعلق بآلية وطنية للتظلم داخل المرصد الوطني لحقوق الطفل، شريطة أن تتم مراجعة القانون المنظم للمرصد واعتماد قانون يضمن استقلاليته الإدارية والمالية وعلى مستوى

الموارد البشرية، ويحدد اختصاصاته وطرق تكليف أو تعيين الشخص أو اللجنة التي ستضطلع بتدبير هذه الآلية.

أما النموذج الثالث، فيتعلق بإحداث آلية وطنية للتظلم مستقلة عن المؤسسات القائمة، تكون موجهة أساسا لحماية حقوق الطفل، طبقا لمبادئ باريس كما اعتمدتها لجنة حقوق الطفل في توصيتها العامة رقم 2، وهو الأمر الذي يمكن أن يتطلب وقتا أطول.

3. التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

يعمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على التفاعل والتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث عقد في هذا الإطار اجتماعا مع ممثل عن هذه المفوضية يوم 9 فبراير 2010، هم مناقشة مجموعة من النقاط المتعلقة بالوضعية الإنسانية للاجئين، على اعتبار أن حماية حقوق اللاجئين تدخل في صلب أهداف هذه المنظمة الأممية والمجلس، انسجاما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، وباقي المعاهدات والمواثيق الدولية التي تخص مجالات حقوق الإنسان.

كما احتفل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب باليوم العالمي للاجئ، حيت قدم مجموعة من اللاجئين منحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب، عرضا مسرحيا سلط الضوء على المشاكل التي قد يواجهها اللاجئ خلال عملية التحقق من الهوية أو خلال بحثه عن سكن، أو خلال سعيه للاندماج في المجتمع الذي يعيش به.

4. التفاعل مع الهيئات الاتفاقية

1.4. اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

مثل رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بصفته رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في الاحتفال بعقد الدورة المائة للجنة المعنية بحقوق الإنسان في 29 أكتوبر 2010 بقصر الأمم بجنيف.

وقد ألقى كلمة بهذه المناسبة أكد فيها على أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وما يؤكد عليه من قيم أساسية تتعلق بالكرامة الإنسانية المتأصلة والعدالة ومناهضة التمييز والمساواة وكونية

حقوق الإنسان، ينطبق على الجميع في كل زمان ومكان. كما أكد على ضرورة تعزيز التعاون بين اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وبين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال إعداد التقارير المرفوعة لهذه اللجنة والبلاغات والشكاوى الفردية والملاحظات الختامية ومراقبة الأوضاع في السجون. وذكر بالدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية في مجال مراقبة مدى تنفيذ توصيات هذه اللجنة، وتقديم المشورة للدولة بخصوص استراتيجيات التفعيل، وتقديم تقارير إلى اللجنة بخصوص الإنجازات والتحديات. كما أبرز بأن التعاون الاستراتيجي بين اللجنة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمكن أن يساعد على فرض تطبيق أحكام العهد الدولي إلى حد ربما قد لا يمكن تحققه بطرق أخرى.

2.4. تعزيز العلاقة بين المؤسسات الوطنية واللجان الاتفاقية

احتضن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 10 يونيو 2010، بمدينة مراكش، لقاء للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل التفكير في مستقبل الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان (الهيئات الاتفاقية). ومثل تنظيم هذا اللقاء استجابة للنداء الذي وجهته سنة 2009 المفوضة السامية لحقوق الإنسان، التي طالبت الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء الهيئات الاتفاقية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومتدخلين آخرين بالشروع في التفكير في كيفية تحسين وتعزيز نظام الأمم المتحدة للهيئات الاتفاقية.

حضر هذا اللقاء ممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من جميع الشبكات الإقليمية لهذه المؤسسات، كما شارك فيه خبراء وممثلون عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بصفتهم مراقبين في هذا اللقاء.

واعتبر المشاركون من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تنسيق وتعزيز أنظمة الهيئات الاتفاقية أمر ضروري لتحسين تعزيز حماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني في كل بلد، خاصة في ظل تزايد عدد هذه الهيئات، واعتماد بروتوكولات اختيارية جديدة منذ عام 2008. كما أقر المشاركون بالتعاون المثمر والمستمر بين الهيئات الاتفاقية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واعترفوا بدورها الهام والتكميلي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي.

وانطلاقا من المناقشات التي جرت ومن أجل تقوية الهيئات الاتفاقية، أصدر المشاركون مجموعة من التوصيات همت تعزيز العلاقة بين الهيئات الاتفاقية والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في مجال انجاز التقارير، وتخصيص الموارد الكافية للهيئات الاتفاقية من قبل الدول الأطراف، وتمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من لعب دور رئيسي في المسلسل التشاوري الوطني وتشجيع دولها على التصديق على جميع المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية، وسحب التحفظات، ومتابعة تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ثانيا : التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

1 . المشاركة في الندوة العاشرة للجنة التنسيق الدولية

شارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الندوة العاشرة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنعقدة بإيدنبرا باسكتلندا ما بين 7 و10 أكتوبر 2010، حول موضوع حقوق الإنسان والأعمال التجارية، وكذا في باقي الأنشطة الموازية (اجتماع مكتب لجنة التنسيق الدولية، اجتماع لجنة الإشراف والجمعية العامة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، واجتماع الجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان). وخلال هذه الندوة، تم تسليط الضوء على مسؤولية الدولة في منع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان ومسؤولية الشركات في ضمان احترام هذه الحقوق والدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتم التطرق كذلك إلى بعض المشاكل الناجمة عن خوصصة المرافق العمومية والمرتبطة أساسا بالماء والتغطية الصحية والدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة التنسيق الدولية في إحداث آليات للحماية. وتم التأكيد على ضرورة التعاون بين المؤسسات الوطنية ومختلف الفاعلين في مجال حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي قد ترتكبها الشركات.

فضلا عن ذلك، شكلت الندوة العاشرة للجنة التنسيق الدولية مناسبة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من أجل لقاء شركائه وباقي الفاعلين الأساسيين في مجال حقوق الإنسان، حيث التقى ممثلو المجلس بممثلة الكومانويلث من أجل المساهمة في تمويل اللقاء الأول للجان الحقيقة المزمع عقده بالكونغو خلال دجنبر 2010، كما تم اللقاء بممثلة جمعية مناهضة التعذيب بخصوص مشروع الشراكة بين الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهذه الجمعية، وتنظيم ندوة حول

آليات تنفيذ البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب التي ستعقد بالمغرب في فبراير من العام 2011. وفي إطار تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التقى رئيس المجلس برئيس المجلس الوطني الفرنسي لحقوق الإنسان.

2. الحوار العربي– الأوربي لحقوق الإنسان

1.2. المشاركة في اللقاء السنوي الخامس للحوار العربي–الأوربي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

شارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في اللقاء السنوي الخامس للحوار العربي الأوربي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة حول موضوع حقوق المرأة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 10 مارس 2010. وقد عرف هذا اللقاء مشاركة متميزة للمجلس في مختلف المداخلات والمناقشات، حيث ألقى المجلس كلمة افتتاحية باسم سكرتارية الحوار، التي تضم إلى جانب المجلس كلا من المعهد الدنمركي لحقوق الإنسان والمركز الأردني لحقوق الإنسان، تطرقت إلى أهمية هذا الحوار في مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين المنطقتين العربية والأوروبية، وتضمنت نبذة عن مسار الحوار وآليات اشتغاله إضافة إلى تسليط الضوء على موضوع اللقاء وهو حقوق المرأة والذي يدخل ضمن إحدى الانشغالات الأساسية للمؤسسات الوطنية.

كما شارك المجلس بمداخلة تحت عنوان «الحقوق الإنسانية للنساء في البلدان العربية ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بها»، ركزت على حالة تصديق الدول العربية على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري ضد المرأة، حيث رغم تصديق معظم الدول العربية على الاتفاقية، فإن هناك بعض التحفظات التي لازالت مسجلة عليها والتي تعيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وتحد من سن سياسات عمومية وتشريعات مناهضة للتمييز ضد المرأة.

كما تميز هذا اللقاء بعرض التجارب الوطنية من خلال التشريعات والممارسات الوطنية في علاقة مع الاتفاقيات الدولية، حيث شكل ذلك فرصة للمشاركين من أجل تبادل معلومات عن أوضاع المرأة في كل بلد والوقوف على الممارسات الفضلى التي ينبغي اعتمادها من أجل الارتقاء بحقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وشكل اللقاء كذلك مناسبة لسكرتارية الحوار كي تقدم حصيلة عمل مجموعات العمل التي انبثقت عن الحوار العربي الأوروبي، وهي مجموعة العمل المعنية بالإرهاب وحقوق الإنسان ومجموعة العمل المعنية بحقوق العمال المهاجرين. كما ذكرت بالورشتين التدريبيتين اللتين نظمتهما سنة 2009 في كل من المغرب والأردن حول الحق في الولوج إلى المعلومة، وبالخلاصات والتوصيات التي خرجت بها هاتين الورشتين، التي يمكن إجمالها في حث المجتمع الدولي على اعتماد اتفاقية حول الحق في الولوج إلى المعلومة، واعتماد قوانين وطنية تتعلق بهذا الحق وإشراك المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية في صياغة التشريعات ذات الصلة وتحديث الإدارة العمومية من أجل تسهيل الولوج إلى المعلومة.

وأصدر المشاركون بيانا ختاميا حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث أوصوا بضرورة أن تبقى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري ضد المرأة هي مصدر المعايير العالمية الشاملة الخاصة بحقوق المرأة ورفع التحفظات عليها وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة والعدالة والمساواة بين الجنسين. كما أوصوا بأن تضم المؤسسات الوطنية آلية داخل هيكلتها تعنى بحقوق المرأة وأن تدعم اعتماد استراتيجيات وفقا لمقاربة تعكس المساواة بين الجنسين وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية وفتح حوار اجتماعي حول المساواة. فضلا عن ذلك، دعا المشاركون إلى تأسيس مجموعة عمل معنية بحقوق المرأة.

كما قرر المشاركون عقد الاجتماع القادم لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي الأوربي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول موضوع التعذيب وحقوق الإنسان برعاية المعهد الألماني لحقوق الإنسان في مايو 2011.

2.2. المشاركة في اللقاء الأول لمجموعة العمل المعنية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسيين وورشة الحق في الوصول إلى المعلومة

شارك المجلس في اللقاء الأول لمجموعة العمل المعنية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين يومي 10/9 ماي 2010 بقطر، حيث تم تحديد هيكلة المجموعة ومهامها ووضع نظام داخلي وخطة عمل من أجل تعبئة المؤسسات الوطنية للنهوض بالحقوق الإنسانية للنساء وإحداث آليات داخلية معنية بهذا الموضوع داخل هذه المؤسسات وتعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني ووضع برامج حسب الأولويات والسياقات الوطنية.

كما شارك المجلس في الورشة التدريبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول «حق الوصول إلى المعلومة» المنعقدة بالقاهرة أيام 14/12 أكتوبر 2010. وقد توخت هذه الورشة التدريبية تعزيز قدرات المشاركين فيها بخصوص كيفية تفعيل الحق في الوصول إلى المعلومة كحق في ذاته وكرافعة لتفعيل حقوق أخرى. كما تم تقديم تحليل مختصر لواقع الحق في الحصول على المعلومة في العالم العربي، مع التركيز على ضرورة إصدار بلدان المنطقة لقانون ينظم هذا الحق، وضرورة قيام الفاعلين بالتثقيف والتوعية في هذا المجال وضرورة إصدار تقارير متعلقة بحق الحصول على المعلومات.

3.2. المشاركة في اللقاء الثاني لمجموعتي العمل المعنيتين بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، وحقوق العمال المهاجرين

شارك المجلس في اللقاء الثاني لمجموعة العمل المعنية بحقوق العمال المهاجرين، حيث أبرز الأنشطة التي قام بها بخصوص النهوض بحقوق العمال المهاجرين، ولاسيما إعداد دراسة حول الاتجار في البشر تطرقت لوضعية الظاهرة في القانون والممارسة والعمل الجاري الذي تقوم به اللجنة الوزارية المكلفة بإعداد مسودة قانون يتعلق باللاجئين من أجل إبداء رأيه في الموضوع من زاوية حقوق الإنسان اعتمادا على الدراسات المقارنة والتجارب والممارسات الفضلى في المجال، وتم التطرق كذلك إلى بعد الهجرة التي تتضمنه خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما تم الحديث عن المشاكل والتحديات المرتبطة بقضية الهجرة وخاصة المشاكل المترتبة عن عدم ضبط الحدود من طرف الدول المجاورة للمغرب والمتموقعة جغرافيا قربه، والمقاربة الأمنية التي تنتهجها الدول الأوربية تجاه الهجرة وما تطرحه من تحديات حقوقية. فضلا عن ذلك، تم التطرق إلى الدعم الذي يمكن أن تقدمه مجموعة العمل للمؤسسات الوطنية خاصة في مجال التكوين والبحث.

كما شارك المجلس في أشغال مجموعة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب، حيث تطرق إلى خطورة هذه الظاهرة على حقوق الإنسان بصفة عامة وعلى الحق في الحياة والأمن على النفس والمال بصفة خاصة، وإلى كون المغرب من الدول السباقة إلى التوقيع والمصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الموقعة بالقاهرة في 22 أبريل 1998.

كما تم التذكير بالدورة الطارئة التي عقدها المجلس يوم 29 ماي 2003 غداة الأحداث الإرهابية الأليمة التي عرفها المغرب سنة 2003، والتي خصصها لتحليل ظاهرة الإرهاب من منظور حقوق الإنسان، وسبل دمج هذه الإشكالية في برامج عمل المجلس وانشغالاته، مساهمة في دعم وتقوية وتعميق الحقوق الديمقراطية المكتسبة.

وفي هذا الصدد كان المجلس قد شكل من بين أعضائه لجنة خاصة بهدف تعميق البحث والدراسة في الظاهرة من جميع أبعادها، كما أعلن استعداده للمساهمة في إعداد خطة وطنية لمحاربة الإرهاب، تنبني على مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد المرتبطة بالموضوع.

وقد أكد المجلس على دور القانون في محاربة الجريمة الإرهابية، وعلى أهمية تعزيز الالتزامات القانونية للمغرب في هذا المجال، وحرصه أيضا على أن يتم ذلك في احترام تام لحقوق الإنسان، وانسجام كامل مع المواثيق الدولية، باعتبار أن أي حد للحريات أو تقييد للضمانات المرتبطة بالبحث والمتابعة والمحاكمة، يتنافى مع متطلبات المحاكمة العادلة من منظور حقوق الإنسان.

كما أكد من جهة أخرى على أن للظاهرة أيضا أبعادا أخرى، غير البعدين القانوني والحقوقي، يتعين أخذها بعين الاعتبار في محاربة الإرهاب، منها الثقافي، والفكري، والتربوي، والتعليمي والاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي لا يمكن التغلب على هذا النوع من الإجرام بالقانون وحده، بل لابد أيضا من التصدي للظاهرة في جذورها ومسبباتها.

3. احتضان اللقاء السنوي السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان بالأردن، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأردن، اللقاء السنوي السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، يوم 12 ماي 2010 بالرباط، وذلك حول موضوع «دور المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان في تعزيز حكم القانون».

وشارك في هذا اللقاء ممثلون عن المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان من الجزائر، موريتانيا، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، السعودية، قطر وسلطنة عمان، وممثلين عن منظمات دولية وإقليمية، ومنظمات غير حكومية، وقضاة ومحامين وبرلمانيين وأكاديميين وخبراء دوليين ووطنيين، حيث وقف المشاركون على الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حكم القانون.

وخرج المشاركون بجملة من التوصيات، همت على الخصوص مما يلي:

- تفعيل المعايير الدولية المتعلقة بحكم القانون ومعالجة كافة التحديات المتعلقة بالتطبيق السليم لحكم القانون؛
- إعمال كافة التدابير اللازمة لضمان تفعيل مبدأ سمو القانون والمتمثلة في المساواة والمساءلة والعدالة في تطبيق القانون وفصل السلط والمشاركة في صنع القرار وتجنب التعسف والشفافية الإجرائية والقانونية؛
- التزام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية بالقيام بدورها المتمثل في رصد ومراقبة ممارسات الدولة ومدى التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز دورها الاستشاري في مجال التشريعات والسياسات العمومية؛
- تشجيع تبادل التجارب والخبرات بين مختلف المؤسسات الوطنية وتعزيز التعاون والتنسيق بينها في أفق إحداث الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- تعزيز دور المؤسسات الوطنية في التربية على حقوق الإنسان والتدريب عليها لاسيما بالنسبة للبرامج الموجهة إلى المكلفين بإنفاذ القوانين.

4. الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

في إطار رئاسته للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان منذ نونبر 2009، عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بتعاون مع سكرتارية الشبكة الكائن مقرها بنيروبي بكينيا، على وضع وتنفيذ برنامج عمل هذه الشبكة برسم سنتي 2010-2011.

1.4. ورشة إقليمية إفريقية حول الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان

شارك المجلس في أشغال ورشة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بغرب وشمال إفريقيا التي انعقدت بالعاصمة السينغالية دكار يومي 27 و28 شتنبر 2010 حول «الآليات الإفريقية الإقليمية لحقوق الإنسان».

وهدفت هذه الورشة، المنظمة من طرف شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان بدعم من التحالف من أجل إنشاء محكمة إفريقية فعالة لحقوق الإنسان والشعوب، والمفوضية السامية لحقوق

الإنسان وأمانة الكومنولث والمنظمة الدولية للفرانكفونية، إلى تعزيز وتطوير تفاعل المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان مع الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان.

كما شكل اللقاء أيضا مناسبة من أجل انفتاح أكبر لرؤساء ومسؤولي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان ونطاقات اختصاصها وطرق إعمالها، وكذا تبادل التجارب والتحديات والممارسات الفضلى حول أنشطة الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان، فضلا عن تيسير تفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان معها.

ومثل اللقاء فرصة للمشاركين لاكتشاف المجالات والاستراتيجيات الممكنة لضمان أفضل إشراك وانخراط فعلي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عمل الآليات الإقليمية الإفريقية لحقوق الإنسان.

2.4. ورشات تكوينية

نظمت الشبكة الإفريقية ورشة تكوينية لفائدة مفوضي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بإفريقيا، الذين عينوا حديثا، حول موضوع الأنظمة الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والأسئلة الموضوعاتية المتعلقة بحقوق الإنسان من حيث وظيفتها وولايتها. وقد نظمت هذه الورشة بأوغندا خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 ماي 2010.

كما تم تنظيم ورشة إقليمية تكوينية لفائدة الأطر المتوسطة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حول النظام الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، وولاية ومهام المؤسسات الوطنية وفقا للمعايير الدولية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 22 يونيو إلى فاتح يوليوز 2010 بمدينة كيغالي برواندا، بالإضافة إلى ورشة لفائدة منطقة إفريقيا الجنوبية والشرقية، حول الميكانزمات الإقليمية لحقوق الإنسان، خلال شهر يوليوز 2010 بجوهانسبرج.

كما نظمت الشبكة ورشة حول البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك خلال شهر شتنبر 2010 بكينيا.

3.4. التعاون والتفاعل مع المنظمات الدولية والإقليمية

- **على مستوى لجنة التنسيق الدولية**

في إطار علاقات التفاعل والتعاون بين الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية، قامت الشبكة بالمشاركة في الأنشطة التي نظمتها لجنة التنسيق الدولية، بما في ذلك الاجتماع السنوي للجنة أثناء انعقاد الدورة 13 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف، وأشغال الندوة العاشرة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للجنة الاستشارية الدولية بإيدنبرا باسكتلندا ما بين 7 و10 أكتوبر 2010. وهكذا، شارك المجلس، بصفته رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في أشغال مكتب لجنة التنسيق الدولية يوم 7 أكتوبر 2010، حيث تمت المصادقة على التقريرين الأدبي والمالي، وتم التطرق إلى الالتزامات الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية. وقدم المجلس مساهمة لجنة التنسيق الدولية في مسلسل إعداد إعلان الأمم المتحدة حول التربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان، باعتباره المؤسسة المكلفة بمهمة تنسيق هذه المساهمة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما تم التطرق إلى مواضيع الهيئات التعاهدية، وإعلان مراكش، وأهداف مجلس حقوق الإنسان لسنة 2011، وإصلاح مجلس حقوق الإنسان، والمشاركة في لجنة تمكين المرأة، والبرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل.

- **على مستوى الأمم المتحدة**

شاركت الشبكة بشكل فاعل في مختلف دورات مجلس حقوق الإنسان التي انعقدت خلال السنة الجارية (مارس، يونيو وسبتمبر)، حيث عرفت دورة مارس مشاركة وازنة من طرف الشبكة في مختلف اجتماعات الهيئات التعاهدية بمناسبة استعراض التقارير الوطنية الدورية.

- **على مستوى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب**

شاركت الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدورة 47 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في غامبيا في ماي 2010.

4.4. إعداد استراتيجية للتواصل

عملت السكرتارية، وبمتابعة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على إنشاء نشرة إخبارية دورية، نصف سنوية. كما أعد المجلس مشروع إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالشبكة من شأنها تسهيل التواصل بين أعضاء الشبكة وتبادل فوري للوثائق.

5.4. تطوير استراتيجية لتعبئة الموارد البشرية

عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بصفته رئيسا للشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية، على تحديد لائحة المانحين المحتملين، وأجرى بحثا مدققا حول المشاريع التي تحظى عادة بالتمويل من طرف المانحين، والمجالات التي تهمهم، كما عمل المجلس على تسليط الضوء على القواسم المشتركة لمشاريع الشبكة مع مجالات اهتمامهم، واقترح إنشاء لجنة للمالية بغية تدقيق حسابات الشركة. كما اقترح المجلس تعديلات على القانون التأسيسي الحالي على كافة أعضاء الشبكة، وسيتم التصويت على هذا التعديل خلال الجمع العام القادم سنة 2011.

6.4. تحديد الأولويات الموضوعاتية

في إطار تحديد الأولويات الموضوعاتية تقدم المجلس باقتراح مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تحظى بالأولية في عمل الشبكة على أعضاء الشبكة لتوحيد وجهات النظر واتخاذ إجراءات الدعم والحماية في هذا الصدد. وهكذا، تم اختيار المواضيع التالية:

- الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية؛
- التربية على حقوق الإنسان؛
- الأشخاص المعاقين؛
- حقوق المرأة.

7.4. مناهضة التعذيب

عملت الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على توقيع اتفاقية مع جمعية مناهضة التعذيب. وفي هذا الإطار، سيتم تنظيم ندوة من أجل إيجاد ميكانزمات للوقاية من التعذيب في إفريقيا، بشراكة مع هذه الجمعية.

5. إطلاق الحوار العربي الإيبيرو–أمريكي الأول للمؤسسات الوطنية

احتضن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان اللقاء العربي الإيبيري الأمريكي الأول للمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وذلك بمدينة الدار البيضاء يومي 12-13 أكتوبر 2010.

وتأتي هذه المبادرة في إطار الأهداف الاستراتيجية للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الواردة في مخططها الاستراتيجي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2013، والذي يشجع الحوار والتعاون الإقليمي بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وعرف هذا اللقاء مشاركة ممثلي المؤسسات الوطنية بالمغرب والجزائر وموريتانيا ومصر وفلسطين وقطر وسلطة عمان وإسبانيا والبرتغال والإكوادور والأرجنتين وفنزويلا والمكسيك ونيكاراغوا وسلفادور.

واستهدف اللقاء إطلاق حوار بين هذه المؤسسات قصد توطيد علاقات التعاون بينها، وتسهيل تبادل الأفكار والآراء والممارسات الفضلى في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وناقش المشاركون القضايا التي يمكن أن تشكل موضوع تعاون إقليمي بين هذه المؤسسات. وهكذا تم اقتراح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في بيئة سليمة، والعدالة الانتقالية، وحقوق الإنسان والإرهاب، والهجرة، حيث تم التأكيد على أن النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يدخل في إطار البرامج والمخططات التي تعتمدها الحكومات. فضلا عن ذلك، تمت الإشارة إلى الآثار التي يمكن أن تنجم عن خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية. وتم التأكيد على أن الخصخصة لا ينبغي أن تشكل عائقا أمام تقديم الشكايات ضد المقاولات المعنية، أخذا بعين الاعتبار بأن اختصاصات المؤسسات الوطنية لا تقتصر فقط على القطاعات التي تدبرها الدولة وإنما تمتد أيضا إلى تلك التي تشرف عليها المقاولات أو الشركات.

كما أثار المشاركون مسألة وضع مؤشرات لقياس مدى احترام هذه الحقوق، وذلك بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتمت الإشارة كذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية وما لها من آثار على الميزانيات المخصصة للمؤسسات الوطنية.

في ما يتعلق بالإرهاب، أكد المشاركون على أنه يشكل أكبر تهديد للحياة البشرية وبالتالي للحق في الحياة، وأنه ينبغي التفريق بين الإرهاب كظاهرة وبين المقاومة كحق مشروع. كما أشار المشاركون إلى أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تتم في إطار احترام القانون وحقوق الإنسان.

وفي الجلسة الختامية لهذا اللقاء، أكد المشاركون على ضرورة مواصلة هذا الحوار وضمان ديمومته. ومن أجل ذلك، تم إحداث لجنة للتنسيق والمتابعة قصد مواكبة هذا المسلسل الحواري وتقديم التوصيات التي من شأنها تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

كما اقترح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إعداد مشروعين: الأول يتعلق بنظام داخلي يسمح بوضع آليات تدبير هذا الحوار وتحديد مهام اللجنة وطريقة عملها وعلاقة الحوار مع لجنة التنسيق الدولية، ويتعلق الثاني بمشروع أولي لبرنامج عمل الحوار خلال الفترة المقبلة.

ثالثا : المشاركة في أنشطة ولقاءات وطنية ودولية

1. الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي

في إطار المشروع الأوروبي المتعلق بتفعيل الوضع المتقدم والاجتماعات الموضوعاتية التنسيقية التي تتوخى دراسة فحوى المشروع الأوروبي وتحديد المحاور والأنشطة التي سيتضمنها هذا المشروع، شارك المجلس الاستشاري في اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكامة. وهكذا، ساهم المجلس في هذه الاجتماعات من خلال تقديم ورقة تضمنت تفعيل متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية والتشريعية وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وإنجازات المجلس في مجال حقوق الطفل والحكامة الأمنية.

2. المؤتمر الدولي لكلية جون جاي الأمريكية

بشراكة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجامعة الحسن الثاني بالمحمدية وجامعة القاضي عياض بمراكش، نظمت كلية جون جاي الأمريكية للعدالة الجنائية مؤتمرها الدولي التاسع بمدينة مراكش خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 5 يونيو 2010، حول موضوع مجتمعات في انتقال: نحو توازن بين الأمن والعدالة الاجتماعية والتقاليد. وقد شهد المؤتمر مشاركة 200 مشارك ينحدرون من 29 دولة ويمثلون أوساطا أكاديمية وأخرى مهنية، وتم تنظيم 52 حلقة نقاش تخللها 171 عرضا حول مجموعة من القضايا المتعلقة بالشرطة والعدالة الاجتماعية والحرية والعدالة الجنائية والجريمة المنظمة.

وبهذه المناسبة نظم المجلس أربع حلقات للنقاش تمحورت حول مواضيع التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية وإصلاح القانون الجنائي المغربي وإصلاح الشأن الديني والمسألة الأمازيغية. كما ألقى رئيس المجلس عرضا في الجلسة الافتتاحية حول موضوع إصلاح مجال العدل في عالم مضطرب، حيث أكد على أهمية سلامة وأمن الأشخاص وأهمية العدالة في المجتمع في ظل مختلف التحديات التي تعيشها المجتمعات على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية.

3. المشاركة في المنتدى الرابع لحقوق الإنسان بمدينة نانت

شارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المنتدى الرابع لحقوق الإنسان، الذي انعقد بمدينة نانت الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 28 يونيو إلى 2 يوليوز 2010، حول موضوع «حقوق الإنسان في مواجهة الأزمة».

وبهذه المناسبة، أقام المجلس رواقا ضم عددا من منشوراته وتقاريره السنوية والموضوعاتية، كما ضم ثلاثة ملصقات تعريفية بالمجلس وبمركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان باللغتين الفرنسية والإنجليزية.

وقد عرف رواق المجلس زيارة مجموعة من مرتادي المنتدى من مختلف الدول كما عرف حضورا لافتا لمجموعة من المهاجرين المغاربيين بأرض المهجر. وتم مد زوار الرواق بمختلف الدعائم المتمثلة أساسا في القرص المدمج الذي يحتوي على أكثر من 30 منشورا من إصدارات المجلس ومفتاحا إلكترونيا يضم منشورات المركز.

كما تمت الإجابة على أسئلة الزوار حول ماهية المجلس ودوره ومكانته في المغرب.

- **المشاركة في أنشطة ولقاءات دولية**

النشاط	التاريخ	عدد المشاركين
المشاركة في ندوة «من أجل تفعيل الحقوق الثقافية، البيئية، الرهانات والتحديات» بجنيف	½ فبراير 2010	1
المشاركة في ندوة دولية حول «قمع ومناهضة الاتجار في البشر: السويد نموذجا» بستوكهولم-السويد	4--3 فبراير	1
الملتقى الخاص لمناقشة مسودة وثيقة «الإعلان العالمي للكرامة الإنسانية»	22 فبراير 2010	1
المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع ضد عقوبة الإعدام	26/24 فبراير 2010	1
المشاركة في المؤتمر العربي الثالث لتبادل الخبرات في مجال تطوير التشريعات	25 فبراير 2010	1
المشاركة في لقاء لمواكبة الأشغال المغربية-الأوربية المنظمة من طرف المنتدى الإسباني-المغربي بإسبانيا	8 مارس	1
المشاركة في منتدى رفيع المستوى حول «المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار في البشر»	23/22 مارس 2010	1
ندوة دولية حول الاليات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بجنيف	3/4 ماي 2010	1
المشاركة في ندوة إقليمية في إفريقيا حول البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة ضد التعذيب وباقي أشكال العقوبات والمعاملات القاسية، اللاإنسانية أو المهينة. المنعقدة بداكار	28/27 أبريل 2010	1
المشاركة في الورشة الإقليمية حول «الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي»	30/29 ماي 2010	1
المشاركة في الدورة التكوينية المنظمة من طرف المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس	19/11 يوليوز 2010	1
المشاركون في الورشة الإقليمية حول موضوع «الرؤية المستقبلية لمركز الأمم المتحدة للتوثيق والتدريب في مجال حقوق الإنسان بمنطقة جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية»	30/29 شتنبر 2010	1

- **المشاركة في أنشطة ولقاءات وطنية**

في إطار التفاعل مع باقي الفاعلين في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان والجوانب ذات الصلة بها، شارك المجلس في عدد من الأنشطة، منها ندوات ولقاءات تبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان، نظمتها قطاعات حكومية وفعاليات المجتمع المدني ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية ومؤسسات جامعية.

رابعا : استقبال الوفود والبعثات الأجنبية

في إطار انفتاح المجلس على مختلف الهيئات والفاعلين الدوليين الرسميين وغير الرسميين، واستمرارا في التعريف بتجربة المغرب في المجال العدالة الانتقالية، والتراكم الذي أنجز في مجال مأسسة حقوق الإنسان بالمغرب، عمل المجلس على فتح قنوات التواصل مع مجموعة من الوفود الأجنبية التي تزور المجلس بهدف التعرف على التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان، وفي هذا الصدد استقبل المجلس عددا من الوفود الأجنبية كما يوضح ذلك الجدول التالي:

النشاط	التاريخ
استقبال السيدة هدى الخيام مستشارة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	15 يناير 2010
استقبال وفد مكون من ممثلي الفدرالية الدولية لرابطات الدفاع عن حقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان	21 يناير 2010
استقبال السفير الباكستاني بالمغرب	28 يناير 2010
استقبال المستشار السياسي بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب	29 يناير 2010
استقبال السيد «غريغ توم» والسيدة «جوليي كيم» عن القسم السياسي بالسفارة الأمريكية	8 فبراير 2010
استقبال طلبة أمريكيين	23 فبراير 2010
استقبال سفير بريطانيا بالمغرب	24 فبراير 2010
استقبال الفريق الأوربي-الأمريكي-العربي للتحالف بين الحضارات	12 مارس 2010
استقبال وفد إسباني من جمعية البرلمانيين السابقين بإسبانيا	15 مارس 2010
استقبال وفد مكون من ممثلي الفدرالية الدولية لرابطات الدفاع عن حقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان	16 مارس 2010

استقبال صحفيين عن جريدة «الوطن» القطرية	17 مارس
استقبال وفد يمني للإطلاع على التجربة المغربية في مجال التربية على حقوق الإنسان	9 أبريل 2010
استقبال سفير زامبيا	23 أبريل 2010
استقبال وفد من الطلبة المغاربة المقيمين بهولندا	3 ماي 2010
استقبال السيدة إليز كارلسون راينار، مسؤولة البرمجة بالحزب الديمقراطي والمكلفة بحقوق الإنسان بوزارة الخارجية الأمريكية	5 ماي 2010
استقبال رئيسة جمعية الحرية للجميع	5 يوليوز 2010
استقبال وفد سويسري لإجراء مقابلة بشأن مواضيع الهجرة وإدارة المخاطر والكوارث	8 يوليوز 2010
استقبال السيد بيير أنطونيو بانزيري رئيس بعثة العلاقات مع دول المغرب العربي، ورئيس وفد البرلمان الأوربي في اللجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوربي لبلادنا	27 يوليوز 2010
استقبال الرئيس الأول لمحكمة النقض ببوركينافاسو والسيد الوكيل العام لديها، والوفد القضائي الرفيع المستوى المرافق لهما	22 شتنبر 2010
استقبال وفدين برلمانيين شيليين	15–22 نونبر 2010
استقبال رئيسة الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا	16 نونبر 2010

خامسا : في مجال الدبلوماسية الموازية والدفاع عن الوحدة الترابية

انطلاقا من اختصاصات المجلس باعتباره مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة متخصصة في مجال القضايا المتصلة بحماية واحترام حقوق الإنسان وحريات المواطنين والجماعات والهيئات والدفاع عنها والنهوض بها، وتفعيلا للمقترحات الواردة في الجلسة الخاصة حول موضوع الالتزام بالمواطنة وحقوق الإنسان واحترام القانون التي عقدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 7 دجنبر 2009، والمتعلقة بقيام المجلس، من منطلق اختصاصاته، بوضع خطة عمل مناسبة لدعم كل الجهود المبذولة في مجال حماية السيادة الترابية والوحدة الوطنية وتحصين وتنمية كل المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجالات حقوق الإنسان، واصل المجلس، زياراته إلى عدة دول، خلال سنة 2010، عقد خلالها رئيس المجلس والأمين العام وأعضاء المجلس اجتماعات مع مسؤولين في منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة، ومع بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبعض المسؤولين الحكوميين والحزبيين بعدة دول. كما تم عقد لقاءات مع ممثلين عن منظمات دولية غير حكومية.

وتم التطرق خلال هذه اللقاءات إلى أوضاع حقوق الإنسان ببلادنا والتطورات والمكتسبات التي تعرفها في هذا المجال، ومسلسل البناء الديمقراطي الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والأوراش الإصلاحية التي أطلقها جلالته، وخاصة إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة والنتائج التي ترتبت عن أشغالها وأوراش الإصلاحات المهيكلة المفتوحة المنبثقة عن تفعيل توصياتها، وكذا الإصلاحات المرتبطة بمدونة الأسرة ومقاربة النوع والتنمية البشرية والإصلاح الديني والتنمية المحلية.

وتم خلال هذا اللقاء:

- توضيح حقيقة الادعاءات بوجود حالات خرق حقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية والخلفيات والبواعث السياسية التي تكمن وراءها، والتي تمرر للرأي العام الدولي باسم حقوق الإنسان؛
- إثارة الانتباه إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المغاربة المحتجزين بمخيمات تندوف والأوضاع اللاإنسانية التي يعانون منها؛
- التطرق إلى المقترح المغربي المتعلق بتمتيع المناطق الجنوبية للمملكة بالحكم الذاتي كحل عادل ودائم لقضية الصحراء المغربية؛
- الإشارة إلى الأوراش التنموية التي ما فتئت تحظى بها تلك المناطق الجنوبية ضمن أولويات الدولة المغربية.

واستخلصت وفود المجلس من هذه المباحثات والزيارات أن المغرب يحظى باعتراف دولي بخصوص المكتسبات التي أحرزها في مجال حقوق الإنسان، ووجود حرص لدى بعض المخاطبين بخصوص مواصلة بلادنا تحقيق مزيد من التقدم في مجال حقوق الإنسان.

وقد خلص المجلس من هذه الزيارات إلى ضرورة اعتماد خطة استراتيجية تحدد فيها الأهداف والأنشطة التي ينبغي القيام بها، والإمكانيات التي ينبغي رصدها، والأجرأة، والتقويم، مع وضع خريطة للدبلوماسية الموازية تحدد فيها الرهانات الخاصة بكل منطقة، والأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجيوستراتيجية، إضافة إلى وضع استراتيجية استباقية لمواجهة الحالات الطارئة المرتبطة بالقضايا الوطنية، وضرورة الانفتاح على فعاليات متنوعة غير رسمية في الدبلوماسية المغربية، والعمل على توطيد العلاقات مع المؤسسات الأوربية وتقوية سياسة القرب والجوار. كما خلص المجلس إلى ضرورة مواصلة الجهود لتحسين الأداء المؤسساتي على مستوى التواصل في مجال حقوق الإنسان عبر مختلف

القنوات الرسمية وغير الرسمية.

وفي سياق ذي صلة تابع المجلس باهتمام بالغ قضية مصطفى سلمى ولد مولود، على إثر تلقيه رسالة من المعني بالأمر يلتمس فيها ضمان سلامته أثناء عودته إلى مخيمات تندوف، حيث بادر المجلس إلى مراسلة المنظمات الدولية حكومية وغير حكومية في هذا الشأن، كما قام باستقبال أقارب السيد مصطفى سلمى ولد مولود والاستماع إليهم، على خلفية اختطافه واحتجازه من طرف عناصر من جبهة البولساريو في ظروف غامضة وغير إنسانية، وذلك بسبب تعبيره عن رأيه المؤيد لمشروع الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، حيث التمسوا تدخل المجلس بكافة الوسائل المتاحة لدى الهيئات والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والقيام بالمساعي اللازمة لإطلاق سراحه.

وقد بادر المجلس في هذا الشأن إلى الاتصال بالعديد من الجهات المعنية بهذه القضية بغية إطلاق سراح المعني بالأمر وضمان سلامته وكفالة ممارسة حقوقه وحرياته في التنقل والتعبير عن الرأي.

المحور الخامس
البرامج ذات الصلة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

أولا : في مجال جبر الضرر الفردي

واصل المجلس خلال سنة 2010 متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الضرر الفردي للضحايا وذوي حقوقهم فيما يتعلق بالمجالات التالية:

1. الإدماج الاجتماعي

استكمالا للعمل المتعلق بتفعيل هذه التوصية، تولى المجلس إعادة دراسة طلبات جميع المستفيدين من التوصية الخاصة بالإدماج، واستخراج كل المعطيات المتعلقة بها لتدقيق تلك التوصية وإنجاز جداول وبطاقات تقنية خاصة بها، ويبلغ عدد المعنيين بالتوصية المتعلقة بالإدماج الاجتماعي 1155 حالة، صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية تضمنت هذه التوصية.

وقد عمل المجلس بخصوص هذه الحالات على إعادة دراستها وتدقيق المعطيات بشأنها كما قام بـ:

- إعداد بطاقات تقنية وحصر اللوائح حسب الجهات والعمالات والأقاليم والسن والمؤهلات والمستوى الدراسي؛
- الاتصال بالمعنيين لاستكمال وتدقيق المعلومات وتحيينها؛
- الإحالة على الوزارة الأولى ووزارة الداخلية في مرحلة أولى من أجل المشاركة في إعداد تصور ومقاربة لمعالجة هذا الملف؛
- عقد اجتماعات ومشاورات مع الوزارة الأولى لبحث صيغ للإدماج تعتمد مبدأي القرب والمساواة.

وفي هذا الإطار أجرى المجلس سلسلة من الاتصالات والمشاورات الداخلية في إطار لجنة متابعة تفعيل التوصيات ومع الحكومة بخصوص هذه التوصية وتكثيف جهود التعاون مع كافة الأطراف المعنية بتنفيذها، وبلورة تصور شمولي حولها يراعي اعتبارها جزءا من جبر باقي الأضرار، ومن شأنها المساهمة في رد الاعتبار للضحايا وذويهم.

كما عمل على إعداد اقتراحات تهدف اتخاذ تدابير لضمان آثار مستدامة بالنسبة للضحايا، مستندة في ذلك إلى المقاصد المرتبطة بتحقيق العدل والإنصاف، وحدد منهجية العمل التي من شأنها التعجيل بتنفيذ هذه التوصية وإيجاد صيغ ملائمة لذلك.

جدول إحصائي للمعنيين بالإدماج الاجتماعي حسب الجهات والعمالات والأقاليم

الجهة	المدينة أو الإقليم	عدد الحالات	المجموع حسب الجهة
جهة الرباط – سلا –زمور – زعير	الرباط	42	98
	تمارة/صخيرات	10	
	الخميسات	13	
	سلا	33	
جهة الغرب – الشراردة – بني حسين	القنيطرة	41	47
	سيدي سليمان/سيدي قاسم	4	
	وزان	2	
جهة الدار البيضاء الكبرى	الدار البيضاء–أنفا	8	124
	عين الشق	12	
	الفداء	26	
	البرنوصي	13	
	عين السبع–الحي المحمدي	17	
	الحي الحسني	17	
	بن مسيك	9	
	مولاي رشيد	9	
	النواصر	2	
	خنساء خيامي	1	
	المحمدية	10	

جهة تادلة – أزيلال	أزيلال	6	19
	بني ملال	12	
	لفقيه بن صالح	1	
جهة الشاوية – وريغة	خريبكة	11	18
	سطات	3	
	بن سليمان	2	
	بر شيد	2	
جهة دكالة – عبدة	الجديدة	1	10
	سيدي بنور	3	
جهة طنجة – تطوان	آسفي	6	41
	العرائش	22	
	شفشاون	2	
	طنجة	8	
جهة فاس – بولمان	تطوان	9	20
	فاس	15	
	بولمان	2	
جهة مكناس – تافيلالت	صفرو	3	71
	مكناس	19	
	الراشيدية	19	
	ميدلت	15	
	خنيفرة	13	
	الحاجب	1	
جهة تازة – الحسيمة – تاونات	افران/آزرو	4	32
	الحسيمة	22	
	تازة	6	
	تاونات	3	
	جرسيف	1	

الجهة الشرقية	بركان	12	80
	فكيك	11	
	الناظور	18	
	جرادة	2	
	تاوريرت	2	
	وجدة/ أنكاد	34	
	دريوش	1	
جهة سوس – ماسة – درعة	أكادير / إيداوتنان	9	27
	شتوكة آيت باها	1	
	زاكورة	2	
	إنزكان أيت ملول	4	
	تزنيت	2	
	ورزازات	4	
	تنغير	5	
جهة مراكش– تانسيفت – الحوز	قلعة السراغنة	6	36
	مراكش	29	
جهة واذي الذهب – الكويرة	الرحامنة	1	17
	الداخلة	17	

جهة كلميم – السمارة	طاطا	2	170
	آسا الزاك	12	
	السمارة	103	
	طانطان	48	
جهة العيون – بوجدور	كلميم /بويزكارن	5	345
	العيون	323	
	طرفاية	10	
	بوجدور	12	
المجموع	–	**1155**	**1155**

1.1. المقاربة المعتمدة في تنفيذ توصية الإدماج الاجتماعي

بشراكة مع الحكومة والقطاعات المعنية بلور المجلس مقاربة في مجال متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي اعتمدت العناصر التالية:

- إعادة تأهيل الضحية لإخراجه من وضعية التهميش أو الإحساس بها، وتمكينه من الاندماج باسترجاع وضعه كفاعل في المجتمع؛

- تحديد السبل والاختيارات الملائمة لتنفيذ هذه التوصية مع مراعاة عنصري القرب والمساواة في معالجة ملف الإدماج الاجتماعي؛

- تفعيل توصية الإدماج الاجتماعي في شموليتها ومراعاة الحالات الاستعجالية ذات الأوضاع الخاصة، ومنها حالات الضحايا الذين يعانون من أمراض عقلية ونفسية، والأشخاص الذين يعانون ظروفا اجتماعية خاصة، والضحايا حاملي الشواهد العليا مع اعتبار السن في الحالات الأخيرة؛

- العمل على تدقيق لوائح المستفيدين من التوصية حسب السن والمؤهلات والتوزيع الجغرافي والأوضاع الاجتماعية، والصحية والنفسية والعقلية، وإعداد لائحة أولية استعجالية وفق المعايير والمقاييس المذكورة.

2.1. آليات تنفيذ التوصية

عرفت سنة 2010 بداية أجرأة تنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي بحيث عقد بمقر الوزارة الأولى بتاريخ 20 يناير 2010 اجتماع موسع بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والحكومة في إطار تفعيل هذه التوصية، وقد أتى هذا الاجتماع تبعا للقاء الذي عقدته اللجنة التقنية، والتي عملت من خلال الاجتماعات السابقة على بلورة مفهوم للإدماج وتحديد المقاربة المعتمدة، وتحديد آليات تنفيذ المقترحات الخاصة بالإدماج الاجتماعي، وترأس الاجتماع السيد الوزير الأول وشارك فيه السيد رئيس المجلس والسيدين وزيري الدولة وبعض الوزراء، والسيد الكاتب العام للوزارة الأولى، والسيد الأمين العام للمجلس، والسيد كاتب الدولة بوزارة الداخلية وبعض السادة الكتاب العامين للوزارات المعنية، وأعضاء من المجلس والأطر الإدارية المكلفة بالملف لدى هذه الأطراف.

وتم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على إحداث لجنة مركزية مكونة من كافة القطاعات الحكومية وبعض المؤسسات العمومية وشبه العمومية وهيئات أخرى تابعة للدولة، ولجان محلية على مستوى جهات وعمالات وأقاليم المملكة من أجل إيجاد الحلول للمعنيين في إطار القرب منهم، وإصدار مذكرة توجيهية وتوضيحية لكيفية ومنهجية العمل وآليات تنفيذ هذا البرنامج.

وتفعيلا للمذكرة المنهجية الصادرة عن السيد الوزير الأول المؤرخة في 19 أبريل 2010، وكذا المذكرة الصادرة عن السيد وزير الداخلية الموجهة لولاة وعمال صاحب الجلالة في هذا الموضوع، وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه في اللجنة المركزية بخصوص إحداث لجان محلية على مستوى جهات وعمالات وأقاليم المملكة، باشرت هذه اللجان عملها وعقدت اجتماعاتها من أجل دراسة الحالات المعروضة على كل لجنة، والتي تختلف من حيث العدد والسن والأوضاع الاجتماعية والصحية والمؤهلات، وقد شاركت في هذه اللجان كافة القطاعات المعنية، وكذا بعض المؤسسات والهيئات التي يمكن أن تساهم في الإدماج.

ويوم 24 نونبر 2010 عقد اجتماع على مستوى اللجنة المركزية خُصص لعرض النتائج وتقييم أشغال اللجان المحلية، والمصادقة على المقترحات الواردة في تقارير اللجان المحلية. وقد بلغ عدد الحالات المدروسة 640 حالة، وبعد دراسة هذه الحالات تبين أن هناك حالات مدمجة وميسورة

وحالات تعاني من أمراض مزمنة استدعت الرعاية والتحمل الطبي من طرف الجهات المختصة. وبخصوص المقترحات الخاصة بالإدماج هناك حالات تمكنت اللجان المحلية من بلورة مقترحات محلية لإدماجها وحالات استدعت إحالتها على اللجنة المركزية من أجل البت فيها، وتمت إحالة الحالات المعنية بالتوظيف على القطاعات الحكومية من أجل مباشرة الإجراءات الكفيلة بإدماج المعنيين وفق مؤهلاتهم وحاجيات كل قطاع.

وبتاريخ 8 دجنبر 2010 تم البت في كل الحالات، بحيث قررت اللجنة المركزية مواصلة إجراءات الإدماج حسب النتائج المعروضة من طرف كل قطاع.

3.1. نتائج تنفيذ توصية الإدماج

جدول توضيحي لذلك:

الحالات	العدد	ملاحظات
الحالات المدمجة والميسورة والمتوفون والموجودون بالخارج	96	
الحالات التي تعاني أمراضا نفسية وعقلية أو مزمنة	64	تم عرض كل الحالات على المصالح المختصة من أجل متابعة العلاج
الحالات المحالة على اللجنة المركزية	244	وتتضمن الاقتراحات التي يصعب إيجاد حلول لها على المستوى المحلي
الحالات التي استدعت تنفيذ مقترحاتها محليا	90	وتتضمن المقترحات التي ستنفذ على المستوى المحلي
حالات مازالت قيد الدراسة	221	وتضم: • حالات الأشخاص الذين غيروا محلات سكناهم • حالات لم تتخذ قرارات بشأنها

4.1. مجالات الإدماج المقترحة من طرف اللجان

بعد عقد اجتماعات اللجان واتخاذها قرارات بخصوص تنفيذ توصية الإدماج، يمكن تلخيص مجالات الإدماج المقترحة من طرفها حسب المحاضر المتوصل بها كالتالي:

- اقتراح التوظيف وإرجاعه إلى اللجنة المركزية؛
- إيجاد عمل للبعض عن طريق التعاقد؛
- إيجاد سكن للمعني بالأمر، إما محليا أو عن طريق إرجاعه إلى اللجنة المركزية؛
- منح محلات تجارية؛
- رخص ومأذونيات النقل؛
- منح رخص استغلال الملك العام (الأكشاك)؛
- إحداث مقاولات؛
- الاستفادة من أراضي فلاحية وتجهيزها؛
- الاستفادة من برامج التكوين التأهيلي في مجالات مهنية وحرفية من أجل الإدماج في قطاعات تعتمد على قدرات حرفية.

وتجدر الإشارة إلى أنه ضمن الحالات التي تمت دراستها أحيلت 150 حالة على المصالح التابعة لوزارة الصحة، بتنسيق مع اللجان المحلية، وذلك لكون المعنيين يعانون من أمراض مزمنة، وأمراض نفسية أو عقلية، أو عاهات مستديمة، وبعضهم خضع للكشف الطبي وتبين أن حالته الصحية عادية.

5.1. ملاحظات حول عمل اللجان

من خلال تتبع المجلس لتنفيذ مضامين المقترحات المذكورة أعلاه يمكن التأكيد على:

- انخراط كافة القطاعات وبشكل فعال في هذه العملية؛
- الإدماج الاجتماعي خلق دينامية جديدة وساهم في رد الاعتبار للضحايا؛
- تجاوب السلطات العمومية ومختلف الإدارات المعنية بصورة إيجابية مع الضحايا؛
- بداية التنفيذ في بعض المناطق؛

- الدور الفعال الذي تقوم به اللجان المحلية تحت الإشراف الفعلي والمباشر للسادة الولاة والعمال والتقدم الملحوظ في أشغال هذه اللجان انطلاقا من النتائج المتوصل إليها؛
- وجود بعض الملاحظات المتعلقة بعملية الإدماج الاجتماعي فيما يخص طريقة المعالجة ومنهجيتها لدى بعض اللجان؛
- تحسيس مختلف القطاعات الممثلة في اللجنة المركزية، والحث على الإسراع بتفعيل المقترحات المتوصل إليها من لدن مختلف اللجان المحلية والتي لا تستلزم المصادقة عليها من طرف اللجنة المركزية.

2. تسوية الأوضاع الإدارية والمالية

في إطار تفعيل توصيا ت هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بتسوية الأوضاع الإدارية والمالية، ووفقا لنتائج الاجتماع المنعقد بمقر الوزارة الأولى يوم 16 يونيو 2009 تم عقد اجتماعات ثنائية بين المجلس والقطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية بهذه التوصية، لدراسة المقترحات والحلول اللازمة لكل حالة على حدة بناء على الأجوبة التي تلقاها المجلس من القطاعات المعنية، حيث تم التوصل إلى تسوية بعض الحالات فيما تم الاتفاق على تسوية الحالات المستعصية من خلال تقديم مقترح يرمي إلى تسويتها بشكل وهكذا أثمرت هذه المجهودات تسوية كافة الملفات، والحالات العالقة والتي بلغت 82 حالة خلال سنة 2010.

3. التغطية الصحية

تنفيذا للاتفاقية المبرمة بتاريخ 5 يوليوز 2007 بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وبعض القطاعات الحكومية (وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الصحة، وزارة التشغيل والتكوين المهني) حول برنامج التغطية الصحية لفائدة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، تم وضع الترتيبات الإدارية اللازمة لاستفادة كافة الضحايا وذوي حقوقهم من التغطية الصحية. وفي هذا الصدد صدرت، خلال سنة 2010، 977 بطاقة لفائدة المستفيدين.

وفيما يلي جدول توضيحي لبطائق التغطية الصحية المسلمة إلى المعنيين منذ انطلاق هذه العملية وإلى غاية 02 دجنبر 2010.

	المؤمنون	الأزواج	الأبناء	مجموع المستفيدين
إلى غاية 2007 /12/13	778	393	738	1909
من 2008/ 01/01 إلى 2008/ 12/31	1675	647	1405	3727
من 2009/ 01/01 إلى 2009 /12/13	1585	463	1088	3136
من 2010/ 01/01 إلى 2010 /11/31	977	396	982	2355
المجموع العام	**5015**	**1899**	**4213**	**11127**

4. استكمال مقررات تحكيمية

واصلت لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عملها بخصوص استكمال الجوانب الإدارية والطبية لمقررات تحكيمية للحالات التي كانت عالقة، أو تصحيح الأخطاء المادية، أو بالنسبة للملفات التي كانت غير جاهزة.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس يقوم بإحالة تلك المقررات على الوزارة الأولى من أجل رصد الاعتمادات المالية المخصصة لتعويض المعنيين، وكذا توجيه تلك المقررات لهم.

ويوضح الجدول التالي وضعية الملفات المنجزة:

تصنيف الملفات		العدد
ملفات التعويض	ملفات التعويض التي كانت ناقصة الوثائق	45
	توزيع التعويض بعد وفاة المعني بالأمر	76
	ملفات إصلاح الخطأ المادي – تكميلي	64
	ملفات معتقلي تاكونيت	14
	ضحايا انتهاكات البوليساريو	80

ملفات إعادة النظر في مقرر التعويض (هيئة التحكيم المستقلة للتعويض)	371
ملفات الرفض	3
ملفات عدم الاختصاص	26
المجموع	**679**

ثانيا : في مجال جبر الضرر الجماعي

بعد مرور ثلاث سنوات من انطلاق برنامج جبر الضرر الجماعي وما حققه من تراكم خصوصا على المستوى المحلي، حيث تميز بإرساء أسس الحكامة المحلية وتقوية أداء وانخراط مختلف الفاعلين المحليين وخلق فضاء للعمل المشترك بين مختلف هذه المكونات من منتخبين ومصالح خارجية ومنظمات المجتمع المدني بالمناطق المستهدفة، بالإضافة إلى النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء باشر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال سنة 2010 الإشراف على البرنامج و ذلك عبر عدة مستويا:

1. الإشراف والمواكبة لأشغال الأجهزة المؤسساتية للبرنامج

1.1. لجنة الإشراف الوطنية

عقدت لجنة الإشراف الوطنية لبرنامج جبر الضرر الجماعي اجتماعين عاديين خلال هذه السنة:

- الاجتماع الأول بتاريخ 15 فبراير 2010 خصص جدول أعماله لتقديم نتائج التقييم الوطني لبرنامج جبر الضرر الجماعي، المصادقة على المخطط الإجرائي لسنة 2010، النظام الداخلي لمجلس التنسيقيات المحلية والمصادقة على المشاريع المقدمة من طرف الجمعيات المحلية في إطار طلبي العروض 2009/2 و2009/1 الممولين من طرف مندوبية الاتحاد الأوربي، والمخصصين لأقاليم أزيلال، طانطان والخميسات.

وقد عرف الاجتماع تقديم لائحة المشاريع المنتقاة من طرف لجنة التقييم بالوحدة المكلفة بتدبير البرنامج التابعة لمؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والتي تضم 51 مشروعا مقدما من طرف 49 جمعية محلية عاملة بالأقاليم المشمولة بجبر الضرر الجماعي انتهى بمصادقة لجنة الإشراف الوطنية على

المشاريع المقترحة والموزعة على المحاور التالية:

- 18 مشروعا يهم تقوية قدرات الفاعلين المحليين؛
- 17 مشروعا يهم المشاريع المدرة للدخل؛
- 07 مشاريع تهدف إلى النهوض بالأوضاع الإنسانية للمرأة والطفل؛
- 05 مشاريع خاصة بالحفظ الإيجابي للذاكرة؛
- مشروعين خاصين بتقوية البنية التحتية الاجتماعية؛
- مشروعين خاصين بحماية البيئة.
- الاجتماع الثاني بتاريخ 02 نونبر 2010 خصص جدول أعماله لمناقشة وضعية تقدم الشطر الأول من المشاريع الممولة في إطار البرنامج وتقديم خلاصات التقييم نصف المرحلي الخارجي المنجز من طرف مندوبية الاتحاد الأوربي.

2.1. التنسيقيات المحلية

عقدت التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي اجتماعاتها العادية خلال هذه السنة بشكل دوري تناولت مجموعة من النقط تتلخص في:

- سبل تفعيل اتفاقيات الشراكة الموقعة مع المصالح الحكومية في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي على المستوى المحلي التي تسهر التنسيقيات المحلية للبرنامج على الإشراف عليها ومن بينها الاتفاقيات الموقعة مع كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ومؤسسة التعاون الوطني وذلك لتوحيد الرؤى بين مختلف الفاعلين المحليين بالتنسيقيات المحلية وضمان الالتقائية بين مخططات التنمية المحلية وبرنامج جبر الضرر الجماعي.

- تقديم وضعية تقدم الشطر الأول من المشاريع المنجزة في إطار البرنامج من طرف الجمعيات المحلية في إطار التمويل المقدم من طرف مندوبية الاتحاد الأوربي.

- خلق آلية تنظيمية على مستوى التنسيقيات المحلية لتتبع مختلف المشاريع المنجزة في إطار

البرنامج تفعيلا لخلاصات محطة التقييم الوطني المنعقدة بالرباط بتاريخ 18و19 يوليوز 2009.

- المصادقة على لائحة الجمعيات المحلية الحاملة للشطر الثاني من المشاريع الخاصة بجبر الضرر الجماعي.

- الإعداد الأدبي واللوجيستي للنسخة الثالثة من مخيم عيون المستقبل لصيف سنة 2010 بمساهمة عمالات الأقاليم المشمولة بجبر الضرر الجماعي، المكاتب الإدارية الجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجمعيات المجتمع المدني.

- التقييم المحلي الداخلي الخاص بالتنسيقيات المحلية الذي ركز على كون التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي هو إطار تنظيمي أساسي لتدعيم الحكامة المحلية من خلال تركيبته المتعددة الأطراف والتي تمكن من التداول والتعاطي مع جميع القضايا في إطار مقاربة تشاركية وتصور مندمج لتنمية محلية تهدف إلى ترسيخ الديمقراطية المحلية ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

وقد بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي هذه السنة 36 اجتماعا.

وتماشيا مع التقسيم الإداري الجديد القاضي بإضافة مجموعة من العمالات، على مستوى الخريطة الترابية للمملكة، خصوصا كل من عمالة إقليم تنغير وعمالة إقليم ميدلت والتي بموجب إحداثهما ضمت لهما مجموعة من الجماعات المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي، أشرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على إحداث تنسيقية تنغير بتاريخ 26 أكتوبر 2010 وتنسيقية ميدلت بتاريخ 08 دجنبر 2010.

2. تقوية قدرات الفاعلين المحليين

من أجل تقوية قدرات الفاعلين المحليين في التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي، عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على تنظيم دورتين تكوينيتين مركزيا لفائدة أعضاء التنسيقيات المحلية لبرنامج جبر الضرر الجماعي وممثلي المكاتب الإدارية الجهوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجمعيتين عن كل تنسيقية محلية وذلك بشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني في إطار

تفعيل برنامج العمل المشترك لسنة 2010. وقد تمحورت الدورة التكوينية الأولى المنعقدة ما بين 26 و28 أبريل 2010 حول تقنيات التدبير، في حين ركزت الدورة التكوينية الثانية المنعقدة من 31 ماي إلى 02 يونيو 2010 على تقنيات التسويق.

نظمت وحدة تدبير البرنامج سبع دورات تكوينية في إطار الأيام التحسيسية حول طلبات عروض المشاريع بكل من التنسيقيات المحلية لأقاليم أزيلال، الخميسات وطانطان لفائدة الجمعيات المحلية بهدف تبسيط المساطر التوجيهية لبلورة المشاريع وتمكين هذه الجمعيات من المشاركة الفاعلة في البرنامج.

كما تم تنظيم ثلاثة أيام تكوينية بكل من الخميسات، أزيلال وطانطان حول آليات تنفيذ المشاريع وفق المساطر المعتمدة من طرف مندوبية الاتحاد الأوربي لفائدة الأطر المشرفة على تنفيذ المشاريع بالجمعيات الشريكة.

3. توسيع نطاق الشراكات

واصل المجلس عقد اتفاقيات شراكة جديدة مع عدد من الفاعلين على المستويين الوطني والجهوي. وهكذا تم خلال هذه السنة إبرام الاتفاقيات التالية:

التاريخ	المؤسسة	الأهداف
26 أبريل 2010	وزارة التشغيل والتكوين المهني مؤسسة فريديريك إيبرت معهد تكوين العاملين في مجال التنمية	– خلق دينامية للتكوين والتفكير حول مواضيع تهم النهوض بثقافة حقوق الإنسان عبر منتديات للحوار وتبادل الخبرات – تسخير كافة المجهودات والوسائل المادية والمعنوية من أجل إنجاح برامج التكوين وتقوية قدرات أطر وزارة التشغيل والتكوين المهني .
27 أبريل 2010	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة والمكتب الإداري الجهوي بأكادير	النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وترسيخها في المنظومة التربوية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة من خلال العمل على جعل فضاء المؤسسة مجالا لتنمية وترسيخ سلوك المواطن

24 ماي 2010	الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة والمكتب الإداري الجهوي بوارززات	النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها وترسيخها في المنظومة التربوية والتكوين بكل من وارززات، زاكورة وتنغير من خلال العمل على جعل فضاء المؤسسة مجالا لتنمية وترسيخ سلوك المواطنة
22 يونيو 2010	المندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير	حماية حقوق الإنسان وتبادل التجارب والخبرات في مجال حفظ الذاكرة والأرشيف
15 شتنبر 2010	وزارة الثقافة	– المساهمة في حفظ الذاكرة وصيانة و حفظ الأرشيف الوطني من خلال متابعة إصدار المراسيم التطبيقية المرتبطة بقانون الأرشيف والإحداث الفعلي لمؤسسة أرشيف المغرب و تكثيف الجهود المرتبطة بوضع استراتيجية وطنية لحفظ وصيانة الأرشيف ؛ – المساهمة في التأهيل الثقافي للمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي طبقا لتوصيات هيئة الإنصاف و المصالحة عن طريق دعم الأنشطة الثقافية الإشعاعية(المهرجانات، الأنشطة الثقافية والفنية ، منح الدعم ...)
12 أكتوبر 2010	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة 2	دعم مأسسة النوع الاجتماعي بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

4. تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة مع المصالح الحكومية

1.4. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

عقدت اللجنة التحضيرية المكلفة بتتبع اتفاقية الشراكة هذه السنة مجموعة من الاجتماعات خصصت لتحديد الخطوط العريضة لبرامج العمل برسم سنة 2010 في مجالي حفظ الذاكرة والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، حيث تمت صياغة مجموعة من المقترحات تهم تخليد مجموعة من الرموز بإطلاق أسمائها على عدد من المؤسسات التعليمية بالمناطق المعنية بجبر الضرر الجماعي. كما تم الاتفاق على مقترحين يهدفان إلى إدماج أدب السجون وتجربة العدالة الانتقالية في المناهج المدرسية

في أفق سنة 2012، مع الحرص على ضرورة التحضير المسبق لهذه العملية مع مديرية البرامج، وذلك بإعداد مقترحين مفصلين عن أدب السجون وتجربة العدالة الانتقالية.

أما في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان فقد تم الاتفاق على تزويد المجلس بتشخيص دقيق للمؤسسات التعليمية بالأقاليم المعنية بجبر الضرر الجماعي ووضعية الأندية الحقوقية بها وعلى ضوئها سيتم التزويد المشترك لمؤسسات الإعدادي والثانوي والتأهيلي بالمنشورات التي تعرف بحقوق الإنسان، كما سيتم تنظيم دورات تكوينية بتنسيق مع الأكاديميات الجهوية لفائدة الأساتذة الناشطين في إطار الأندية الحقوقية والمهتمين.

أما فيما يخص مجال محو الأمية، وبعد دراسة الإمكانيات المتاحة، تم الاتفاق على إعداد مخططات إقليمية لمحو الأمية بالأقاليم المعنية وإعداد مصوغة حقوقية موجهة للمستفيدين من برامج محو الأمية. كما عملت نيابات التعليم بالأقاليم المشمولة بجبر الضرر الجماعي على عقد شراكات مع الجمعيات المحلية في إطار مشاريع محددة.

وقد توجت هذه الاجتماعات بتنظيم ورشة عمل وطنية بتاريخ 21 يوليوز 2010 حول دعم برنامج محاربة الأمية بالمناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي، شارك فيها 38 فاعلا وفاعلة وكل الأطراف المنخرطة في هذه العملية.

2.4. مؤسسة التعاون الوطني

عقدت اللجنة المكلفة بتتبع اتفاقية الشراكة مجموعة من اللقاءات خلال هذه السنة تمحورت حول سبل أجرأة مضامين الاتفاقية على المستوى المحلي، وضرورة الإسراع بتنفيذ الدراسة التشخيصية للحاجيات الاجتماعية بالمناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي حتى يتمكن البرنامج من تحقيق الأهداف المسطرة له.

وقد تم إنجاز الدراسة التشخيصية للحاجيات الاجتماعية بكل من إقليمي الخميسات وأزيلال بناء على منهجية عمل ترتكز على:

- اعتماد منهجية شمولية ترمي إلى تحديد حاجيات الجماعات المستهدفة بالإقليمين واستخلاص الأولويات لبلورة برامج العمل؛

- اعتماد المقاربة الحقوقية لإعداد تصور لتنمية المناطق المستهدفة بالتشخيص؛
- المواكبة التقنية للجن تتبع التنسيقيات المحلية في تحديد الاحتياجات الآنية؛
- مواكبة الجمعيات الحاملة للمشاريع في المجال الاجتماعي؛
- تقوية قدرات الفاعلين في مجال العمل الاجتماعي؛
- مواكبة الجمعيات في إنجاز المشاريع المصادق عليها؛
- تقديم الاستشارة التقنية للجمعيات في مجال العمل والتدخل الاجتماعي؛
- تقديم العمل الوقائي لاستخلاص الاحتياطات.

وقد توج هذا المشروع بتنظيم مؤسسة التعاون الوطني لقاء أوليا بإقليم الخميسات بتاريخ 11 نونبر 2010 لتقديم نتائج التشخيص الاجتماعي المنجز في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي بكل من جماعات والماس، تيداس، بوقشمير وآيت يشو، والذي تضمن مجموعة من المحاور تهم البحث الميداني وتعداد الأفراد والأسر في وضعية الهشاشة وتصنيفهم حسب المجموعات وتوزيع المعلومات حول العناصر المكونة لتنمية الجماعات والدواوير وتقييم وضعية مراكز الاستقبال المتواجدة بهذه الجماعات.

كما قدمت الدراسة إحصائيات دقيقة حول الأشخاص والأسر في وضعية هشاشة توجت بتقديم مساهمة مؤسسة التعاون الوطني بالإقليم في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي والتي يوضحها الجدول التالي:

المشاريع	العدد	تسيير	تجهيز	بناء	المجموع
مركب اجتماعي	4	800 000	2 800 000	6 000 000	9 600 000
مركز التربية والتكوين	1	200 000	500 000	1 000 000	1 700 000
مركز الأشخاص المعاقين	1	688 957،50	500000	1 000 000	2 188 958

مركز الأشخاص المسنين	1	602 857،50	500000	1 000 000	2 102 858
مركز الأطفال المتخلى عنهم	1	665 857،50	500000	1 000 000	2 165 858
مركز استقبال النساء في وضعية صعبة	1	602 857،50	500000	1 000 000	2 102 858
روض أطفال	11	2310000	2200000	9 000 000	13 510 000
مركز الاستقبال	6	3995145	2800000	5 000 000	11 795 145
المجموع	-	9 865 675	10 300 000	25 000 000	45 165 675

كما تم تنظيم لقاءين تشاوريين مع الفاعلين المحليين بإقليم خنيفرة بكل من جماعة القباب بتاريخ 10 ماي 2010 وعمالة إقليم خنيفرة بتاريخ 11 ماي للإعلان عن انطلاق الدراسة التشخيصية بالإقليم.

3.4. وزارة الفلاحة والصيد البحري

بخصوص اتفاقية الشراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والمسار الذي قطعته عملية أجرأة الاتفاقية على المستوى المحلي، تم عقد عدة لقاءات على المستوى المركزي أفضت إلى إصدار توجيهات من السيد الوزير إلى المدراء الجهويين للوزارة على صعيد المناطق والأقاليم المستهدفة ببرنامج جبر الضرر الجماعي، قصد التنسيق مع المكاتب الإدارية الجهوية للمجلس وفق محاور مخطط المغرب الأخضر.

وفي هذا الإطار تم عقد مجموعة من الاجتماعات بكل من مناطق أكدز، قلعة مكونة، تنغير، أزيلال، الحسيمة والناظور لمتابعة القضايا والبرامج ذات الصلة.

4.4. وزارة الشباب والرياضة

عقدت اللجنة المشتركة لتتبع تفعيل الاتفاقية عدة اجتماعات لتسطير برنامج العمل المشترك برسم سنة 2010 والذي يهم القضايا التالية:

الإعداد المشترك لتنظيم النسخة الثالثة من المخيم الوطني عيون المستقبل لفائدة الأطفال المنحدرين من المناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي لضمان استفادة 560 طفلا وطفلة و33 إطارا تربويا مرافقا من أبناء المناطق المشمولة ببرنامج جبر الضرر الجماعي موزعين على 11 إقليما من المخيم الصيفي.

استفادة 33 فاعلا جمعويا من أبناء المناطق المستهدفة بالبرنامج من التداريب التحضيرية خلال ربيع 2010 المنظمة من طرف الوزارة لأجل تكوين أطر تربوية محلية دائمة.

5.4. وزارة التشغيل والتكوين المهني

عقدت اللجنة المشتركة لتفعيل اتفاقية الشراكة مجموعة من الاجتماعات لتسطير برنامج العمل الخاص بسنة 2010، والذي تضمن مجموعة من المحاور تتلخص في ترتيبات الولوج لمعاهد التكوين المهني لفائدة ساكنة المناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي، حيث تم إمداد الوزارة بلوائح المستفيدين من الولوج لهذه المعاهد بالإضافة إلى اللوائح المتعلقة بالتكوين المهني المتنقل بالنسبة للمناطق النائية، كما تم الشروع في بناء مجموعة من الإحداثيات بكل من أزيلال وقلعة مكونة بغلاف مالي يقدر ب 30 مليون درهم، وافتتاح وكالتين لإنعاش الشغل بكل من أزيلال وزاكورة، هذا بالإضافة برمجة مجموعة من الأنشطة الإشعاعية المشتركة في أفق سنة 2011.

6.4. وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية

أما فيما يخص الشراكة مع وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية فقد تم إنجاز دراسة تقنية أولية لإعادة ترميم كل من مراكز الاعتقال السابقة أكدز وقلعة مكونة وسكورة لتحويلها إلى فضاءات لتخليد الذاكرة الجماعية والعمل على إدماجها في محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

7.4. وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة و التضامن

عقدت لجنة التتبع المشتركة اجتماعاتها بشكل دوري لتسطير برنامج العمل المشترك لسنة 2010 توج بتنظيم لقاء تشاوري حول مساهمة وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في برنامج جبر الضرر الجماعي بمشاركة لجن التتبع المحلي المنبثقة عن التنسيقيات المحلية للبرنامج في 15 مارس 2010 بالرباط للتعرف على انشغالات الفاعلين المحليين بالمناطق المستهدفة والتفكير في سبل أجرأة

البرنامج المقترح من لدن الوزارة بالشكل الذي يضمن الالتقائية مع باقي الأنشطة والبرامج في إطار فلسفة وأهداف برنامج جبر الضرر الجماعي.

هذا بالإضافة إلى إحداث «مركز 10 أكتوبر للمرأة والطفل» بجماعة مولاي بوعزة بإقليم خنيفرة بشراكة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجماعة القروية لمولاي بوعزة وجمعية مبادرات للتنمية القروية بغلاف مالي يقدر ب 800.000.00 درهم.

8.4. الجمعية المغربية الطبية للتضامن

في إطار أجرأة برنامج جبر الضرر الجماعي وتنفيذا للبرنامج المسطر بين كل من المجلس والجمعية الطبية المغربية للتضامن تم تنظيم قوافل طبية بكل من أقاليم ورزازات، زاكورة، تنغير، الراشدية وميدلت، حيث تم إجراء فحوصات شملت عدة تخصصات طبية وإجراء عمليات جراحية على العيون.

استفاد من هذه العملية عدد كبير من ساكنة هذه المناطق. ويبين الجدول التالي عدد المستفيدين:

الجماعة	عدد المستفيدين والمستفيدات	عدد العمليات الجراحية	التاريخ
سكورة	250	49	من 17 إلى 19/09/ 2010
تاكونيت	307	36	من 24 إلى25/ 09/ 2010
تنغير	1377	62	من30 /09/ 2010 إلى03/ 09/ 2010
أملاكو	90	33	28 /10/ 2010
كلميمة	140	35	11 /10/ 2010
إملشيل	85	25	12 أكتوبر 2010

5. توقيع اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات الحاملة للمشاريع في إطار طلب العروض 2009-1 و2009-2

في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال جبر الضرر الجماعي ضمن الاتفاقية الموقعة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومندوبية الاتحاد الأوربي ووزارة الداخلية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 10 يونيو 2010 حفل إعطاء انطلاقة الشطر الثاني للمشاريع الأولية، والتي تهم إبرام شراكات مع 49 جمعية حاملة ل51 مشروعا موزعة على 11 إقليما مشمولا بجبر الضرر الجماعي. ويبين الجدول التالي نوعية المشاريع الموقعة ومجالاتها.

الإقليم	الجمعية الشريكة	المشروع	المحور
الحسيمة	جمعية الريف للمسرح الأمازيغي بالحسيمة	حفظ الذاكرة الثقافية والتاريخية بواسطة المسرح	الحفظ الإيجابي للذاكرة
	منتدى جمعيات شمال المغرب	دعم الحكامة المحلية عبر تقوية قدرات الفاعلين المحليين في التنمية	تقوية القدرات
	إحداث تعاونية لإنتاج وتسويق الزريبة التقليدية	جمعية مسيرة النور للتنمية ومحاربة الأمية	الأنشطة المدرة للدخل
	مجموعات التحسيس والتوعية	جمعية النهضة للتنمية والأعمال الخيرية	تقوية القدرات
	تشجيع زراعة الورود	جمعية الأمل	الأنشطة المدرة للدخل
	تقوية قدرات النسيج الجمعوي بمدار بني بوفراح والجماعة القروية سنادة	جمعية التضامن وحماية البيئة	تقوية القدرات
	النهوض بحقوق النساء	جمعية المرأة للتنمية والتضامن	تقوية القدرات
	جمع المعطيات والمعلومات حول فترة انتهاكات حقوق الإنسان بمنطقة الحسيمة	جمعية جسور للتنمية بالريف	الحفظ الإيجابي للذاكرة
الناظور	تقوية قدرات النسيج المدني والفاعلين المحليين بمدينة زايو	جمعية مبادرة للتنمية المستدامة والسياحة	تقوية القدرات
	التحسيس حول الأشخاص في وضعية إعاقة بإقليم الناظور	جمعية الغد الأفضل للأشخاص المعاقين بالناظور	تقوية القدرات

فجيج	الحفاظ على البيئة الواحية لضمان استدامة التراث	جمعية التعاونيات الفلاحية بفجيج	الحماية والحفاظ على البيئة
	خلق فضاء لحفظ الذاكرة	جمعية النهضة	الحفظ الإيجابي للذاكرة
	تثمين منتوجات فجيج	جمعية النهوض والتنمية بواحة فجيج	الأنشطة المدرة للدخل
	التربية على الحفاظ على البيئة	شبكة شباب فجيج للتنمية	الحماية والحفاظ على البيئة
	توجيه واستثمار الموارد البشرية بفجيج	ودادية سكان بغداد فجيج	تقوية القدرات
	مبادرات نسائية لمتوقع استراتيجي	الجمعية النسائية للتضامن والتنمية بفجيج	إدماج المرأة والطفل
الراشدية	التربية على المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة	جمعية أصدقاء تلاميذ القرية	إدماج المرأة والطفل
	إحداث مطحنة للزيوت بقصر تازمامارت	جمعية تازمامارت للثقافة والتنمية	الأنشطة المدرة للدخل
	تربية النحل لفائدة النساء القرويات	جمعية وفاق للثقافة والتنمية الاجتماعية	الأنشطة المدرة للدخل
	دعم الديناميات الجمعوية المحلية بواحة الجرف	جمعية سيدي مجبار للتنمية والعمل الاجتماعي	تقوية القدرات
	نسج الخيمة الأمازيغية	جمعية تازمامارت للثقافة والتنمية	الأنشطة المدرة للدخل
	النهوض بالأنشطة المدرة للدخل لفائدة النساء عن طريق خلق تعاونيات	جمعية واحات زيز للثقافة والتنمية	الأنشطة المدرة للدخل
	التكوين لفائدة الفاعلين الجمعويين بالمناطق التي عرفت انتهاكات حقوق الإنسان عل صعيد إقليم الراشيدية	جمعية الجيل الثالث للتنمية والعمل الجمعوي بالجنوب الشرقي	تقوية القدرات
	تربية النحل بواحة أيت يوسف	جمعية يوسف أو داود	الأنشطة المدرة للدخل

خنيفرة	الحفظ الإيجابي للذاكرة الجماعية	جمعية الأمل للتربية والثقافة والرياضة	الحفظ الإيجابي للذاكرة
	تحسين الصحة الإنجابية للمرأة القروية بدوار إيدزر	جمعية التعاون للبيئة والتنمية،	إدماج المرأة والطفل
	إصلاح المدرسة القديمة بتكليت وتحويلها إلى مركز اجتماعي وتربوي	جمعية تكليت للتنمية القروية والبيئة	الأنشطة المدرة للدخل
	مشروع تربية المواشي	جمعية أمزاز للتنمية المحلية	الأنشطة المدرة للدخل
	دعم الأنشطة المدرة للدخل عن طريق تربية النحل	جمعية أمزاز للتنمية المحلية	الأنشطة المدرة للدخل
الحي المحمدي	تكوين ومواكبة الفاعلين الاجتماعيين في إنجاز مشاريع الجمعيات	جمعية مبادرات حضرية	تقوية القدرات
	مركز علاجات المشاكل الصحية والنفسية والترويض الطبي	الجمعية الطبية لتأهيل ضحايا التعذيب	تقوية البنية التحتية الاجتماعية
	من أجل مدرسة لإنتاج السلوك المدني	جمعية الشعلة للتربية والثقافة	تقوية القدرات
	أيادي التعاون	جمعية الانطلاقة النسائية	الأنشطة المدرة للدخل
زاكورة	المنتديات الجهوية للشباب	الجمعية النسائية للتنمية و التضامن	تقوية القدرات
	مركز إعادة التأهيل للأشخاص المعاقين جسديا	جمعية الأشخاص في وضعية إعاقة بزاكورة	تقوية البنية التحتية الاجتماعية
	النهوض بحقوق النساء والأطفال بإقليم زاكورة	الجمعية النسائية للتنمية والتضامن	إدماج المرأة والطفل
	تربية الدمان	جمعية تكيت للتنمية الاجتماعية والاقتصادية	الأنشطة المدرة للدخل

الخميسات	زرع أشجار الفاكهة وتثمين المنتوجات بجماعة آيت يشو	جمعية أمل آيت يشو للتنمية المحلية	الأنشطة المدرة للدخل
	تربية الماعز وتثمين المنتوجات الحليبية بجماعة آيت يشو	جمعية أمل آيت يشو للتنمية المحلية	الأنشطة المدرة للدخل
	خطوات مواطنة للمصالحة وحفظ الذاكرة بالخميسات	الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة	تقوية القدرات
	إدماج المرأة والطفل في التنمية	جمعية تيفلت معمورة	إدماج المرأة والطفل
	التحسيس والنهوض بحقوق الإنسان والحفظ الإيجابي للذاكرة	جمعية سيدي محمد الكامل لدور الصفيح	الحفظ الإيجابي للذاكرة
	صندوق التضامن للشباب	جمعية الشباب من أجل الشباب	تقوية القدرات
أزيلال	إدماج المرأة القروية بتيلوكيت في محيطها الاقتصادي والاجتماعي عبر خلق وحدة لتربية النحل	جمعية تيموليت للتنمية	إدماج المرأة والطفل
	ورشة نسيج تيلوكيت	جمعية تيموليت للتنمية	المرأة والطفل
	تقوية قدرات الفاعلين المحليين بالجماعات الأربع المشمولة بجبر الضرر الجماعي	النسيج الجمعوي للتنمية بأزيلال	تقوية القدرات

طانطان	تقوية قدرات الجمعيات المحلية بطانطان	جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع طانطان	تقوية قدرات الفاعلين المحليين
	تثمين الثراث المحلي والنهوض بالمهن التقليدية	جمعية تاعسالت للإدماج والتنمية	الأنشطة المدرة للدخل
	تنظيم الأنشطة السياحية بإقليم طانطان	جمعية السياحة «وجهة الصحراء»	الأنشطة المدرة للدخل
	المركز المتعدد الاختصاصات للإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للأشخاص في وضعية إعاقة والفئات الهشة	جمعية الاتحاد لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	تقوية القدرات
	مشروع لمسيد لمحاربة التصحر وآثار الجفاف عن طريق الأنشطة الفلاحية	جمعية لمسيد للبيئة والتنمية	الانشطة المدرة للدخل

6. التتبع والتقييم

أفضت عملية تتبع الشطر الأول من المشاريع المنجزة في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي إلى تسجيل نسبة إنجاز تتراوح بين 60% و100% كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الإقليم	المشروع	وضعية التقدم إلى غاية 02 نونبر2010
وارززات	تثمين الثمور و تحسين شروط عيش المرأة.	60%
	انخراط المرأة في دينامية المجتمع المدني.	90%
	استغلال المساحات الفلاحية بنظام التقطير.	85%
	حفر، بناء و استغلال آبار مياه السقي.	90%
	خلق فضاء نسائي.	80%
	النهوض بالسياحة البيئية التضامنية والثقافية.	60%
	النهوض بقدرات التدبير للفاعلين المحليين.	60%
	مركز مقورن للمواطنة الديمقراطية.	60%
	ترميم مكان للذاكرة بدوار حارة المرابطين.	80%
الراشدية	تطوير تربية النحل.	90%
	مشروع الحكامة المحلية.	60%
	مركز فاظمة أوحرفو للتكوين والتوجيه والإعلام.	90%
خنيفرة	تقوية قدرات الفاعلين التنمويين المحليين.	70%
الناظور	إنجاز وثائقي حول أحداث 1984.	80%
	تطوير تربية النحل.	100%
	تقوية القدرات التقنية للأطر و الشباب.	90%
	مركز الريف لحفظ الذاكرة الجماعية.	80%

فجيج	دعم الأنشطة المدرة للدخل بمواد التغذية الفلاحية.	80%
	– دعم قطاع الصناعة التقليدية بفجيج.	90%
	– نحو الحفظ الإيجابي لذاكرة فجيج.	80%
	دعم قدرات الفاعلين بفجيج.	50%
	دعم الأنشطة المدرة للدخل في السياحة.	80%
زاكورة	إحداث أندية للتربية على المواطنة.	50%
	التكوين الحرفي للنساء.	90%
	تربية ماعز درعة.	70%
	دعم الدينامية الجمعوية المحلية.	50%
	تقوية قدرات الشباب على المواطنة وثقافة حقوق الإنسان.	90%
الحسيمة	تشجيع تربية الدواجن.	80%
الحي المحمدي	آثار الفضاء والتاريخ، ذاكرة الحي المحمدي.	70%
	الذاكرة و الكرامة.	80%
	الحي 7 حكايات و2/1 إنجاز وثائقي.	50%

التقييم نصف المرحلي الخارجي

كما أشرفت مندوبية الاتحاد الأوربي على إنجاز التقييم الخارجي نصف المرحلي لبرنامج جبر الضرر الجماعي لتقييم حصيلة المنجزات من أجل ترصيدها والوقوف عند الصعوبات للبحث عن سبل تجاوزها.

وقد مكن هذا التقييم من الوقوف على الدور الفاعل للأجهزة المؤسساتية للبرنامج خصوصا التنسيقيات المحلية باعتبارها آلية فعالة لتحقيق الحكامة الجيدة. وكذا الدور الفاعل للمكاتب الإدارية الجهوية، بما تقدمه من دعم للتنسيقيات المحلية في هذا الشأن.

7. دراسة حول نظام معلومياتي جغرافي

أشرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلى جانب الوحدة المكلفة بتدبير البرنامج على صعيد صندوق الإيداع والتدبير، على إنجاز دراسة حول نظام معلومياتي جغرافي في إطار استراتيجية تهدف إلى تمكين المؤسسة من الولوج إلى المعلومة وتحيينها ومساعدة مختلف الأجهزة المؤسساتية لبرنامج جبر الضرر الجماعي في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى كونه وسيلة من وسائل التواصل والترافع بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومختلف شركائه الوطنيين والمحليين.

8. مخيم عيون المستقبل 3 لصيف سنة 2010

أشرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بمعية شركائه، على تنظيم النسخة الثالثة من المخيم الصيفي عيون المستقبل 3 بشاطئ المهدية في الفترة الممتدة من 02 إلى 16 يوليوز 2010 لفائدة أبناء المناطق المشمولة بجبر الضرر الجماعي، حيث عرفت هذه الدورة مشاركة أزيد من 500 طفل وطفلة بالإضافة إلى 33 إطارا تربويا منحدرا من نفس المناطق، استفادوا من دورة تدريبية نظمتها لفائدتهم وزارة الشباب والرياضة، في إطار تفعيل الشراكة مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وذلك لتمكينهم من اكتساب المهارات التربوية.

وقد تم خلال فترة المخيم تنظيم مجموعة من الأنشطة التربوية والثقافية والإشعاعية لفائدة المستفيدين. كما تم تنظيم زيارات ميدانية لكل من مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومقر البرلمان وبعض المآثر التاريخية لمدينة الرباط.

ثالثا : في مجال استكمال الكشف عن الحقيقة

1. إصدار ملحق خاص بحالات الاختفاء القسري

تبعا للتقرير الرئيسي حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الذي تطرق لنتائج عمل المجلس في موضوع التوصيات التي كلف بمتابعة تنفيذها، ومن بينها ما تم إنجازه في موضوع

الكشف عن الحقيقة وما أسفرت عنه التحريات بخصوص الحالات العالقة، أصدر المجلس ملحقا خاصا يتضمن لوائح الضحايا الذين كانوا في عداد مجهولي المصير.

وقد تضمن الملحق، تذكيرا بالمصطلحات الواردة في النظام الأساسي لهيئة الإنصاف والمصالحة لتحديد المفاهيم المستعملة بخصوص الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، وتعريفا بأهم مراكز ممارسة هذه الانتهاكات وأكثرها شهرة، وحيثيات إعداد القوائم والبيانات الشخصية المتعلقة بالضحية وهويته ومستوى إجلاء الحقيقة حول مصيره.

ويبلغ عدد الضحايا الذين كانوا في عداد مجهولي المصير، المنشورة أسماؤهم بهذه القوائم، والذين كشفت هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة عن مصيرهم، وأقرتا بمسؤولية الدولة عما تعرضوا له من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، يبلغ تسعمائة وثمانية وأربعون (948) ضحية، من بينهم مائتان وأربعة وثلاثون محتجزا وثمان وستون امرأة (68)، تم الإفراج عنهم بعد تعرضهم لاختفاء قسري طويل الأمد.

وستمائة وسبعة وثلاثون (637) شخصا توفوا أثناء ما تعرضوا له من انتهاك، من بينهم تسعة وخمسون (59) طفلا وثلاث وعشرون (23) امرأة.

ويتضمن الملحق كذلك، بطائق تقنية عما تم إنجازه بخصوص الحالات التسع التي ظلت عالقة.

2. إجراء المراسيم الدينية

فور توصل المجلس من المختبر الفرنسي بتاريخ 16 دجنبر 2009 بالنتائج النهائية والكاملة للتحاليل الجينية على عينات من رفات الضحايا الذين سبق تحديد أماكن دفنهم، باشر اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإشعار العائلات المعنية، ومساعدتها على إقامة الشعائر الدينية، وفق ما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة، بهذا الشأن.

1.2. إقامة الشعائر الدينية بالناضور

قام وفد من المجلس بزيارة عائلات ضحايا أحداث يناير 1984 بالناضور بمقرات سكناها، وأبلغها بالنتائج المتوصل بها والتي أكدت هويات أحد عشر شخصا من بين الستة عشرة حالة التي

أجريت عليها التحاليل الجينية، وتعذر تحديد هويات الخمسة الباقين.

ويوم الجمعة 15 يناير 2010، قامت العائلات المعنية بإعادة دفن الرفات بمقبرة المدينة، بحضور رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والسلطات العمومية وممثلي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجلس العلمي، كما أقيم بالمناسبة حفل ديني خاص.

2.2. وضع الشاهدة على قبر المرحوم امحمد المراكشي

بدعوة من المجلس حل بالمغرب يوم 28 فبراير 2010 فردان من عائلة المرحوم امحمد عباس المراكشي الملقب بأبي فادي، المتوفى بسد المنصور الذهبي، حيث تم إبلاغهما، خلال لقاء مع رئيس المجلس، بنتائج التحليل الجيني التي جاءت متطابقة مع التحاليل المجراة على أفراد من عائلة المرحوم، إثر ذلك تم الانتقال إلى مدينة قلعة مكونة، حيت تم وضع الشاهدة على قبر المرحوم، والترحم على قبره.

3.2. نقل رفات المرحوم عبد السلام الطود إلى القصر الكبير

بنفس المقاربة التشاركية المعتمدة، واصل المجلس تنظيم المراسيم مع العائلات التي توصلت بنتائج التحليل الجيني. هكذا، واستنادا على نتائج التحريات ومعطيات الطب الشرعي ونتائج التحليل الجيني، وبناء على قناعة عائلة المرحوم عبدالسلام الطود ورغبتها في نقل رفاته، باشر المجلس الإجراءات الضرورية مع الجهات المختصة لاستخراج رفات المرحوم الطود من مقبرة غفساي يوم الخميس 13 ماي 2010، ونقله إلى مدينة القصر الكبير حيث تمت عملية الدفن بمقبرة المدينة يوم الجمعة 14 ماي 2010. وقد أقيم بالمناسبة حفل ديني خاص.

3. تهيئة القبور وإقامة النصب التذكارية

واصل المجلس بشراكة مع وزارة الداخلية، مسار الكشف الرسمي عن الحقيقة في موضوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحفاظ على الذاكرة من خلال الكشف عن المدافن وتهيئتها كمقابر نظامية مفتوحة للزيارات وتشييد النصب التذكارية بها.

1.3. إقامة النصب التذكاري لضحايا الصخيرات

استجابة للطلب الذي تقدمت به جمعية ضحايا أحداث الصخيرات للمجلس وللجهات المعنية وتعزيزا لروح التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، وخاصة منها تلك المتعلقة بحفظ الذاكرة، نظم المجلس يوم الجمعة 5 مارس 2010، بشراكة مع جمعية ضحايا أحداث الصخيرات، حفلا دينيا بمقبرة الشهداء بالرباط، تم خلاله إزاحة الستار عن النصب التذكاري المقام بجانب قبور الضحايا داخل مقبرة الشهداء بالرباط.

2.3. بناء مقبرة ضحايا أحداث يناير 1984 بالناظور

إتماما لبرنامج الكشف عن الحقيقة وحفظ الذاكرة، عاين المجلس، بتاريخ 12 يوليوز 2010، بحضور بعض أفراد عائلات ضحايا أحداث يناير 1984، انتهاء أشغال بناء القبور وإحاطتها بسور ووضع نصب تذكاري بجانبها.

3.3. بناء مقبرة ضحايا أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء

شكل بناء وتهيئة مقبرة ضحايا أحداث يونيو 1981، فرصة جديدة جسدت من خلالها السلطات المحلية والمجالس المنتخبة، انخراطها في مسلسل المصالحة الوطنية، حيث تم تقديم كل المساعدات اللازمة من السلطات المحلية ومجلس المدينة، لتهيئة مقبرة الضحايا، باعتبارها فضاء للذاكرة. ومن المنتظر الانتهاء من الأشغال قريبا، وإجراء المراسيم المقررة مطلع السنة المقبلة.

4.3. تهيئة قبور ضحايا الاختفاء القسري

بنفس المقاربة التشاركية التي تم تجسيدها في عملية بناء وتهيئة مقبرة ضحايا أحداث يونيو 1981 بالدارالبيضاء، واصل المجلس اتصاله بالإدارة المركزية لوزارة الداخلية والتنسيق معها لتسهيل وتيسير أشغال تهيئة مدافن ضحايا الاختفاء القسري في كل من تاكونيت، أكدز، مكونة وتازمامارت.

وقد تم عقد سلسلة من اللقاءات مع السادة عمال الأقاليم المعنية، عبروا خلالها عن انخراطهم في كافة برامج جبر الضرر الجماعي واستعدادهم التام لتهيئة المقابر وفق تصور المجلس، واعتبارها فضاءات للذاكرة.

رابعا : في مجال الأرشيف وحفظ الذاكرة

تشمل حصيلة عمل المجلس ذات الصلة بالموضوع مجالين أساسيين هما برنامج الأرشيف والتاريخ والذاكرة وإعادة هيكلة وظيفة الأرشيف في المجلس.

1. برنامج الأرشيف والتاريخ والذاكرة

بعد توقيع اتفاقية الشراكة بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي ووزارة المالية من أجل تمويل البرنامج الخاص بتنفيذ توصية هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالأرشيف والتاريخ والذاكرة، تم تنفيذ برنامج إعدادي لإرساء دعائم تنفيذ المشروع. وهكذا تم إنجاز ما يلي:

- تنصيب قسم للدعم؛
- تنظيم ندوة لانطلاق المشروع؛
- عقد اجتماع لجنة الإشراف على البرنامج؛
- تنظيم ندوات موضوعاتية حول الأرشيف والتاريخ والذاكرة.

كما تم اختيار فريق العمل، بعد فتح باب الترشيحات على نطاق واسع، لتنفيذ مكونات البرنامج. ويتكون الفريق، بالإضافة إلى منسقة عامة، من مسؤول إداري ومالي وثلاثة مسؤولين عن كل من الأرشيف والتاريخ والذاكرة.

وعقدت مجموعة العمل الخاصة بهذا البرنامج، والتي هي بمثابة لجنة علمية، عدة اجتماعات أثمرت وثيقة تأطيرية لمكونات البرنامج.

ومن جهة ثانية واصل المجلس تعاونه وشراكته مع وزارة الثقافة في هذا المجال حيث تم:

- تفعيل البند القانوني الوارد في نص القانون الخاص بالأرشيف، بإحداث مؤسسة وطنية للأرشيف، وتزويدها بمقر قار؛
- الشروع في مسطرة اختيار المسؤول عن مؤسسة «أرشيف المغرب».

كما تم توقيع اتفاقية للشراكة بين المجلس ووزارة الثقافة في شهر شتنبر 2010 حول الأرشيف والذاكرة، مما يؤكد عزما أكيدا على تفعيل توصية هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة، لاسيما حفظ الذاكرة وعصرنة الأرشيف.

2. إعادة هيكلة وتنظيم الأرشيف في المجلس

بعد إحداث شعبة الأرشيف تمت عملية هيكلتها، وتتولى حاليا تدبير والمحافظة على الوثائق التي يتم إنتاجها أو المُتوصل بها من مختلف مصالح المجلس ويتم تنظيمها بشكل يسهل معه استعمالها إداريا والمحافظة بالتالي على الذاكرة المؤسساتية للمجلس.

هكذا وفي إطار تفعيل المهام المسندة للشعبة فقد تم الشروع في تحديد هوية ونوعية أرشيف المجلس وجمعه بناء على القواعد العلمية المعتمدة.

كما تتولى الشعبة الإعداد لإعطاء انطلاقة الدراسة الخاصة بتنظيم أرشيف هيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

المحور السادس
اجتماعات المجلس ومجموعات العمل

عقد المجلس خلال سنة 2010 ثلاثة اجتماعات عادية تناولت مختلف القضايا المطروحة، طبقا لمقتضيات القوانين الناظمة لاختصاصاته. كما واصلت مجموعات العمل أشغالها، طبقا للبرامج المسطرة من لدنها.

أولا : اجتماعات المجلس

1. الاجتماع الخامس والثلاثون

تدارس المجلس خلال هذا الاجتماع، المنعقد يوم 25 فبراير 2010، القضايا والمواضيع التالية:

- مشروع التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2009، الذي أعد في جزأين واحد عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب يتضمن موضوعا دالا يتعلق بالممارسة الاتفاقية للمغرب بالنظر لما عرفته من تطور مهم خلال السنة، واستعراضا لممارسة بعض الحقوق والحريات انطلاقا مما توصل به المجلس من شكايات تنفيذا لصلاحياته في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، في حين تناول الجزء الثاني من التقرير حصيلة مختلف أنشطة المجلس؛

- مشروع أرضيتين للعمل حول موضوعي الحكامة الأمنية وحرية الإعلام، بحيث سيعمل المجلس على تعميق التفكير ومواصلة الاستشارات حولهما؛

- مشروع برنامج العمل السنوي لسنة 2010 وخاصة ما يتعلق منه بتطوير العلاقات الخارجية، وبرامج مختلف مجموعات العمل ومقترحاتها برسم سنة 2010 وما حددته من أولويات؛

- برنامج تخليد الذكرى العشرين لإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؛

- تحضير مشاركة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الاجتماع 13 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف.

2. الاجتماع السادس والثلاثون

تدارس المجلس خلال هذا الاجتماع، المنعقد يوم 24 يوليوز 2010، القضايا والمواضيع التالية:

- الدراسات وهي:

– الدراسة المنجزة حول مشروع قانون المسطرة الجنائية، حيث تم الاتفاق على بعثها للقطاع الحكومي المشرف على إعداد مشروع في هذا المجال ليأخذ المقترحات الواردة بها بعين الاعتبار؛

– الدراسة المنجزة حول الاحتجاج، والتي أنجزها المجلس تنفيذا لتوصيات تقريره السنوي برسم سنة 2008 الداعية إلى اعتماد رأي استشاري في موضوع الاحتجاج في علاقته بممارسة الحق في التجمع والتجمهر، وقد تم الاتفاق على ضرورة المزيد من تدقيق المفاهيم ومعالجة قضية الاحتجاج في الإطار الأوسع للحكامة الأمنية؛

– الدراسة المنجزة حول الاتجار بالبشر حيث تم الاتفاق على عقد لقاء خاص بالموضوع يليه لقاء مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية لمناقشة خلاصات الدراسة وإغنائها بالملاحظات والمقترحات اللازمة؛

– الدراسة المنجزة حول آلية وطنية للتظلم لفائدة الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، تنفيذا للتوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية المنشأة بموجب اتفاقيات حقوق الطفل التي صادقت عليها بلادنا. وتم الاتفاق على إعداد صيغة نهائية لهذه الدراسة، والعمل على تدقيق المقترحات الواردة بها في إطار من التعاون مع كافة الأطراف المعنية بالموضوع.

- تقديم عرض عن الصيغة النهائية للخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي أمن المجلس كتابتها لدى لجنة الإشراف الوطنية التي أسند إليها هذا الأمر؛

- تقديم تقرير اعن أشغال وبرنامج العمل المعد من لدن لجنة الإشراف الوطنية المكلفة بتفعيل مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان التي يرأسها المجلس؛

- تقديم تقرير عن حصيلة العمل في مجال متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان استكمالا لتنفيذ برنامج جبر الضرر الفردي المنبثق عن نتائج توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛

- تقديم تقرير عن حصيلة الأنشطة المنظمة لتخليد الذكرى العشرين لإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؛

- تقديم تقرير عن المجهودات المبذولة من قبل المجلس لتجديد اعتماده من لدن اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

3. الاجتماع السابع والثلاثون

تدارس المجلس خلال هذا الاجتماع، المنعقد يوم 20 دجنبر 2010، القضايا والمواضيع التالية:

- ناقش المجلس مشروع تقرير حول أنشطته برسم سنة 2010، والذي تعرض لأشغال اجتماعات هيئات المجلس الداخلية ومختلف أنشطته في مجالات النهوض بحقوق الإنسان والحماية والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، والتواصل والتعاون والعلاقات الخارجية ولأنشطة المجلس وبرامجه المتعلقة باستكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؛

- صادق المجلس على مشروع التوصية المتعلقة بموضوع الاتجار بالبشر والتي تهدف إلى مكافحة هذه الظاهرة على جميع المستويات وخاصة المستويين الدولي والوطني، وذلك بوضع سياسات عمومية قطاعية متكاملة في هذا المجال والعمل على إحداث المرصد الوطني للإجرام وسن التشريعات اللازمة، مع ملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بالموضوع مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛

- صادق المجلس على مشروع مذكرة حول تعزيز الممارسة الاتفاقية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان. وتهدف هذه المذكرة إلى الحث على مصادقة المغرب أو انضمامه للاتفاقيات الدولية والبرتوكولات الملحقة بها المتعلقة بحقوق الإنسان التي لم يصادق عليها بعد، والعمل على استكمال الإجراءات المسطرية المتعلقة بسحب التحفظات على بعض هذه الاتفاقيات، واقتراح إحداث بنية حكومية قارة تتولى تنسيق العمل الحكومي في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا : اجتماعات لجنة التنسيق ومجموعات العمل

يقوم المجلس بإنجاز مهامه وأنشطته من خلال لجنة التنسيق ومجموعات العمل:

1. لجنة التنسيق

عقدت لجنة التنسيق المحدثة في المجلس اجتماعاتها الدورية سنة 2010، وتدارست خلالها مجموعة من المواضيع والقضايا المتعلقة بأنشطة المجلس وما يهم سير برامجه وأنشطته وتتبع قرارات الدورات التي يعقدها المجلس طوال السنة.

2. مجموعات العمل

عقدت مجموعات العمل الخمس، المكونة من أعضاء المجلس، اجتماعاتها المنتظمة على مدار السنة، كل في مجالات اشتغالها، حيث تناولت كل مجموعة عمل القضايا ذات الصلة بمختلف مجالات حقوق الإنسان التي سطرتها ضمن برنامجها السنوي. ومعلوم أن مجموعات العمل هي التي تعد مشاريع التوصيات والمذكرات وتتابع إنجاز الدراسات التي تقترحها في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان وبانشغالات المجلس، والتي يتم تقديمها أمام دورات المجلس قصد البت فيها.

المحور السابع
الشؤون الجهوية

أولا : المساهمة في متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على الصعيد الجهوي

1. الحالات الواردة على المكاتب المتعلقة بالإدماج الاجتماعي

في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة شارك قسم الشؤون الجهوية والمكاتب التابعة له في اجتماعات اللجان المحلية التي تم تنظيمها بمختلف أقاليم المملكة لدراسة الحالات المعنية بالإدماج الاجتماعي. ويوضح الجدول التالي عدد الملفات حسب المدن المعنية:

اللقاءات	عدد الملفات المعنية	الأقاليم
المكتب الإداري الجهوي بالعيون	11	بوجدور
المكتب الإداري الجهوي ببني ملال	19	ازيلال- بني ملال – الفقيه بن صالح
المكتب الإداري الجهوي بورزازات	12	ورزازات – تنغير- زاكورة
المكتب الإداري الجهوي بميدلت	49	خنيفرة- ميدلت – الراشدية
المكتب الإداري الجهوي بأكادير	30	ايت باها-اسا الزاك – كلميم- اكادير- تزنيت – ايت ملول
المكتب الإداري الجهوي بوجدة	86	تازة- جرادة – وجدة – بركان- فكيك بوعرفة –ا لحسيمة-ادريوش
قسم الشؤون الجهوية	3	– بن سليمان
قسم الشؤون الجهوية	3	– سطات

قسم الشؤون الجهوية	12	-الخميسات
المجموع العام	**225**	

2. الحالات المتعلقة بالتغطية الصحية

تفعيلا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال التأهيل الصحي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذوي حقوقهم وتمكينهم من الولوج إلى الخدمات الصحية، تم العمل على تعميم وتوفير خدمات التغطية الصحية لمختلف الضحايا مع تتبع أوضاعهم، حيث تمكن أزيد من 1100 مستفيد (ة) من الحصول على بطائقهم ويتوزعون كالتالي:

المكاتب الإدارية الجهوية	عدد البطائق المسلمة
المكتب الإداري الجهوي بالعيون	310
المكتب الإداري الجهوي ببني ملال	313
المكتب الإداري الجهوي بورزازات	36
المكتب الإداري الجهوي بميدلت	198
المكتب الإداري الجهوي بأكادير	45
المكتب الإداري الجهوي بوجدة	212
المجموع العام	**1114**

ثانيا : إحداث المكتب الإداري الجهوي لجهتي تادلة ازيلال ومراكش تانسيفت الحوز

في إطار دعم الجهوية واللاتمركز، ومتابعة لقضايا حقوق الإنسان عن قرب وضمان سهولة الولوج إلى خدمات المجلس وإلى ثقافة وقيم حقوق الإنسان والديمقراطية، عمل المجلس الاستشاري لحقوق

الإنسان على إحداث مكتب إداري سادس ببني ملال يوم 2010/02/19، وتغطي منطقة نفوذ المكتب الجديد جهتي تادلة أزيلال ومراكش تانسيفت الحوز. وقد أنيطت بالمكتب الجديد المهام التالية:

- استقبال وتوجيه المواطنين؛
- نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها عبر وتنظيم أنشطة إشعاعية وتكوينية وتشجيع التربية على حقوق الإنسان، مع وضع المواثيق الوطنية والدولية رهن إشارة العموم؛
- إعداد برامج لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية؛
- رصد حالات انتهاك حقوق الإنسان ورفع تقارير بشأنها للمجلس الاستشاري؛
- تلقي شكاوى والتماسات فردية وجماعية متعلقة بحقوق الإنسان ورفعها للمجلس؛
- تطوير علاقات تعاون بين كافة المتدخلين الجهويين المعنيين بحماية حقوق الإنسان؛
- تتبع وتيسير تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على الصعيد الجهوي في مجالات التعويضات الفردية والتغطية الصحية وجبر الضرر الجماعي؛
- إعداد تقرير دوري حول وضعية حقوق الإنسان بمنطقة تدخله.

ثالثا : تنظيم لقاءات دورية للمكاتب الإدارية الجهوية

في إطار تقوية قدرات المكاتب الإدارية الجهوية تم تنظيم لقاءين دوريين للمكاتب الجهوية الإدارية. الأول بالعيون أيام 29 و30 و31 مارس 2010 والثاني بمراكش أيام 25 و26 و27 نونبر 2010.

وقد خصص لقاء العيون من جهة لتقاسم التجارب بين المكاتب الإدارية الجهوية في مجالات حفظ الذاكرة وجبر الضرر الجماعي والحماية وبناء الشراكات وذلك عبر قراءة تكاملية للتجارب المتقدمة واستخلاص الدروس المنهجية وتحديد مجالات التعاون والتكامل بين المكاتب، ومن جهة أخرى لوضع خطة عمل إجرائية لتنسيق عمل المكاتب الإدارية الجهوية مع كل من مركز التوثيق والإعلام وشعبتي الحماية والأرشيف.

المكتب	الأنشطة	التاريخ	المكان/المؤسسة	الفئة المستهدفة	العدد
أكادير	لقاءات تواصلية	13 ماي 2010	الثانوية التأهيلية بن تومرت أكادير	. تلاميذ وتلميذات المؤسسة . الأطر الإدارية و المدير .المسؤولة عن الأندية بنيابة التعليم .	60
		15 ماي 2010	الثانوية التأهيلية الزراوي تارودانت	. تلاميذ وتلميذات المؤسسة . مدير المؤسسة . الأساتذة والأستاذات	70
		18 ماي 2010	الثانوية الإعدادية العبدري والثانوية التأهيلية النورس موكادور الصويرة	تلاميذ وتلميذات المؤسستين	80
		29 ماي 2010	مؤسسة محمد بن عبد الله سيدي إفني	تلاميذ وتلميذات المؤسسة	45
		01 يونيو 2010	«مدرسة العهد الجديد» سيدي افني	تلاميذ وتلميذات المؤسسة أقسام السادس ابتدائي	120
		29 ماي 2010	مؤسسة محمد بن عبد الله سيدي إفني	تلاميذ وتلميذات المؤسسة	45
		01 يونيو 2010	«مدرسة العهد الجديد» سيدي افني	تلاميذ وتلميذات المؤسسة أقسام السادس ابتدائي	120
		29 ماي 2010	مؤسسة محمد بن عبد الله سيدي إفني	تلاميذ وتلميذات المؤسسة	35
		01 يونيو 2010	«مدرسة العهد الجديد» سيدي افني	تلاميذ وتلميذات المؤسسة أقسام السادس ابتدائي	120
	تقديم عرض ومعرض الكتاب	20 ماي 2010	الثانوية التأهيلية الجولان بويكرى	تلاميذ وتلميذات المؤسسة	40
		02 يوليو 2010	قاعة العروض و الندوات بلدية طانطان	. تلاميذ و تلميذات المؤسسات التعليمية .جمعية الآباء والأمهات المؤسسات	300
	ندوة و معرض الكتاب	20 ماي 2010 مساء	دار الطالب والطالبة جماعة أولاد دحو	نزيلات و نزلاء الدارين	90
	تقديم عرض	28 ماي 2010	قاعة الاجتماعات بالنيابة الإقليمية لوزارة التعليم كلميم	تلاميذ وتلميذات المؤسسات التعليمية	70
		02 يونيو 2010	«الثانوية الإعدادية محمد الشيخ « بويزكارن	تلاميذ وتلميذات المؤسسة	80

بني ملال	زيارة مقر المكتب الإداري مع تقديم عروض و منشورات المجلس	26 ماي 2010	الثانوية الإعدادية احمد شوقي أكادير	تلاميذ و تلميذات المؤسسة	30
		27 ماي 2010			20
		27 ماي 2010			30
		27 ماي 2010			40
	معرض لمنشورات وإصدارات المجلس	من 08 إلى 20 ماي 2010	مقر المكتب	العموم	120 زائرا
	لقاءات تواصلية	10 ماي 2010	ثانوية الفارابي بأولاد عياد	الأندية الحقوقية،الأطر التربوية والتلاميذ	30
		11 ماي 2010	ثانوية محمد السادس بأزيلال	الأندية الحقوقية،الأطر التربوية والتلاميذ	100
		18 ماي 2010	ثانوية العامرية بني ملال	الأندية الحقوقية بنيابة بني ملال	46
		25 ماي 2010	ثانوية مولاي إسماعيل بقلعة السراغنة	الأندية الحقوقية بالنيابة	33
		10 ماي 2010	ثانوية الفارابي بأولاد عياد	الأندية الحقوقية،الأطر التربوية والتلاميذ	20
		11 ماي 2010	ثانوية محمد السادس بأزيلال	الأندية الحقوقية،الأطر التربوية والتلاميذ	100
		18 ماي 2010	ثانوية العامرية بني ملال	الأندية الحقوقية بنيابة بني ملال	46
		25 ماي 2010	ثانوية مولاي إسماعيل بقلعة السراغنة	الأندية الحقوقية بالنيابة	32
		10 ماي 2010	ثانوية الفارابي بأولاد عياد	الأندية الحقوقية،الأطر التربوية و التلاميذ	40
	استقبال تلاميذ إعدادية عمر بن الخطاب البرادية	26 ماي 2010	مقر المكتب	التلاميذ و الأطر التربوية	50
	معرض لمنشورات وإصدارات المجلس	من 08 إلى 20 ماي 2010	مقر المكتب	العموم	120 زائرا
وجدة	عرض تعريفي بالمجلس	11 ماي 2010	ثانوية عبد الكريم الخطابي بالناضور	تلاميذ و أطر الثانوية	170
		11 ماي 2010	ثانوية عبد الكريم الخطابي بالناضور	تلاميذ و أطر الثانوية	170
	معرض لمنشورات المجلس	من 18 إلى 20 مايو 2010	دار الثقافة بالناضور	عموم المواطنين	300
		من 19 إلى 21 مايو 2010	دار الثقافة بالحسيمة	عموم المواطنين	400
		من 24 إلى 26 مايو 2010	مركز الشبيبة و الرياضة ببوعرفة	عموم المواطنين	250

ورزازات	اجتماع التنسيقية المحلية لجبر الضرر الجماعي بزاكورة	14 ماي2010	مقر عمالة زاكورة	أعضاء التنسيقية المحلية	21
	لقاءات تواصلية	15 ماي 2010	الثانوية التأهيلية إدريس الأول بأكدز	تلاميذ و أطر الثانوية	60
		17 ماي 2010	الثانوية التأهيلية أبي القاسم بسكورة	تلاميذ و أطر الثانوية	100
		18 ماي 2010	ثانوية سيدي داود +ثانوية محمد السادس بورزازات	تلاميذ و أطر الثانويتين	80
		20 ماي 2010	الثانوية الإعدادية زايد أحماد بتنغير	تلاميذ و أطر الثانوية	120
	يومين دراسيين لوضع إستراتيجية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية	25/24 ماي 2010	ورزازات فندق السلام	• نيابات التعليم • أكاديمية سوس ماسة درعة • تلاميذ و أطر إدارية • جمعيات محلية • إعلام	60
العيون	عرض تعريفي بمؤسسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومعرض لبعض المطبوعات والوثائق الخاصة بالمجلس في مجال عمله الحقوقي.	13 ماي 2010	الفضاء الجمعوي بمدينة العيون.	الفعاليات الجمعوية والإعلامية.	30
	عرض تعريفي بمؤسسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومعرض لبعض المطبوعات والوثائق.	15 ماي 2010	مدينة السمارة بمقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية.	مجموعة من التلاميذ والأطر التربوية	73
	عرض تعريفي بالمجلس، ومعرض كتب، بتنسيق مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية ببوجدور، ونادي التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالثانوية الإعدادية عمر بن الخطاب.	17 ماي 2010	مدينة بوجدور بمقر النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية.	مجموعة من التلاميذ والأطر التربوية	87

	«الملتقى الجهوي لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المدرسي»	19 ماي 2010	مدينة الداخلة	التلاميذ من المؤسسات التعليمية المحلية وأطر تربوية ونوادي، وفعاليات جمعوية وإعلامية.	ما يفوق 40
ميدلت	عرض التعريف بحقوق الإنسان	15/11 ماي 2010	الريش	التلاميذ	42
	عرض الطوابع البريدية	من 20 مايو 2010	ميدلت		150

أما لقاء مراكش فقد ركز بالأساس على تقوية قدرات أطر المكاتب الجهوية الإدارية في مجال حماية حقوق الإنسان عن طريق تعميق معرفتهم بالاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان وآليات تنفيذها وبطرق إعداد تقارير الدول والتقارير الموازية المحضرة من طرف الجمعيات والمؤسسات الوطنية من جهة وعلى تقاسم وتطوير العمل الخاص بإعداد المخططات والتقارير السنوية.

رابعا : حصيلة أنشطة المكاتب الجهوية

على امتداد السنة الحالية تمكنت المكاتب الإدارية الجهوية للمجلس من تحقيق تواجد وحضور متميز للمؤسسة مما عزز مكانتها كمؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان، كما أنها ساهمت في تنمية إشعاع المجلس ورسخت لعمل قاعدي في إطار تقوية وتعضيد آليات العمل المشترك والشراكة مع المؤسسات والمنظمات المحلية ذات الاهتمامات المشتركة، وارتكز عمل المكاتب الجهوية على محورين أساسيين، هما السهر أولا على متابعة قضايا حقوق الإنسان عن قرب على المستوى المحلي والجهوي، وثانيا ضمان سهولة الولوج إلى خدمات المجلس والعمل على نشر و إشاعة قيم حقوق الإنسان والديمقراطية.

1. المساهمة في الاحتفال بالذكرى العشرين لإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

تزامنت سنة 2010 مع تخليد الذكرى العشرين لإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ونظرا لأهمية المناسبة سعى المجلس و فروعه إلى إعطاء الاحتفاء بالذكرى بعدا خاصا عبر تكثيف الأنشطة وتنويعها بهدف تسليط الضوء أكثر على منجزات المؤسسة، وفي هذا الإطار نظمت المكاتب

الجهوية مجموعة من اللقاءات التواصلية والندوات والمعارض والأيام الدراسية بمختلف مناطق تدخلها والتي استطاعت أن تمس ما يزيد على 3874 مواطن(ة). وقد ركزت هذه الأنشطة في مجملها على التعريف بالمجلس ومنجزاته ومنشوراته وآليات اشتغاله، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

2. تنظيم أنشطة تحسيسية ودورات تكوينية ولقاءات دراسية

1.2. المكتب الإداري الجهوي لأكادير

في إطار ترجمة التصورات والتوجهات العامة للمجلس حرص المكتب الإداري الجهوي بأكادير على تنظيم مجموعة من الأنشطة المتنوعة، مما عزز ديناميته على المستوى المحلي في إطار اعتماده مقاربة تشاركية ترتكز على العمل المشترك والانفتاح على المؤسسات والمنظمات المحلية العاملة بمجاله الترابي الذي يشمل عدة أقاليم.

- **تنظيم أنشطة تحسيسية وتعريفية بالمجلس ومهامه**

نظم المكتب الجهوي لأكادير ما يزيد على تسع لقاءات تحسيسية بكل من أكادير، تارودانت، سيدي افني، بويكري، استهدفت أزيد من 700 تلميذ وتلميذة وإطار تربوي، كما ركزت على التحسيس بالقيم والمبادئ الكونية لحقوق الإنسان خاصة منها حقوق الطفل، والأندية التربوية

- **تنظيم دورات تكوينية**

وإسهاما منه في تقوية قدرات الفاعلين(ات) المحليين(ات) وتمكينهم من تملك آليات وميكانيزمات الاشتغال الحديثة والمقاربات الجديدة في مجال التخطيط والتدبير المبنية على مبادئ وقيم الحكامة المؤسساتية الجيدة، نظم المكتب الإداري الجهوي بأكادير مجموعة من الدورات التكوينية بشراكة مع فعاليات من المجتمع والجمعيات الشريكة مجموعة من الدورات التكوينية كما يلي:

- دورة حول التدبير الإداري والمالي للجمعيات: نظمت بشراكة مع فدرالية جمعيات أيت ملول لفائدة 36 مشاركا ومشاركة يمثلون 22 جمعية محلية وقد اشرف على تأطير الورشة مؤطرو معهد العاملين في مجال التنمية IFAD يومي 19 و20 يونيو 2010.

- الدورة التكوينية الثانية حول المقاربة القائمة على حقوق الإنسان ومقاربة التدبير المستند

على النتائج بتاريخ 30 /09/ 2010.

- المشاركة في الملتقى التكويني حول: تقوية قدرات المرأة في تدبير الشأن المحلي بتاريخ 01 /02/ 03/10/ 2010.

تنظيم دورة تكوينية يومي 03 و04 دجنبر 2010 حول موضوع «التشبيك والشراكة» استفاد منها 15 مشاركا من أطر الجمعيات الحاملة للمشاريع وكذا أطر الجمعيات المشاركة في طلب المنحة لمشاريعها، حيث تمكن المشاركون من الإطلاع على تقنيات التشبيك واكتساب آليات وطرق عملية لإنشاء وتدبير الشبكات وربط آليات التشبيك بخصوصيات الوسط التي يتم تنفيذها فيه.

- **تنظيم ندوات فكرية ولقاءات دراسية**

وفي إطار حشد الاهتمام وتوعية الفاعلين المحليين حول قضايا الحقوق الفئوية أو الموضوعاتية بهدف تسليط الضوء عليها وتعبئة المتدخلين إلى الاهتمام بها وأخذها بعين الاعتبار في مخططاتهم، تم تنظيم مجموعة من الأنشطة:

- ندوة حول «حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة» يوم الجمعة 22 يناير 2010 بشراكة مع جمعية أسايس للمعاقين بسوس والمجلس البلدي لانزكان للتعريف بخصوصية الشخص في وضعية إعاقة وطبيعة احتياجاته وحقوقه؛

- تنظيم مائدة مستديرة حول الآليات التشريعية والمؤسساتية لحماية اللاجئين بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة بأكادير يومي 12 - 13- فبراير 2010؛

- عرض شريط حول «مسيرة المغرب نحو المساواة» بانزكان بتاريخ 8 مارس 2010؛

- تنظيم يومين دراسيين يومي 8 و9 مارس 2010 بإنزكان في مجال النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بشراكة مع جمعية الأمومة للتربية غير النظامية ومحاربة الأمية من أجل الوقوف على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة من خلال المواثيق الدولية ومدى ملاءمتها للواقع؛

- ندوة حول «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة» يوم 9 مارس 2010؛

- معرض الكتابات النسائية أيام 9-10-11 ابريل 2010؛

- لقاء لبلورة برنامج عملي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية بتاريخ 27 أبريل 2010؛
- تنظيم ندوة حول: «صورة المرأة في الإعلام» بتاريخ 16 أكتوبر 2010؛
- ورش انطلاق مشروع دعم العاملات في القطاعات غير المهيكلة بتاريخ 04 أبريل 2010.

- **عقد شراكات**

في إطار نسج العلاقات مع المؤسسات ذات الاهتمامات المشتركة عقد المكتب الجهوي اتفاقيتي شراكة مع كل من:

- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» حول توظيف المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية بالمغرب، تم على إثرها تنظيم ورشة انطلاقة المشروع يومي 10 و11 ماي 2010 بأكادير وذلك بهدف دعم مفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية وتحقيق الكرامة والمساواة كما يشجع البرنامج اقتراح مشاريع تتناول محاور الأرض، الحق في السكن، الماء والموارد الطبيعية، الصحة، التعليم، مع ايلاء أهمية خاصة للنوع الاجتماعي في كل المشاريع؛

- الأكاديمية الجهوية لجهة سوس ماسة درعة بهدف الرفع من الجهود المبذولة من أجل تعزيز التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في المجال المدرسي بالمؤسسات التعليمية التابعة للأكاديمية.

2.2. المكتب الإداري الجهوي لوجدة

في إطار برنامجه السنوي نظم المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بوجدة مجموعة من الأنشطة أهمها:

- تنظيم يوم دراسي بمدينة بركان يوم 20 مارس 2010 حول الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، شارك فيه 150 مشارك/ة يمثلون مختلف الفاعلين الجهويين. وغطت مواضيع اليوم الدراسي، المحاور ذات الأولوية من حيث اهتمامات الفاعلين الجهويين المحليين. وقد ساهمت الإجابة على التساؤلات التي طرحتها ورشات التكوين في استخراج العناصر الأولية لصياغة مخطط عمل جهوي للنهوض بحقوق الإنسان بالجهة الشرقية.

• نظيم يوم تشاوري حول خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان، بتنسيق مع لجنة الإشراف الوطنية، نظم المكتب الجهوي لوجدة لقاء تشاوريا حول الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك يومي الجمعة والسبت 22 و23 يناير 2010، حضره حوالي 150 مشاركا يمثلون مختلف المصالح وهيئات المجتمع المدني من مختلف أقاليم الجهة الشرقية.

• دعم التربية على حقوق الإنسان من خلال المسرح، بشراكة مع مركز التوثيق والإعلام، نظم المكتب الإداري الجهوي ورشا تدريبيا في الإنتاج المسرحي، خلال الفترة ما بين 12 و27 ابريل 2010، لفائدة 35 تلميذا من ثانوية للأسماء بوجدة، تمكن من خلاله التلاميذ من إنتاج مسرحية «موسيو سطوب»، تتناول الحق في التعليم و مسؤولية جميع الأطراف في ذلك، وقد تم عرض المسرحية يوم 12 ماي 2010 بحضور تلاميذ العديد من الثانويات، بالإضافة إلى ممثلي مركز التوثيق والإعلام وممثلين عن النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية.

• عرض تعريفي حول المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان: نظم المكتب الإداري يوم 11 مايو 2010 بالناظور، لقاءا تواصليا بغية توطيد العلاقة بين الحقل الحقوقي والوسط المدرسي وترسيخ السلوك المدني لدى الناشئة وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل الثانويات، وكذا مساهمة في خلق الآليات التنظيمية والتربوية المدعمة لأنشطة التلاميذ في مجال التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

• تنظيم معارض لمنشورات المجلس: نظم المكتب الإداري الجهوي، في الفترة الممتدة ما بين 18و26 مايو 2010، معارض لمنشورات المجلس في كل من الناضور، الحسيمة وبوعرفة توافد عليها أزيد من 950 زائرا وزائرة.

3.2. المكتب الإداري الجهوي لبني ملال

أُحدث المكتب الجهوي الإداري لبني ملال بتاريخ 19 فبراير2010 ويغطي مجال تدخله جهتي تادلة، أزيلال، ومراكش تانسيفت الحوز، وباشر المكتب عمله بمجرد تأسيسه، حيث استطاع أن ينظم العديد من الأنشطة :

- **تنظيم ورشات تكوينية**

نظم المكتب الجهوي لقاء تشاوريا يومي 19/18 فبراير 2010 وقد حضر هذا اللقاء ممثلو السلطة المحلية والمصالح الأمنية والمصالح الخارجية وجمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومجموعة من الفعاليات الحقوقية. عرف هذا اللقاء تنظيم ثلاث ورشات خصصت الأولى منها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثانية للحقوق المدنية والسياسية والثالثة للحقوق الثقافية تم خلالها الوقوف على الإكراهات والمكتسبات كما خلصت إلى مجموعة من التوصيات.

- **لقاءات دراسية**

نظم المكتب الإداري الجهوي لقاء دراسيا حول: الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وسبل اعتمادها كمرجع في الأنشطة المحلية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، بتنسيق مع مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان بتاريخ 26 يونيو2010 شارك فيه أطر الأندية الحقوقية والجمعيات الشريكة، وخصص اللقاء للتعريف بمسار وأهداف الأرضية المواطنة، وسبل اعتمادها كمرجع في الأنشطة المحلية الرامية إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان، كما تم الوقوف على الإكراهات والمكتسبات، في واقع الأندية بالمنطقة وخلص اللقاء إلى مجموعة من التوصيات تهم تفعيل دور الأندية في النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

- **تنظيم لقاءات تحسيسية**

نظم المكتب الإداري خمس لقاءات تواصلية مع الأندية الحقوقية بالمؤسسات التعليمية استهدفت 220 من الأطر التربوية والتلاميذ ومسؤولي الأندية الحقوقية بالمدارس المتواجدة بكل من الفقيه بن صالح، أزيلال، قلعة السراغنة، وبني ملال.

- **دورات تكوينية**

وسعيا إلى النهوض بثقافة المساواة بين الجنسين والتعريف بالحقوق الإنسانية للنساء والدفاع عنها نظم المكتب الجهوي لبني ملال ورشتين تكوينيتين حول الحقوق الإنسانية للنساء وذلك بتاريخ 5 و22 ماي 2010 بكل من مدينتي قلعة السراغنة وجماعة العطاوية لفائدة الجمعيات المحلية.

4.2. المكتب الإداري الجهوي لميدلت

تمحورت أنشطة المكتب حول ما يلي:

- إعداد وتسجيل فيلم تربوي حقوقي حول التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مع تضمينه لمجموعة من المشاهد عن الحياة الاجتماعية بالمنطقة وبعض المناطق ذات الصلة بماضي الانتهاكات إضافة إلى فضاءات تربوية معدة للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

- تنظيم ندوة فكرية حول الهجرة تحت عنوان: مضامين الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وذلك يوم 18 غشت 2010 بدار الثقافة ميدلت في إطار الاحتفال باليوم الوطني للمهاجر بتنسيق مع عمالة إقليم ميدلت و النيابة الإقليمية للتربية والتكوين.

كما عمل المكتب الجهوي على تنظيم أنشطة ذات طابع حقوقي تستهدف رفع الوعي الحقوقي بالمنطقة تتمثل في:

- عرض حول الوضع الحقوقي للمرأة في الجنوب الشرقي المغربي وذلك يوم 18 يونيو 2010 بالرشيدية لقائدة الجمعيات المنخرطة في برنامج Kic-SPCVVF MAROC، استفادت منه 20 امرأة.

- عرض حول الوضع الحقوقي للمرأة في الأطلس المتوسط وذلك يوم 17 يوليوز2010 بإيتزر لفائدة جمعيات البلدة.

5.2. المكتب الإداري الجهوي للعيون

نظرا للخصوصية السياسية التي تعرفها المنطقة فقد هيمنت الأنشطة ذات الطابع الحمائي على أداء المكتب، حيث ركز على متابعة المواضيع ذات الصبغة الحقوقية على مستوى المناطق الجنوبية وتوضيح مهامه التي تشمل تلقي الشكايات ومتابعة المواضيع الحقوقية على المستوى الجهوي:

- المشاركة في اليوم التشاوري حول الجهوية الموسعة من تنظيم النسيج الجمعوي بالأقاليم الجنوبية «منتدى الساقية الحمراء ووادي الذهب للديمقراطية والتنمية» الذي تم خلاله تشكيل فريقي

عمل لصياغة تصور حول المهام المنوطة بالجمعيات في إطار الجهوية الموسعة، فيما اشتغل الفريق الثاني على صياغة تصور حول طبيعة مشاركة المواطنين في شؤون الجهة.

- عقد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوم 29 مارس 2010، لقاء مع المجموعة التي اعتادت تنظيم وقفات احتجاجية بخصوص الإدماج الاجتماعي، بمقر المكتب الإداري الجهوي بالعيون، وذلك بحضور فرع المركز المغربي لحقوق الإنسان بالعيون.

كما عمل المكتب الجهوي على استقبال وفود وإجراء حوارات معها:

- زيارة وفد فرنسي برئاسة المستشار الثاني بالسفارة الفرنسية السيد Eric AMBLARD للمكتب الإداري الجهوي بالعيون يوم 24 مارس 2010 تم خلال هذا اللقاء توضيح مهام المكتب الإداري الجهوي بالعيون، والإجابة عن مجموعة من التساؤلات تهم الشأن الحقوقي بالمناطق الجنوبية.

- زيارة السيدة TANYA WARBURG من منظمة FREEDOM FOR ALL ببريطانيا للمكتب الإداري الجهوي بالعيون.

- زيارة صحافيين موريتانيين عن جريدتي (صحراء ميديا) و(الأخبار) وإجراء حوار مع رئيس المكتب.

- زيارة مراسل صحفي بإذاعة casa FM، وإجرائه لحوار مع رئيس المكتب.

6.2. المكتب الإداري الجهوي لورزازات

تأسيسا لحوار يفتح المجال أمام الفعاليات المحلية والحقوقية للمشاركة في وضع التصورات الكفيلة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بأقاليم ورزازات شارك المكتب الجهوي في يوم دراسي حول الأراضي السلالية وعائق التنمية يوم 23 يونيو 2010.

كما نظم المكتب يومي 25/24 ماي 2010، بشراكة مع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة، لقاء دراسيا لبلورة مخطط عمل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان

بالمؤسسات التعليمية ووضع إستراتيجية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بهذه المؤسسات. شارك في هذا اللقاء أعضاء وعضوات الأندية التربوية والأطر التربوية والإدارية والمصالح النيابية، بالإضافة إلى ممثلين عن مجالس تدبير المؤسسات وفاعلين مدنيين من نيابات وزارة التربية الوطنية بأقاليم ورزازات، زاكورة وتنغير.

وقد خلص المشاركون إلى وضع تصور للهيكلة التنظيمية والمؤسساتية لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على المستويين المحلي والجهوي، وكذا لآليات التتبع والمصاحبة وتحديد أدوار جميع المتدخلين.

وتتويجا للعمل المنجز خلال اليومين الدراسيين تم توقيع اتفاقية شراكة بين المكتب الجهوي ورزازات والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة.

المحور الثامن
التوثيق والنشر

أولا : التوثيق

تم في هذا المجال اعتماد برنامج عمل يرتكز على المحاور التالية:

- تدبير فعال وناجع للرصيد الوثائقي الذي يتوفر عليه مركز التوثيق والإعلام والتكوين في مجال حقوق الإنسان؛
- تلبية الحاجيات في مجال الإعلام والتوثيق والنشر الخاصة بحقوق الإنسان؛
- المساهمة في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وقد مكن برنامج العمل هذا من توفير رؤية واضحة على مستوى التوثيق سواء على من حيث اعتماد نهج خاص باقتناء الإصدارات، أو نوعية الأعمال والوثائق التي يتم نشرها، بالإضافة إلى استشراف وتصنيف مختلف احتياجات المهتمين بمجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني، والسعي إلى التواصل معهم بشكل مستمر حول مختلف الوثائق التي يصدرها المجلس.

كما تم الاشتغال على إعادة تصنيف وتبويب الرصيد الوثائقي للمجلس من حيث المنشورات والإصدارات، وكذا تحديث المساطر والتدابير المعتمدة في مجال التوثيق وإعادة طباعة العديد من الإصدارات القديمة للمجلس.

ثانيا : الطباعة والنشر

واصل المجلس إصدار منشوراته، كما عمل على ترجمتها إلى عدة لغات وفق مقاربة ترمي لتوثيق عمله والتواصل مع الفاعلين والمعنيين بحقوق الإنسان.

1. نشر إصدارات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

تواصلت خلال سنة 2010 عملية طباعة منشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والتي بلغ عددها 14 وثيقة، وهي كالتالي:

- التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2007 باللغات الفرنسة والانجليزية والاسبانية؛
- التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2008 باللغة العربية؛
- تقرير حول متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة- التقرير الرئيسي 2009 باللغتين العربية والإنجليزية؛
- الجزء الثالث من التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة باللغة الفرنسية؛
- الجزء السادس من التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة باللغة الفرنسية؛
- الجزء الخامس من التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة باللغة الإنجليزية؛
- عشرون سنة في خدمة حقوق الإنسان باللغة العربية؛
- تقرير حول متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة- الملحق 1 المتعلق بحالات الاختفاء القسري باللغة العربية؛
- تقرير حول متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة- الملحق 2 المتعلق بجبر الضرر الفردي باللغة العربية؛
- تقرير حول متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة- الملحق 4 المتعلق بتفعيل الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية باللغة العربية؛
- تقرير حول متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة باللغة الإسبانية؛
- نتائج أشغال اللقاء السابع للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان باللغة الفرنسية؛
- تقرير الرباط: مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي باللغات العربية، الفرنسية، الإنجليزية والإسبانية (نشر في قرص مدمج)؛
- التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2008 باللغة الفرنسية.

2. ترجمة إصدارات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

- تمت خلال سنة 2010 برمجة ترجمة مجموعة من وثائق المجلس، ويتعلق الأمر ب:

- التوصيات والآراء الاستشارية يوليوز 2003 – أكتوبر 2007 (الترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الفرنسية والانجليزية والاسبانية)؛

- تقرير حول متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة– التقرير الرئيسي 2009 (الترجمة من اللغة العربية إلى الفرنسية والاسبانية)؛

- تقرير خاص بالأوضاع في السجون لسنة 2004 (الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الانجليزية)؛

- التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2008 (الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الانجليزية)؛

- تقرير الرباط: مفهوم وتحديات جبر الضرر الجماعي 4 - 12 فبراير 2009 (الترجمة إلى اللغات العربية والفرنسية والانجليزية والاسبانية)؛

- اللقاء السنوي السادس للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان حول موضوع «دور المؤسسات الوطنية في تعزيز حكم القانون»، المنعقدة بالرباط في 12 ماي 2010 (الترجمة إلى اللغة العربية واللغة الانجليزية)؛

- ACTES DE LA 7ème CONFÉRENCE DES INSTITUTIONS NATIONALES AFRICAINES DES DROITS DE L'HOMME- Paix et Justice : Rôle des Institutions Nationales des Droits de l'Homme (3-4-5 novembre 2009)

المحور التاسع
التـواصـــل

أولا : ماهية الإعلام والتواصل

تضطلع شعبة الإعلام والتواصل بالمهام التالية:

الرصد: وذلك عبر رصد وتجميع الأخبار، المعلومات، الوثائق المرتبطة بعمل المجلس ومحيطه وبمختلف مجالات حقوق الإنسان على العموم؛

التواصل الخارجي: وذلك من خلال:

- التعريف بالمؤسسة وبأنشطتها أي التواصل المؤسساتي؛
- الإعلام، التحسيس والترافع، أي التواصل الاجتماعي؛
- تدبير العلاقة مع وسائل الإعلام (الإخبار، التكوين، الإمداد بالمعطيات)؛

التواصل الداخلي: وذلك من خلال العمل على ضمان تقاسم المعلومات والمعارف والتجارب بين العاملين بالمجلس وبين أعضائه.

وهكذا، تعمل شعبة الإعلام والتواصل بشكل أفقي مع كل الشُعب الإدارية والمسؤولين بالمجلس، وتسهر على تدبير التواصل الداخلي والخارجي للمجلس.

ثانيا : حصيلة عملية التواصل برسم سنة 2010

على إثر إحداث مكاتب إدارية جهوية جديدة للمجلس وتزايد المشاريع التي تطلقها المؤسسة أوتنخرط فيها، والتحاق عدد مهم من العاملين الجدد بالمجلس في مختلف جهات المملكة، رسمت شعبة الإعلام والتواصل جملة من الأهداف تهم:

- تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها خلال السنة الأولى من إحداث الشعبة على مستوى تنظيم العمل والمقاربة المعتمدة، وثقافة التواصل وتبادل المعلومة؛

- تطوير وسائل التواصل وتقاسم المعلومة على المستوى الداخلي؛

- تطوير وسائل الرصد: البحث عن مصادر المعلومة في مجال حقوق الإنسان محليا، وطنيا ودوليا، من أجل تمكين كل العاملين بالمجلس من تتبع عمل المؤسسة على المستوى الوطني والدولي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف عملت شعبة الإعلام والتواصل على:

1. التواصل الداخلي

- مأسسة أجندة أنشطة المجلس، التي تعمم على كل مسؤولي المجلس وعلى الأعضاء لتعزيز تقاسم المعلومة داخل المجلس ولضمان تواصل أفضل حول أنشطته؛

- انتظام تعميم النشرة الإخبارية الداخلية شهريا، وبثها بصيغة إلكترونية سهلة وفي متناول كل العاملين بالمجلس؛

- العمل بتعاون مع قسم المعلوميات على وضع نظام الأنترانيت في الشق المتعلق بالتواصل؛

- توسيع مجال الرصد من خلال الاشتغال على سائل الإعلام الإلكترونية الوطنية والدولية؛

- تنظيم ورشة تواصلية تكوينية مع مختلف مسؤولي المكاتب الإدارية الجهوية همت تبادل الممارسات الفضلى في مجالات الرصد، تقاسم المعلومة، العلاقة مع الصحافة، التواصل المؤسساتي وإنجاز الدعامات التواصلية؛

- مواصلة الرصد والتتبع اليومي للصحف الوطنية ولأهم الصحف الدولية والمواقع الإلكترونية في مجال حقوق الإنسان.

2. التواصل الخارجي

تم الحرص في مجال التواصل الخارجي، خاصة في ما يتعلق بتدبير الموقع الإلكتروني والعلاقة مع الصحافة، على:

- ضمان انتظام الصدور الشهري للنشرة الإخبارية الإلكترونية إذ شهدت سنة 2010 صدور 12 عددا؛

- إنجاز عدد من الدعامات التواصلية (يومية ومفكرة المجلس برسم سنة 2010، قرص مدمج يضم إصدارات المجلس باللغات الأربع)؛

- السهر على تنظيم مشاركة المجلس في المعرض الدولي للنشر والكتاب لسنة 2010 (تهيئة رواق المنشورات، تنظيم البرنامج الثقافي الموازي...)؛

- السهر على تنظيم مشاركة المجلس في التظاهرة الفنية الشبابية (البولفار) بالدار البيضاء من خلال إقامة رواق لمنشورات المجلس واستقبال الزوار لشرح مهام ومشاريع المؤسسة؛

- إخراج الموقع الإلكتروني للمجلس في حلة جديدة تتميز ببساطة التصفح، ووضوح المضمون وإبراز أفضل لأنشطة المؤسسة ومشاريعها؛

- تحيين شامل لموقع المجلس على مستوى لغاته الأربع (العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الإسبانية)؛

- إضافة عدد مهم من وثائق المجلس (الرسائل الملكية، المذكرات، النصوص المرجعية...) تؤرخ لعشرين سنة من حياة المجلس، تم إعدادها وتبويبها في كتاب نشر بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لإحداث المجلس؛

- جعل موقع المجلس مرجعا توثيقيا في مجال حقوق الإنسان، إذ أُدرجت فيه مختلف التقارير الوطنية المقدمة للهيئات الاتفاقية بخصوص إعمال المغرب للاتفاقيات التي صادق عليها في مجال حقوق الإنسان.

وقد سجل موقع المجلس خلال سنة 2010، نحو 43 ألف و444 زيارة (14938 منها يرتاد أصحابها الموقع بانتظام)، دامت كل واحدة منها 4 دقائق و 21 ثانية على الأقل.

ويتوزع الزوار على الشكل التالي:

- المغرب (33 ألف و998)؛
- فرنسا (1448)؛
- الولايات المتحدة الأمريكية (800)؛
- إسبانيا (695)؛
- الجزائر (596)؛
- بلجيكا (576)؛
- تونس (422)؛
- سويسرا (418)؛
- مصر (357)؛
- كندا (308)...

وفي هذا الإطار، يذكر أن «مركز التوثيق والبحث حول حقوق الإنسان» التابع لجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية، اختار الموقع الإلكتروني للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كمصدر من ضمن مصادر موقعه الخاص بتجميع الموارد التوثيقية وأرشيف حقوق الإنسان. ويختص هذا الموقع، الذي يحمل اسم «موقع أرشيف حقوق الإنسان»، في تجميع الأرشيفات الإلكترونية الخاصة بحقوق الإنسان والمنشورات وباقي الموارد التوثيقية في مجال حقوق الإنسان الصادرة عن منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان.

المحور العاشر

الاحتفال بالذكرى العشرين
لإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

بمناسبة الذكرى العشرين لإحداثه نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لقاء خاصا استدعي إليه الرؤساء السابقون وأعضاء المجلس السابقون والحاليون، أعضاء من هيئة التحكيم المستقلة وهيئة الإنصاف والمصالحة، وأعضاء من الحكومة والبرلمان والهيئات السياسية والنقابية والمجتمع المدني والجامعات، وممثل منظومة الأمم المتحدة في المغرب، ومندوبية الاتحاد الأوروبي بالمغرب، ومؤسسات وطنية وأجنبية وممثلون عن منظمات غير حكومية دولية لحقوق الإنسان وخبراء دوليون.

كما تم، بالمناسبة، تنظيم معرض لمنشورات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وتقديم المعرض المتنقل حول الطوابع البريدية وحقوق الإنسان المنظم بشراكة مع بريد المغرب.

وتميز اللقاء الخاص بتخليد هذه المناسبة باستعراض المسار الذي قطعه المجلس وبعض الانجازات التي قامت بها هذه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لاسيما تقديم مجموعة من الآراء الاستشارية بخصوص عدد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وإعداد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وكذا خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلا عن إعداد تقارير دورية حول حالة حقوق الإنسان بالمغرب.

كما تم استحضار دور المجلس كعضو «نشيط» في لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان وغيرها من الشبكات الجهوية والإقليمية لهذه المؤسسات، وقد شكل تخليد الذكرى العشرين لإحداث المجلس مناسبة للعودة إلى الذات والتفكير في كل ما من شأنه تحقيق المزيد

من التطوير لمهام المجلس واختصاصاته ومجالات تدخله.

ومن أجل تسليط الضوء على أهم المراحل التي ميزت مساره، على امتداد عقدين من الزمن ، أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمناسبة الذكرى العشرين لإحداثه، كتابا خاصا يحمل عنوان «عشرون سنة في خدمة حقوق الإنسان»، يتوقف عند أهم المحطات التي طبعت عمل المجلس منذ إحداثه، عبر تقديم جملة من الوثائق (خطب ورسائل ملكية، توصيات، آراء استشارية، نصوص قانونية وتنظيمية، مذكرات، وثائق مرجعية..) شاهدة على مسار مؤسسة وطنية مستقلة وتعددية لعبت دورا محوريا في تعزيز المصالحة والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بالمغرب.

المحور الحادي عشر

تدبير الموارد البشرية والمالية وإحداث نظام معلومياتي

أولا : تدبير الموارد المالية

1. مصادر مالية المجلس

تتمثل مصادر تمويل المجلس كالآتي:

- الميزانية العامة للمجلس؛
- الإعانات الصادرة عن الشراكات مع الهيئات الوطنية والدولية.

عرفت هذه الموارد خلال الأربع سنوات الماضية تطورا ملحوظا كما يوضح ذلك الجدول التالي:

السنة	الميزانية العامة للمجلس	الإعانات
2007	38.827.200،00	2.525.831،69
2008	47.687.000،00	10.082.938،00
2009	53.081.000،00	4.000.000،90
2010	53.081.000،00	1.501.961،62

وهكذا يتضح أن سنة 2010 عرفت زيادة مستمرة بلغت نسبتها 37 في المائة مقارنة مع سنة 2007 ، أما بالنسبة لوثيرة تطور الموارد المالية المتأتية من المنح فإنها ترتبط بحجم المشاريع المنجزة في إطار شراكات المجلس مع شركائه الوطنيين والدوليين.

فبالنسبة للسنة المالية 2008 سجلت المنح المتوصل بها زيادة قياسية بسبب الدعم الذي تلقاه المجلس لإعادة تهيئة قاعة «إدريس بنزكري» تخليدا لذكرى الراحل.

2. تنفيذ ميزانية المجلس برسم سنة 2010

بلغ حجم الميزانية المخصصة للمجلس برسم سنة 2010 ما مجموعه 53 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:

	المبلغ الاجمالي	النسبة المائوية
شراء المستهلكات	5.660.000،00	%11
التكاليف الخارجية	1.756.000،00	%3
تكاليف خارجية أخرى	9.802.500،00	%18
الضرائب والرسوم	38.000،00	%0
المصاريف الخاصة بالموظفين	20.974.500،00	%40
معدات ومصاريف أخرى	14.850.000،00	%28

أما مجموع المصاريف إلى غاية نهاية شهر دجنبر 2010 فقد بلغ 17،397.797.50 درهم (ما يفوق 50 مليون درهم) أي بنسبة إنجاز بلغت 96 في المائة، موزعة على الشكل التالي:

	المبلغ الاجمالي	النسبة المائوية
شراء المستهلكات	5.415.221،87	%11
التكاليف الخارجية	1.627.398،32	%3
تكاليف خارجية أخرى	9.358.147،94	%18
الضرائب والرسوم	27.538،00	%0
المصاريف الخاصة بالموظفين	19.745.363،04	%39
معدات ومصاريف أخرى	14.623.728،00	%29

1.2. نفقات التسيير

تتكون هذه النفقات مما يلي:

- شراء المستهلكات؛

- التكاليف الخارجية؛
- تكاليف خارجية أخرى؛
- الضرائب والرسوم؛
- المصاريف الخاصة بالموظفين.

	المبلغ الاجمالي	النسبة المائوية
شراء المستهلكات	5.415.221،87	%15
التكاليف الخارجية	1.627.398،32	%4
تكاليف خارجية أخرى	9.358.147،94	%26
الضرائب والرسوم	27.538،00	%0
المصاريف الخاصة بالموظفين	19.745.363،04	%55

1.1.2. شراء المستهلكات

تتوزع نفقات هذا البند، والتي تغطي 15 في المائة من مصاريف التسيير خلال سنة 2010، على الشكل التالي:

	المبلغ الاجمالي	النسبة المائوية
شراء المستهلكات والأدوات	3.673.838،67	%68
أشغال، دراسات وتقديم خدمات	1.741.383،20	%32

- **شراء المستهلكات والأدوات**

تمثل مصاريف الطباعة 45 في المائة من هذا البند في ميزانية المجلس مما يعكس المجهود المبذول في مجال نشر تقارير المجلس وأشغال التظاهرات العلمية التي ينظمها على مدار السنة.

- **أشغال، دراسات وتقديم خدمات**

ببلوغ هذا البند من المصاريف الموجهة للدراسات وتقديم الخدمات نسبة 32 في المائة فإنها تكون قد سجلت زيادة ملموسة بالمقارنة مع سنة 2009.

2.1.2. التكاليف الخارجية

تشكل هذه التكاليف 4،5 في المائة من مجموع ميزانية التسيير، وتتوزع هذه المصاريف على الشكل التالي:

	المبلغ الاجمالي	النسبة المائوية
مصاريف الايجار	1.077.425،00	%66
الصيانة والاصلاحات	320.720،27	%20
أقساط التأمين	229.253،05	%14

- **مصاريف الإيجار**

تمثل هذه المصاريف مجموع التحملات الكرائية لمقرات المجلس المركزية والجهوية، مبلغا إجماليا يبلغ 1.077.425،00 درهم أي 66 في المائة من المصاريف المنجزة.

- **الصيانة والإصلاحات**

يمثل هذا البند، الذي يغطي صيانة وإصلاح المقرات وحظيرة السيارات ومختلف أدوات المجلس، مبلغا إجماليا يبلغ 320.720،27 درهم أي 20 في المائة من المصاريف المنجزة.

- **أقساط التأمين**

بلغ حجم مصاريف أقساط التأمين 229.253،05 درهم أي 14 في المائة من المصاريف المنجزة.

3.1.2. تكاليف خارجية أخرى

يمثل هذا البند 26 في المائة من مصاريف التسيير ويتكون من:

	المبلغ الاجمالي	النسبة المائوية
الدراسات والأبحاث والتوثيق	730.761،03	%8
النقل	1.677.844،84	%18
التنقلات، المهام، الإيواء والاستقبالات	3.825.378،70	%41
المنشورات، المنح، العلاقات العامة والهدايا	1.896.899،86	%20
نفقات البريد والاتصالات	1.109.933،31	%13
التكاليف البنكية	2.072،82	%0

- **الدراسات والأبحاث والتوثيق**

بلغ حجم الالتزامات الخاصة بالدراسات والتوثيق والترجمة والدعم الفني والتكوين وتقوية القدرات ما مجموعه 730.761،03 دراهم أي بنسبة 8 في المائة من المصاريف المنجزة.

- **النقل**

يغطي هذا البند أساسا مصاريف تنقلات الرئيس والأمين العام والأعضاء وضيوف المجلس وأطره، للقيام بمختلف المهام الوطنية والدولية. بلغت مصاريف هذا البند 1.677.844،84 درهما أي 18 في المائة من مجموع المصاريف المنجزة.

- **التنقلات، المهام، الإيواء والاستقبالات**

تغطي نفقات هذا البند مصاريف أنشطة المجلس، التنقلات والمهام والإقامة والاستشهار والاستقبالات. وقد عرف هذا النوع من المصاريف ارتفاعا بالمقارنة مع باقي النفقات حيث بلغت 3.825.378،70 درهم أي 41 في المائة من المصاريف المنجزة.

- **المنشورات، المنح، العلاقات العامة والهدايا**

نظرا للدعم الممنوح للجمعيات والمنظمات الحقوقية، فإن نفقات هذا البند قد بلغت 1.896.899،86 درهم أي 20 في المائة من المصاريف المنجزة.

- **نفقات البريد والاتصالات**

يبلغ مجموع نفقات هذا البند 1.225.190،69 درهم أي 13 في المائة من المصاريف المنجزة بالنسبة لمجموع التحملات الخارجية.

- **التكاليف البنكية**

يبلغ مجموع نفقات هذا البند 2.072،82 درهم.

4.1.2. الضرائب والرسوم

يبلغ مجموع نفقات هذا البند 27.538،00 درهم.

5.1.2. المصاريف الخاصة بالموظفين

تغطي هذه التحملات 55 في المائة من مصاريف التسيير وتتوزع على الشكل التالي:

	المبلغ الاجمالي	النسبة المائوية
تسديد أجور الموظفين	18.083.453،87	%92
تكاليف اجتماعية	702.688،11	%3
تكاليف اجتماعية أخرى	959.221،06	%5

وتغطي أجور مجموع موظفي المجلس 92 في المائة من مصاريف هذا البند.

2.2. نفقات التجهيز

تتشكل هذه المصاريف من البنود التالية:

- وسائل النقل؛

- الأثاث وتجهيزات المكتب والمعدات المعلوماتية والتهيئة؛
- اقتناء بناية؛
- البناء.

	المبلغ الاجمالي	النسبة المائوية
وسائل النقل	103.932،40	%1
الأثاث وتجهيزات المكتب والمعدات المعلوماتية والتهيئة	3.971.386،60	%27
اقتناء بناية	10.548.409،00	%72
البناء		%0

تمثل مصاريف التجهيز المنجزة إلى حدود 31 دجنبر 2010 نسبة 29 في المائة من المصاريف الإجمالية، في حين تجاوز مجموع مصاريف اقتناء بناية، لنفس الفترة، 72 في المائة من الميزانية المخصصة لهذا البند.

ثانيا : تدبير الموارد البشرية للمجلس

يبلغ مجموع موظفي المجلس 126، وقد عرف هذا الرقم ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2007. ويوضح الجدول التالي التوظيفات التي قام بها المجلس:

السنة	عدد التوظيفات
2007	21
2008	31

2009	35
2010	22

1. البنية الهيكلية لموظفي المجلس

1.1. الهرم العمري للموظفين

يبلغ متوسط العمر بالنسبة لموظفي المجلس47 سنة، ويوضح الجدول التالي توزيع الموظفين حسب السن:

الفئة العمرية	المجموع
ما بين 20-30 سنة	18
ما بين 30-45 سنة	65
ما بين 45-60 سنة	43

2.1. الفئات المهنية لموظفي المجلس

يوضح الجدول التالي توزيع موظفي المجلس حسب الفئة:

الفئة المهنية	العدد	النسبة المائوية
الأطر العليا	65	%52
الأطر المتوسطة	19	%15
أعوان الخدمة	42	%33

ومما تجدر الإشارة إليه أن نسبة الإناث من مجموع الموظفين تبلغ50 .8 في المائة.

2. توزيع موظفي المجلس حسب البنيات الإدارية

1.2. التوزيع حسب الشُعب

	الرئاسة	الأمانة العامة	مركز التوثيق والإعلام	شعبة الشؤون الجماعية	شعبة العلاقات الخارجية	شعبة الحماية	شعبة التواصل	الشعبة الإدارية والمالية	المجموع
العدد	14	07	15	21	07	16	07	39	126

2.2. التوزيع حسب جنس الموظفين

النوع	الرئاسة	الأمانة العامة	مركز التوثيق والإعلام	شعبة الشؤون الجماعية	شعبة العلاقات الخارجية	شعبة الحماية	شعبة التواصل	الشعبة الإدارية والمالية	المجموع
الذكور	09	04	04	14	03	04	02	22	62
الإناث	05	03	11	07	04	12	05	17	64

3.2. التوزيع حسب الدرجة والمهام

	الرئاسة	الأمانة العامة	مركز التوثيق والإعلام	شعبة الشؤون الجماعية	شعبة العلاقات الخارجية	شعبة الحماية	شعبة التواصل	الشعبة الإدارية والمالية	المجموع العام
أطر عليا	08	02	07	15	05	09	06	13	65
أطر متوسطة	01	02	03	03	01	02	00	07	19
أعوان التنفيذ	05	03	05	03	01	05	01	19	42

ثالثا : النظام المعلومياتي

إن المجلس بصدد وضع تصور للمخطط الاستراتيجي لنظامه المعلومياتي يتمحور حول ثلاثة محاور:

- النظام المعلومياتي «الإشراف والمساعدة على اتخاذ القرار»؛
- النظام المعلومياتي «المهام»؛
- النظام المعلومياتي «الدعم».

وخلال سنة 2010 أعطيت الأولوية لوضع بنية ملائمة تمكن من الشروع في تطوير أسس وظيفية للنظام المعلومياتي.

1. المشاريع المنجزة

- اقتناء ومد المعدات المعلوماتية وتشغيلها، وتأهيل التجهيزات المستعملة في المجلس، بأخرى مناسبة.

- تقييم حاجيات البنيات الإدارية للمجلس لنظام معلومياتي أكثر تطورا وذلك في إطار بلورة تصور مُتقاسم بهدف تطوير النظام المعلومياتي المقبل؛

- تهيئة العناوين الإلكترونية لجميع موظفي المجلس على أسس مهنية؛

- إعداد دليل للمؤسسات الشريكة للمجلس عبر نظام «الأنترانيت» يتضمن مختلف المعطيات ذات الصلة بهؤلاء الشركاء: وزارات، سفارات، جمعيات، منظمات دولية....

- مد شبكات أسلاك التجهيزات الهاتفية والمعلوماتية والكهربائية للمكتب الإداري الجهوي لجهة الحسيمة.

2. مشاريع في طور الإنجاز

- اتخاذ تدابير عملية وإجرائية لضمان تأمين أكبر للشبكة المعلوماتية المركزية والممتدة للمجلس؛

- تأمين أفضل لولوج النظام المعلومياتي للمجلس من مخاطر محتملة عبر الأنترنيت؛

- إعداد وتهيئة الغرفة التي تأوي نظام «يو ب إس» الذي يؤمن استمرار الصبيب المعلومياتي ويحميه من مخاطر الرطوبة والحرارة؛

- إعداد مخطط تكويني في المجال المعلومياتي لفائدة موظفي المجلس؛

- مد أسلاك ربط مكتب الضبط المركزي للمجلس بالشبكة المعلوماتية؛

- وضع فضاء للتواصل المعلومياتي عبر نظام الأنترانيت من شأنه ترسيخ ثقافة العمل الجماعي التفاعلي.

ينشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان التقرير السنوي عن حصيلة عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لسنة 2010.

وهذا التقرير هو سابع تقرير سنوي يصدره المجلس منذ أن بدأ ممارسة صلاحياته طبقا للظهير المذكور.

وقد اعتمد المجلس، في إعداده لهذا التقرير، مقاربة خاصة تم من خلالها اختيار تناول مختلف أنشطة المجلس خلال نفس السنة.

يستعرض هذا التقرير مختلف الأنشطة التي قام بها المجلس خلال سنة 2010، و واصل عبرها عمله في شتى مجالات النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، على المستويين الوطني والدولي، بشراكة وتعاون مع قطاعات حكومية، ومؤسسات وطنية، وجمعيات المجتمع المدني، وهيئات دولية وإقليمية، ومؤسسات وطنية مماثلة.

الغلاف : لوحة الفنان محمد بستان

ISBN : 978-9954-1-0377-7
D.L. : 2012 MO / 0363

9 789954 103777

Prix : 80 Dhs / 16 €